المشاكل القومية

مصر

تدخل عصر النفايات الذرية

حول تحليل عملية صنع القرار العلمى القومى

تأليف

الدكتور حامد عبد الله ربيع

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

بالاشتراك مع

الدكتورة نعمات أحمد فؤاد

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

دار الاتحاد العربي للطباعة
لصاحبها: محمد عبد الرازق
١٩ كنيسة الأرمن ش الجيش.
تليفون ٩٨٠٤٠-٩٢٤

تصـــــدير

حقيقتان لا يستطيع أى مهتم بالمشـاكل العامة أن يشـكك فى صـحة أى منهما : التدهور الفكرى الذى نعيشـه الأمة العربية من جانب ، ومسئولية القيادات المثقفة المصرية عن هذا التدهـور من جانب آخر فلنترك الأسباب ولندع التغييرات الحقيقية التى أدت الى هذا الوضع الذى نعيشه الأمة العربية والذى لم تعرفه تلك الأمة فى تاريخها الطويل ٠ان أى مؤرخ محايد لا يستطيع أن ينكر أنه حتى فى عصور الظلام القاتم برزت العقليات الخلاقة ولو فى حدود قدراتها واستطاعت أن تنير الطريق ولو باشعاع محدود ٠ ايضا عقب التدهور الاسلامى فى العصور العباسية المتأخرة خرجت نماذج تدعو وتفكر وتترك خيطا متصلا لمن يعقبها ٠ الحضارة العثمانية بكل ما تمثله من نقائص قدمت لنا نماذج عديدة فى القدرة على التأمل ومعاناة مشاكل العصر ٠ ولكن منذ بداية هذا القرن وبصفة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية أصاب العقل العربى نوع من الترهل المخيف : لا هو قادر على أن يتابع سيرة آبائه ولو بجمود وتحجر ولا هو صالح لان يستقبل الذى أضفيناه على الفكر الأوربى ، شرقيا وشيوعيا كان أم غربيا ورأسماليا ، بل هو غير مستطيع أن يفكر مشاكله الحقيقية بلغة الفطرة البدائية ٠ فلماذا ؟

سؤال آن الأوان لأن نطرحه ٠ المقدرة العربية تاريخ لايستطيع احد ان يشكك فى فاعليتها ، والطبيعة وهبتنا الامكانيات ، وعالم

الربع الأخير من القرن العشرين يفتح الباب واسعا لكل موهبة ولكل لون • والمرحلة التى تجتازها المنطقة تفرض الجدية والشعور بفداحة المشاكل التى يجب أن نواجهها : ليس فقط علينا أن نلحق الركب الحضارى الذى تخطانا منذ فترة غير قصيرة بل وعلينا أن نواجه احتمالات الاستئصال الحضارى من عدو يقف منا موقف التربص •

وليكن قصدنا واضحا •

نحن لا نتحدث عن قدرات خلاقة ، وليس موضوع هذه الدراسة خلق فلسفة متكاملة للحركة وللوجود الانسانى • نحن أول من يعلم أن هذا ليس موضعها ، وأن الخروج عن الجمود والتخلف لا يتم طفرة واحدة • ولكن ما يعنينا هو مجرد التفكير فى مشاكلنا : طرح العقبات التى تصادفنا ومحاولة علاجها بأبسط المفاهيم وأقصر الطرق •

فليسمع الحاكم منا هذه الكلمة التى لم نقصد منها سوى أن نقول كلمة الحقيقة • ان جميع الحكومات العربية وبلا استثناء قد خرجت عن الطريق الذى كان يجب أن نسلكه • ونحن نعلم جيدا على وجه اليقين بحسن النية والصدق مع الذات ولكننا نعرف أيضا أن ذلك لا قيمةله أمام محكمة التاريخ • ونحن نعترف مقدما أن الطبقة التى ننتمى اليها وهى الطبقة المثقفة قد خانت أمانتها ونسيت واجبها وما علمه لها أباؤها واصبح كل ما يعنيها هو وجبة طعام وكأس به شراب أصفر • ولكن لندع الماضى بآلامه ولنترك ذلك للأجيال القادمة تقول فيه كلمتها ولنبدأ من جديد • فلنترك الحديث عن الاخطاء ولنتحدث عن كيف يجب تجنب الاخطاء •

أول ما يجب أن نتعلمه هو أن علينا أفرادا وشعوبا أن نتعلم كيف نفكر قبل أن نتصرف • لقد علمنا آباؤنا أن الفكر سابق على الحركة ، والتأمل مقدمة للتعامل • ولكننا فى عالمنا المعاصر أضحينا وقد قلبنا المنطق فاذا بنا نتصرف ثم نحاول أن نفسر لماذا تصرفنا • وهكذا دخلت المهاترة والغوغائيه فى عالمنا الفكرى والسياسى • تعلمنا المدرسة السلوكية بأن الحيوان فقط هو الذى تحكمه غرائزه ولكن الانسان المتمدين لا يعبر عن الاستجابة الا بعد أن يستوعب الموقف ويحدد طبيعة وخصائص ومسارات رد فعله •

فلمـاذا ؟

فقط من هذا المنطلق وتحت تأثير هذه الحاجة نبعت الفكرة من هذه المجموعة من الدراسات التى نقدمها اليوم • انها دعوة الفكر لان يقوم بواجبه ودعوة العقل لان يعمل ، ودعوة القيادات الثقافيه لان تخرج عن عزلتها وتنطلق فى التعامل مع الواقع ، لا بالتوجيه ، ولكن على الأقل بطرح المشاكل وخلق التقاليد •

فهل هناك من مستمع !

منذ عدة أعوام ونحن نسعى الى تحقيق هذا الهدف • وعلى وجه التحديد منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ أى منذ عشرة أعوام ونحن نعانى ونسعى للخروج من التمزق دون أن نجد وسيلة لذلك • مرة أخرى لا نريد الحديث عن الماضى ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن مناخ الحرية الذى تعيشه مصر فى هذه اللحظة وسواء كان ذلك عن قصد أو مرده طبيعة التطور الذى فرضته أحداث مارس عام ١٩٦٨ وعقب

الهزيمة النكراء ، كان اللبنة الأساسية التى مكنتنا من ان نحقق الهدف • على أن هناك عامل آخر سهل هذه المهمة وهو التحول الحقيقى الذى يلمسه كل من يتعامل مع الجيل الجديد • أن من يتصور جمود العالم العربى يرتكب خطأ حقيقيا • هناك قوى خفيه بدأت تتحرك لمسها كاتب هذه الأسطر من خلال رحلاته العديدة فى جميع أنحاء العالم العربى • حتى فى تلك المناطق القاحله فى أقصى الصحارى الجرداء بدأ العقل العربى يتساءل • وان لم نقدم له اجابة على تساؤلاته فسوف ينفجر • وهنا تبرز قدسية الواجب الذى يجب ان نؤديه والذى ليس لصالح جيلنا والأجيال القادمة فحسب بل هو أيضا لصالح الحاكم الذى يتعين علينا نحن القيادات المثقفة ان ننير له الطريق • فهل قدمت لنا القيادات السياسية يدها تشد أزرنا وتساند جهودنا ؟ ان قصة هضبة الأهرام لا تزال تغمر الاذهان : فجرتها قوة مؤمنة لم تكن نعرفها بعد المنطقة وهى قوة المرأة العربية واستجابت لها القيادات السياسية عندما وجدت الطريق واضحا لا يحتمل الشك • بل ولعلنا نتساءل ترى لو انها كانت قد عرفت الخلفيات الحقيقية لتلك المأساة أما كانت القيادة قد تصرفت بمعنى اخر منذ البداية ؟

فلنترك الماضى ونتحدث عن المستقبل •

موضوع هذه الصفحات هو مشكله رغم ذلك قد طواها التاريخ • مشكلة دفن النفايات فى الصحراء الشرقية قد انتهت ولو مؤقتا حيث ان مشروع الانتاج الذرى للطاقة عندما طرح على الراى العام النمساوى

انتهى بالرفض الأمر الذى فرض على الحكومة النمساوية ان تتخلى عن المشروع بأكمله بما فى ذلك الجزء المرتبط بدفن النفايات فى الأرض المصرية وعلى الرغم من ذلك فان المعانى التى يجب ان نستخلصها عديدة وهى تدور جميعها حول عملية صنع القرار السياسى عندما يكون موضوعه حيث لا يستطيع أن يقول الكلمة النهائية بخصوصه الا العالم المتخصص • وتتضاعف الخطورة ازاء هذا القرار اذا اصطبغ بالصبغة القومية من حيث مداه أو نتائجه • كيف نتجنب احتمالات الخطأ بهذا الخصوص فى المستقبل ؟ انها مشكلة خطيرة تطرحها جميع الدول أيضا المتقدمة نفسها ودون استثناء • وعلى الارادة المصرية بدورها ان تواجهها فى محاولة وضع قواعد واضحة ومقننة تتفق مع واقعنا وحقيقة المرحلة التى تجتازها الأمة العربية فى هذه اللحظة • فمصر قد شاء قدرها خلال الربع الأخير من القرن العشرين أن تناطح وتتعامل مع قوى كبرى وأن ترسب وترسخ معالم القيادة الجماعية الشعبيه للأمه العربيه وأن تفرض ارادتها على المتغيرات الدولية المتحكمة فى منطقة الشرق الاوسط • فهل ان الآوان لأن نثير هذه المشكلة ، مشكله صنع « القرار العلمى القومى » ولو من منطلق التساؤلات وفرض علامات الاستفهام ؟

ليس من صالح أحد ، حاكما أو محكوما ، ان تظل هذه العلامات معلقة • ومن هنا يتحتم الجواب ، الذى هو مسئولية المثقفين بعامة ، والمتخصصين بخاصة :

انه نداء ضمير امة •

القاهرة فى ١٩٧٨/١٢/٢٥

حامد ربيع

مقدمة عامة

نحن والقيادة

خلاصة :

مفهوم الأمن القومى وقواعد الشرعية السياسية — التطور المعاصر للمجتمع السياسى وتعقيد مفهوم الأمن القومى — التقدم العلمى والمخاطر التى تواجهها الإنسانية المعاصرة — أدوات ضبط عملية صنع القرار السياسى : القاضى والعالم وخبير السلطة — مشروع دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية والمسئولية الأدبية لطبقة العلماء فى مصر .

١ ـ مفهوم الأمن القومى وقواعد الشرعية السياسية :

للسلطة علينا حق الطاعة : [يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم] .

ولكن من حقنا أيضا على السلطة أن تحترم التزاماتها . ورغم أن الواقع يجعل الحاكم أيا كانت ثقافته والمحكوم أيا كان علمه وقد فصلت بينهما هوة سحيقة حيث الأول يملك القدرة والثانى لا يملك إلا نفسه إن قبل أن يغامر بها ، إلا أن هناك رابطة خفية تخلق وتفرض العلاقات الثابتة بين الحاكم والمحكوم فإذا بالحاكم يصير محكوما وإذا بالمحكوم ينقلب إلى حاكم : الأمن القومى والمصالح القومية (١) .

مفهوم الأمن القومى كلمة غامضة تطلق بمناسبة وبدون مناسبة. ولكن اصطلاح المصالح القومية يعكس تقليدا ثابتا يعود إلى بداية وجود المجتمع السياسى المنظم . بل إن الفارق الحقيقى بين النظام السياسى بمعناه المدنى والوجود الاجتماعى كحقيقة فطرية وهمجية ، هو وجود قسط من المدركات والمفاهيم يرتفع عن مستوى الفرد

---

(١) Pick, Critchley, Collective Security, 1974, p. 15.

أيا كان ليصير ناموسا ثابتا يربط الماضى بالحاضر بالمستقبل ويقيد الحاكم قبل أن يفرض وجوده على المحكوم . والمصالح القومية بهذا المعنى تمثل دائرة واسعة من المدركات والأهداف ولكنها تدور وتنبع من حقيقة أساسية : مصالح الجماعة ليست مصالح الأفراد لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان ولا من حيث الموضوع . فصالح الجماعة تتجرد فإذا بها لا تتحدد بجيل واحد على عكس مصالح الأفراد وهى تمثل نوعا أو درجة معينة من الرقى الأخلاق والمثالى التى قد يتقبلها بعض المواطنين وقد يرفضها البعض الآخر ثم هى ليست مجرد تجميع لمجموعة مصالح أفراد ، إنها تستقل وتتميز . قد تختلف التفاصيل المتعلقة بتحديد مدلول المصالح القومية وقد تتنوع التنظيرات ولكن حول عناصر أربعة لا موضع للمناقشة : تحقيق الوظيفة الحضارية للجماعة بما يعنيه ذلك وينطوى تحته من قيم ومثاليات ، رفع المستوى المعيشى والفكرى للجماعة ، تمكين كل مواطن من حماية ذاته وإيناع مدركاته ثم وبصفة خاصة ضمان البقاء والاستمرارية . والواقع أن هذا العنصر الأخير أى حماية الكيان الذاتى للجماعة وتمكينها من الاستمرارية والبقاء وعدم تعريض وجودها للفناء هو القنطرة التى تربط مفهوم المصالح القومية بنظرية الأمن

القومى (١) .

لا نريد أن نلقى بأنفسنا فى متاهات أو تجريدات تخرج بنا عن هدفنا من هذه الدراسة ولكن نقطة أساسية يجب أن تكون واضحة منذ البداية : أن واجب الدولة نحو حماية الكيان الذاتى وعدم تعريضه لأى مخاطر مهما كانت بعيدة الاحتمال هى حقيقة تمثل المحور الأساسى للشرعية السياسية . إن السلطة فى أى بلد من العالم ، التى تتخذ قرارا يتضمن أى نوع من هذه المخاطر ، إنما تخل بأهم التزاماتها وهو حماية الوطن وسلامة مستقبل أراضيه ، ومن ثم تفقد أساس وجودها وشرعيته ويتعين على كل مواطن أن يناقشها الحساب .

٢ ـ التطور المعاصر للمجتمع السياسى وتعقد مفهوم الأمن القومى :

فى المجتمعات القديمة لم يكن تعريض الكيان الذاتى للمخاطر يأخذ إلا صورة الاعتداءات الأجنبية. يزيد من تبسيط هذه الحقيقة

---

(١) حول تطور المفهوم والعلاقات المتبادلة مع نظرية السياسة الخارجية انظر :

Rosenau, The National Interest, in Barber, Smith, The nature of Foreign Policy : a Reader, 1974, p. 186.

أن المجتمع البشرى حتى القرن التاسع عشر كانت تغلب عليه الطبيعة الانغلاقية . المجتمع السياسى مقفل ونظامه الحضارى متميز وعلاقاته الخارجية محدودة . ومن ثم فإن المخاطر التى كان يمكن أن تثار ، دلالتها ضيقة وتقييمها واضح : من لم يكن معى فهو عدوى ومن هو عدوى فيجب أن آخذ منه موقف الحذر وكل ما يصدر عنه هو مرفوض مسبقا . هذه الصرامة فى المنطق والجمود فى التفكير كان له فضل إيضاح المواقف وتبسيط المعادلات . المجتمع المعاصر انتقل إلى حالة من التعقيد التى لم تعرفها البشرية من قبل .

ومنذ القاء القنبلتين المشهورتين على اليابان برزت ، واضحة ، حقيقة التطورات التى يقف أزاءها العالم مشدوها لايصدق نفسه .

ولنتذكر على وجه الخصوص ما يعنيه ذلك :

أولا : العلاقة بين القيادة السياسية وطبقة العلماء يجب أن تخضع لنوع من التقنين .

ثانيا : المخاطر التى قد تعرض المصالح القومية قد تأتى أيضا من الداخل .

ثالثا : الوعى الجماعى يجب أن يرتفع ويستقل عن وظيفة القيادة السياسية .

القنابل الذرية التى ألقيت على اليابان والتى أثارت الكثير من العلماء حتى أن مجموعة من هؤلاء قدموا تقريراً مشهوراً باسم « تقرير فرانك » أبرز بوضوح كيف أن التقدم العلمى الذى سمح بما يسميه الخبراء اليوم حرب الأزرار بحيث يصبح عالم واحد قادراً على أن يتحكم من معمله فى مصير معارك كاملة ، لم يرتبط به أو يتبعه تقدم مماثل فى إطار العمل السياسى[١] . لا يزال رجل السلطة هو صاحب الامتيازات ولم يستطع العالم أن يكتسب أدوات للضغط على السياسى أو بعبارة أخرى لا يزال الإعلام للقرار السياسى — بمعنى تقديم المعلومات — قاصراً عن أن يتحكم فى صياغة القرار السياسى[٢] . السياسى يرفض أن يتنازل عن سلطاته وهو يعلم أنه غير قادر على أن يبلغ ما بلغه العلماء من آفاق ونوعية تفكير وتقدير للمخاطر فى عصر غدا فيه العلم سلاحاً ذا حدين .

---

(١) أورده :

Born, La responsabilité du savant, 1967, p. 31.

معلومات دون أن تستطيع أن تخلق من قدرتها أحد عناصر صنع القرار

(٢) أو بعبارة أخرى لاتزال وظيفة العالم قاصرة على أن تقدم

انظر ملاحظات :

Schooler, Science, Scientists and Public Policy, 1971, p. 258.

يروى أن العالم المشهور النووى « بوهر » عندما أراد أن يهاجم مشروع إنتاج القنبلة الذرية ، وفى محاولة يائسة عقب أن فشل فى إقناع روزفلت بإيقاف المضى فى ذلك المشروع وذهب للقاء رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل ، ظل يستمع إليه هذا الأخير قرابة نصف ساعة ولم يلبث أن التفت إلى اللورد «شرويل» مستشاره العلمى مقاطعاً العالم الأشهر بقوله « عم يتحدث ؟ هل يتحدث عن السياسة أم عن الطبيعة » ؟ . إن هذه الواقعة تعكس الحقيقة الثابتة وهى أن هناك فجوة بين السياسة والعلم وبين رجال السياسة ورجال العلم . كل من الجانبين يتكلم لغة لا يفهمها الفريق الآخر .

٣ — التقدم العلمى والمخاطر التى تواجهها الانسانية المعاصرة :

كذلك فان التطور الذى تعيشه الإنسانية المعاصرة خلق مخاطر جديدة ما كان يستطيع إلى عدة أعوام مضت ، أن يتصورها أكثر الناس تشاؤماً . والمخاطر جميعها تنبع من ذلك التقدم العلمى الذى مكن المتخصصين من إطلاق قوى الطبيعة ولكن دون أن ترتفع مقدرة العقل البشرى على أن تتحكم فى تلك القوى . يقول عالم الذرة الألمانى الأصل « بورن » وحامل جائزة نوبل : « لقد ظلت الإنسانية تعيش على بركان أبت الطبيعة إلا أن تحيطه بسياج قوى

وجاء الإنسان ليحفر فى ذلك السياج فاذا بوحش يطلق من عقاله قادر على أن يتخطاها بل قادر على أن يحطم الكرة الأرضية والوجود الانسانى فى عدة دقائق » . وأخطر مايعنيه ذلك أن الضحية لن تكون فقط الإنسانية المعاصرة بل كل ما يمكن أن يتصوره المستقبل من وجود لأى معالم للحياة . ويضيف نفس العالم بصدد أبنائه الذين ساهموا فى التقدم الذرى الذى تملكه القوى العظمى : « كم كنت أتمنى أن يكون طلبتى أقل ذكاء وأكثر حكمة ! مما لاشك فيه أنه خطأ من جانبى أنى علمتهم فقط مناهج للبحث ولا شىء سوى ذلك . واليوم نتيجة لذلك فان الإنسانية تجد نفسها فى حالة تكاد تكون ميئوساً منها » .

هذه الحقيقة لابد وأن تفرض على المفكر السياسى تساؤلا آخر : إذا كان رجل السلطة غير واع بمخاطر العلم ورجل العلم غير قادر على نقل مفاهيمه لرجل السلطة فكيف يمكن خلق الضبط والرقابة من منطلق الوعى الجماعى إزاء القيادة السياسية ؟

إن رجل السلطة لا يجوز له أن ينفرد بالكلمة النهائية فى كل ما له صلة بالمصالح القومية . لقد أضحت المصالح القومية تدور أساساً حول مشاكل علمية لا يستطيع السياسى وحده أن يفصل فيها

بكاملة نهائية . وقد تطرق العلم في تقدمه إلى متاهات لا يمكن تصورها . ولنتصور كيف أن علماء اليوم أضحوا قادرين على التحكم في جنس الطفل وهو في بطن أمه ، بل وعلى خصائصه العضوية . ولنتذكر كيف أن علماء السلوك يتحدثون اليوم عن قدرتهم في الغد القريب لوضع حد لأى نوع من أنواع الاجرام !

٤ ـ أدوات ضبط عملية صنع القرار السياسى : القاضى والعالم وخبير السلطة :

فى مثل هذا الاطار العام العلمى والاجتماعى كيف يمكن خلق الأدوات الصالحة لمساندة الحاكم فى اتخاذ القرار ؟ أو بعبارة أخرى ماهى الأدوات القادرة على بلورة الوعى الجماعى كقوة مستقلة تساند وتراقب وتوجه السياسى فى صنع قراره ؟

مما لاشك فيه أن هناك أدوات ثلاثاً يجب أن تستعيد وضعها وأن تنقل الإدارة الجماعية من حالة الفوضى والاضطراب إلى وضع مؤسسى يسمح لها بالفاعلية : القاضى والعالم ثم خبير السلطة . القضاء أولا هو السلطة التقليدية التى كانت ولا تزال هى الأداة التى تسمح بخلق نوع من التوازن بين اندفاعات الحاكم واستقرار الأوضاع الاجتماعية . ولكن آن الأوان لأن تقف إلى جوار تلك السلطة ،

مؤسسة أخرى تضم العلماء . العلم بمعناه الضيق يجب أن يتبلور فى شكل أداة ذات فاعليه قادرة على أن تتحمل مسئوليتها وتقول كلمتها الصريحة الواضحة فى كل ما يتصل بمشاكل الأمن القومى وحيث يكون اختصاصها موضع الاعتبار . ثم يأتى فيكمل ذلك ما أسميناه خبير السلطة أى العالم المتخصص فى نطاق التحليل السياسى .

هذه الحقائق المختلفة التى طرحناها بأبسط المفاهيم تثور فى ذهن المفكر وهو يتابع خلال الأعوام الأخيرة التى نعيشها ومنذ مالا يقل عن ربع قرن ، مجموعة متتالية من القرارات اتخذتها القيادة السياسية دون أن تشرك بخصوصها طبقة العلماء . مما لا شك فيه أن على العلماء أيضاً أن يستخدموا حقوقهم ولا يوجد حق يمنح ولكن يجب أيضاً أن ينتزع . على كل فنحن لسنا بصدد تحديد المسئولية وإنما نرصد الوقائع ونقف إزاءها بالتساؤل .

ولنتذكر على سبيل المثال مشروع هضبة الأهرام[١] .

---

(١) انظر أيضا نعمات أحمد فؤاد ، هضبة الأهرام ، عالم الكتب ، ١٩٧٨ .

٥ ـ مشروع دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقيه والمسئولية الادبية لطبقة العلماء فى مصر :

على أن هذا الاختلال فى العلاقة بين الممارسة السياسية ، والمسئولية الأدبية للعلماء لم تبلغ ذروتها إلا عندما خرجت علينا الصحافة اليومية تحدثنا عن « مشروع دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية» . لم يقتصر الأمر على أن يقف العلماء من ذلك الموضوع موقف السلبية المخيفة : بل وصلت الصحافة اليومية إلى حد تدليس الحقائق والكذب الإعلامى دون أن يجرؤ أو يشعر بواجبه أى عالم أو مسئول علمى فى أن يصحح مسارات ذلك التلاعب الإخبارى . حدثتنا مجلة أكتوبر على سبيل المثال عن أن هذه النفايات سوف تسمح لنا بالدخول فى عصر الذرة ورسبت فى ذهن القارىء أننا نستطيع فيما بعد أن نستخدم هذه النفايات لصالحنا . وذلك على الرغم من أن مجرد الاطلاع على نصوص تلك الاتفاقيات يسمح أيضاً لغير المتخصص أن يدرك كيف أن الطرف النمساوى اشترط علينا حقه فى استرداد تلك النفايات فى أى لحظة كانت أو بعبارة أخرى حرم السلطات المصرية من القدرة على أى تعامل لصالحها مع تلك النفايات . بغض النظر عن النواحى العلمية الأخرى

التى فصلناها فى موضعها فإن هذه الاتفاقية تجعل من مصر فقط مستودعاً لما نستطيع أن نسميه « الزبالة الذرية » فهل يمكن أن نتصور موضوعاً أكثر من هذا خطورة بما يعنيه ذلك من احتمالات مخيفة على مستقبل لا مصر فحسب بل المنطقة العربية المحيطة بمصر ويقف إزاءه العلماء بهذا الصمت المخيف ؟ فى هذه اللحظة التى تثور فيها احتمالات التعامل المباشر بين مصر وإسرائيل يصير واجباً علينا أن ننبه القيادات المسئولة إلى حقيقة المشاكل وأسلوب معالجتها وما تفرضه من إعادة النظر فى تقاليد بالية لم تعد صالحة لا مع حقيقة العصر ولا مع المخاطر التى سوف نواجهها سياسياً واقتصادياً .

ولعل أخطر مايفرضه هـذا الموضوع من تساؤلات ينبع من الأحداث التى ارتبطت به عقب أن وقع الطرف المصرى على البروتوكول . لقد ثار الرأى العام النمسوى وتبنت المعارضة حملة رفض هذا الموضوع . وعندما طرح مشروع الطاقة النووية برمته وعلى الرغم من جعل أحد عناصره الأساسية هو ما تضمنه البرنامج من فكرة دفن النفايات — وهى مكمن الخطورة الحقيقية فى المشروع — فى خارج الأراضى الأوربية على الرأى العام النمساوى ، فإن نتيجة الاستفتاء جاءت برفض المشروع برمته .

والتساؤلات التى نطرحها وليس لنا من منطلق بهذا الخصوص سوى الصالح القومى فقط : ترى لو كان هذا المشروع قد حصل على الموافقة — وهو أمر كان متوقعا حتى أن الفارق بين أصوات المعارضين والمؤيدين لم تتجاوز نسبته ٢٪ — وبصفة خاصة بسبب ما تضمنه البرنامج كعنصر أساسى من إمكانية التخلص من النفايات فى « المزبلة » المصرية التى استطاع المستشار النمساوى كرايسكى أن يحصل عليها بفضل تعاون الوزير المصرى د . أحمدسلطان وأعوانه، أما كان معنى ذلك مرور الموضوع فى القاهرة دون أن يشعر به أحد أو على الأقل دون أى تقييم حقيقى ؟

ويقودنا هذا التساؤل إلى استفهام آخر : كيف يمكن ضمان عدم تجدد مثل هذه التعهدات الخطيرة دون أن تسبق ذلك دراسات جادة تسمح للعلماء الحقيقيين والمخلصين الذين يرتفعون عن مستوى الشبهات ، ومعنى الارتفاع عن مستوى الشبهات عدم الارتباط بالسلطة أو رجال السلطة ، أن يقولوا كلمتهم بنزاهة وبحرية وصراحة ودون خوف ؟

نحن لا تعنينا الديمقراطية فكم ارتكب باسم الديمقراطية من

جرائم . ولندع جانبا رفع الشعارات الجوفاء باسم حكم القانون فهذه مسئولية الحاكم أمام التاريخ . ولكن الذى نطالبه وسوف نحارب فى سبيله بجميع إمكانياتنا هو مبدأ فاعلية الدولة . نريد دولة تعرف كيف تكون واعية فى تصرفاتها ومسئولة مسئولية حقيقية عما تقدم عليه من التزامات .

عندما وقف روبسبير يخطب فى أعنف أيام الثورة الفرنسية قال كلمته المشهورة : لا تعنينى أن تكون الدولة حمراء أو بيضاء يمينية أو يسارية . ولكننى أريد الدولة القوية التى تعرف كيف تقدس الصالح العام وكيف تحترم مصلحة الجماعة . هذه هى أيضاً تقاليدنا منذ الفراعنة وهى نفسها التقاليد التى خلقت عظمة نظمنا الاسلامية .

فلنبدأ بأن نعالج نصوص تلك الاتفاقيات المتعلقة بدفن النفايات الذرية فى مصر محاولين بحياد مطلق ودون أى عاطفة أن نناقش جدواها ونتائجها المحتملة والمتوقعة . ونحن فى هذا إنما نستجيب إلى نفس البروتوكول الذى يفترض إجراء دراسات بهذا الخصوص ترشد وتوجه الحاكم فى اتخاذ القرار ونحن نتصدى لذلك بموضوعية البحث ، ومسئولية الباحث ، وأمانة المواطن .

ثم نتبع لذلك بدراسة عامة عن حقيقة العلاقة بين العالم والسلطة فى التعامل مع المشاكل القومية التى تفرض مساهمة الخبراء والمتخصصين . وهذا نموذج يطرح ويفرض تحليل هذه الناحية التى سوف تصادف إدارتنا الحاكمة فى المستقبل فى كثير من المواقف والمشاكل وبصفة خاصة خلال مرحلة كما سبق وذكرنا أنه سوف يتعين علينا أن نتعامل فيها مع عدو الأمس بما هو عليه من خبرة ودراية لا يستطيع أحد أن يقلل من شأنها(١) .

نفرد لكل موضوع بابا مستقلا .

(٢) قارن كذلك :

Frankel, National Interest, 1970, p. 42.

الباب الأول

النفايات الذرية وصحراء مصر الشرقية

٦ ـ مشكلة النفايات الذرية واهميتها بخصوص مشروع الاستغلال البترولي في دول أوربا الغربية :

مشكلة النفايات الذرية مشكلة عويصة أضحت من الأهمية بحيث يتوقف عليها البرنامج الضخم لتطوير مصادر الطاقة فى أوربا الغربية .

برزت المشكلة أول ما برزت فى كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . وذلك أن المادة التى تستخدم فى التعامل مع الذرة سواء فى الأغراض العسكرية أو المدنية لم يستطيع ، بعد ، العلم الانتفاع بها كلية بمعنى أن هذه المادة يظل جزء منها هام غير صالح للانتفاع به على الرغم من أنه يحمل قوة إشعاعية معينة قد تكون قوية أو متوسطة أو ضعيفة . ومن ثم يتعين التخلص منها ـ الممارسة التى نعرفها عن الاتحاد السوفيتى هو دفن النفايات فى بعض مناطق سيبيريا الشاسعة غير المطروقة . كذلك فان الولايات المتحدة اتبعت أسلوباً من اثنين : إما دفنها فى قاع المحيطات أو فى الصحارى البعيدة عن المناطق الآهلة بالسكان . وعلى الرغم من ذلك فان كلا الحلين أثار العديد من المشاكل والاحتجاجات . فبالنسبة لدفنها فى قاع المحيطات أثيرت إمكانيات التأثير على الحياة البيولوجية والسمكية بل ولوحظت

فضلا بعض النتائج سواء فى المحيط الأطلسى أو المحيط الهادى . كذلك بصدد دفنها تحت الأرض فى الصحارى البعيدة عن المناطق الآهلة بالسكان فان الأمر أثير فى بعض مناطق الولايات المتحدة ، حيث وصل الأمر إلى القضاء بسبب ما ترتب على ذلك من انتشار حالات سرطانية عديدة (١).

وعلى الرغم من ذلك فان الموضوع فى كلا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة محدود الأهمية لسببين : أولها لأن كم النفايات ليس بتلك الضخامة حيث الإنتاج الذرى يتم أساساً لأهداف عسكرية ومن ثم فان الاستخدام الذرى والنووى محدود من حيث الكم . أضف إلى ذلك أن اتساع الأقليم فى كلا الدولتين يسمح بتحديد حجم المخاطر فضلا عن أن النشاط الذرى والنووى إنما يتم فى داخل الأراضى القومية ومن الطبيعى أن تتحمل الدولة صاحبة الشأن المخاطر المترتبة على ذلك .

(١) International Atomic Energy Agency, Technology of radioactive waste management avoiding environmental disposal, 1964, p. 109 ; Id., Treatment and storage of high-level radioactive wastes, 1963. (Proceedings of the symposium on treatment and storage of high-level radioctive wastes held by the International Atomic Energy Agency, Vienna, October, 8.12.1962).

على العكس فان المشكلة تأخذ أبعاداً أخرى فى دول السوق المشتركة . فالاتجاه الأوربى هو فى القضاء على التبعية البترولية من خلال إنشاء محطات نووية ضخمة تتولى تموين محطات فرعية منتشرة فى أنحاء القارة تصير بمثابة مخازن للطاقة الكهربائية التى تسمح بتقليص التبعية للطاقة البترولية (١) . وعلى الرغم من أن التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع الضخم لم تتسرب ، بعد ، إلا أن الإطار العام قد بدأت تتضح أبعـاده . وأساسه إنشاء عدد من تلك المحطات الضخمة فى بعض المناطق الجبلية كالنمسا وجنوب ألمـانيا الغربية وسويسرا حيث يتم الاستخدام المدنى للطاقة الذرية على نطاق واسع ومنها يمكن تموين باقى أجزاء أوربا. المشكلة الحقيقية التى تصادف هذا المشروع هى التخلص من النفايات الذرية لجميع مناطق أوربا مأهولة بالسكان من جانب ، ومن جانب آخر فان الإنتاج سوف يتم على نطاق واسع الأمر الذى يعنى أن النفايات سوف تمثل كما ضخما لم يعهده العالم من قبل ، ومن جانب ثالث فإن الأحزاب اليسارية سواء من منطلق إنسانى أو منطلق المصالح السوفيتية التى

---

(١) انظر رغم قدمه نسبيا :
Odell, Oil and World Power, 1974, pp. 98, 165.

ترمى إلى خلق التبعية البترولية لأوربا الغربية إزاء الإنتاج الروسى لا بد وأن تقف من هذا المشروع موقف المعارضة[1] .

فكيف يمكن حل هذه المشكلة؟

هنا تقدم وزير الكهرباء المصرى السابق السيد أحمد سلطان بكرم وسخاء يطرح رغبة مصر غير الراغبة فى تحمل هذه المسئولية .

لماذا ؟

فلندع النصوص تتحدث قبل أن نتساءل عن النتائج المحتملة .

---

(١) قارن كذلك :
Rocks, Runyon, The Energy Crisis, 1972, p. 81.

الفصل الأول

قراءة النصوص الدولية
بين البروتوكول ومشروع الاتفاقية

خلاصة :

المواثيق الدولية للتفاوض المصرى النمساوى : البروتوكول ، الاتفاقية الأساسية ، الاتفاقية التنفيذية ـ مظاهر السذاجة المصرية والنصوص الدولية ـ المهندس أحمد سلطان والتعاون بين مصر والنمسا بخصوص دفن النفايات الذرية ـ تأجير الأراضى المصرية للطرف النمساوى ـ خلاصة الاتفاقية ـ الاتفاقية المقترحة والأمن القومى المصرى ـ التوازن الاقتصادى فى الاتفاقية واختلاله لصالح الطرف النمساوى ـ طبيعة الاتفاقية : عقد تأجير من جانب مصر لجزء من أرضها ـ القواعد المنصوص عليها فى الاتفاقية ـ التزامات الأطراف المتعاملة ـ الاتفاقية التنفيذية والمبادىء التى تسودها .

٧ ــ المواثيق الدولية للتفاوض المصرى النمساوى ، البروتوكول ، الاتفاقية الأساسية ، الاتفاقية التنفيذية :

الوثائق الأساسية فى هذا الموضوع إثنتان : بروتوكول وقع عليه فعلا من كلا الجانبين المصرى والنمساوى ، ثم مشروع اتفاقية أعدت فعلا ولم يتم بعد التوقيع عليها ولكن كان ينتظر أن يتم ذلك فى شهر ديسمبر[١] . هذه الاتفاقية التى سوف نطلق عليها اصطلاح « الاتفاقية الأساسية » والتى تمثل صلب التعامل الدولى بين الطرفين تفترض بدورها اتفاقية تنفيذية سوف يتم إعدادها عقب ذلك التوقيع وباستقلال عنه[٢] . وهكذا فإن تحليل مضمون التفاوض المصرى النمساوى يجب أن يتم فى ضوء مواثيق دولية ثلاثة : بروتوكول ،مشروع اتفاقية أساسية ثم ذلك الذى أسمته هذه النصوص الاتفاقية التنفيذية . وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة ، أى الاتفاقية التنفيذية لم يتم بعد إعدادها إلا أن المبادىء التى يدور

(١) انظر النصوص أوردناها فى ملحق للكتاب رقم ٢ ، ٣ .

(٢) The Implementation of this Agreement
انظر كذلك المادة السابعة . ولاحظ كيف أن مشروع الاتفاقيه يتحدث أيضا عما أسماه The Implementation Agreements. أى عملية تنفيذ هذه الاتفاقية وهو يقصد بذلك لا الاتفاقات التنفيذية التى لم تتم بعد صياغتها ولكن عملية تنفيذ الاتفاقية الاساسيه . انظر على سبيل المثال المادة الخامسة فقرة أولى . وهو أمر بدوره يثير الخلط وكان من المستحسن استخدام اصطلاح آخر .

حولها ذلك النص قد تضمنتها المواد المدرجة فى الاتفاقية الأساسية [1].

إن فهم حقيقة الأوضاع التى سوف تترتب على هذا التعامل الدولى لا يمكن أن يكون أمرا واضحا وكاملا دون أن نتعرض ولو من منطلق المبادىء العامة أيضا لهيكل تلك الاتفاقية التنفيذية التى لا تزال لم يقدر لها الاعداد بعد .

٨ ـ مظاهر السذاجة المصرية والنصوص الدولية :

قبل أن ننطلق فى هذه الدراسة نود أن نسرع فنلفت النظر إلى ما تثيره هذه المجموعة من النصوص بوضوح والذى نستطيع أن نصفه بكلمة «السذاجة المصرية » . ظاهرة يلمسها كل من تعرض للاتفاقيات والتعبيرات الصادرة من الجانب المصرى . فالاندفاع من جانب وغموض الاصطلاحات لصالح الطرف الآخر من جانب ثان وتنازلات بلا مقابل وقد غلفت بعبارات عاطفية من جانب ثالث دون الحديث عن عبارات قابلة للتأويل ولإثارة الخلافات بسبب عدم بعد الرؤية والتسرع واختفاء الحنكة ليست سوى بعض الظواهر المتكررة التى تجعلنا نشك فى جدارة وصلاحية المتفاوض المصرى . وإذا كنا لا نريد أن نستخدم عبارات أقسى من ذلك ولا نريد أن

(١) انظر بصفة خاصة المادة السابعة بفقراتها الثلاث .

نشكك فى أمانة الطرف المصرى فليس أقل من ضرورة الإعداد المهنى وإعادة النظر فى التثقيف العلمى للطرف المتفاوض من جانب الدبلوماسية المصرية .

لقد رأينا فى اتفاقيات تعاون بين مصر والجزائر كيف كان وضع المصرى المعار إلى الدولة الشقيقة إذ يجد نفسه فى موضع أقل من حيث الحقوق وأضخم من حيث الالتزامات من زميله الجزائرى مخالفين بذلك جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المتداولة .

على أن السذاجة وصلت فى هذه الاتفاقية حدا يدعو حقيقة للشك فى قدرة المفاوض المصرى على فهم معنى ودلالة الألفاظ المستخدمة وما تعنيه من ارتباطات ، بل ويجب أن ينطبق عليه على الأقل وصف « السفيه » الذى عرفته تقاليدنا الشرعية وجعلت منه سبباً لإبطال أهليته للتعامل(١) .

فلنتابع النصوص قبل أن نقيم جوهر هذه الاتفاقية .

---

(١) انظر على سبيل المثال نص المادة الثانية الفقرة التاسعة .

٩ ـ المهندس احمد سلطان والتعاون بين مصر والنمسا بخصوص دفن النفايات الذرية فى الأراضى المصرية :

البروتوكول الذى وقع عليه كلا الطرفين وقد تمثل فى المهندس أحمد سلطان من الجانب المصرى والدكتور جوزيف ستاربياخ من الجانب النمساوى ينص على أن الجانب المصرى يتعهد تأكيداً لإقامة علاقات تعاون[1] بين النمسا والدولة المصرية بدفن وإيداع المواد المشعة المترتبة على استخدام الطاقة النووية فى المحطات المشغلة فى كل من النمسا ومصر فى الصحراء الشرقية وذلك عقب دراسات تسمح بالتأكد من أن تلك المناطق صالحة لدفن مثل تلك النفايات دون أن تعرض البشرية لأى مخاطر .

وانطلاقا من هذه المفاهيم فإن الطرفين قررا إرسال مجموعة من الخبراء النمساويين إلى مصر يبدأون من الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧٨ فى عمليات تفاوض مع الطرف المصرى بقصد الوصول إلى اتفاق يغطى المشاكل المتعلقة بالدراسات اللازمة بذلك الشأن والمتعلقة بالتخطيط والإدارة لتنفيذ الهدف من ذلك الاتفاق وبصفة خاصة

---

(١) بل ان ديباجة البروتوكول اكثر مدعاة للسخرية حيث تنص
« ... in their desire to deep en the cooperation between their two countries... » .

لمناقشة مدى المشاركة التى سوف تطلب من الجانبين المصرى والنمساوى لمساهمة المؤسسة الدولية للطاقة الذرية فى مجموعة العمليات المرتبطة بهذا الموضوع . وينص البروتوكول أيضاً على تعهد تلك الحكومتين بدفع هذه الإجراءات بأكبر قسط ممكن من السرعة بحيث تنتهى فى نهاية العام الحالى وبحيث عندما تنتهى تلك المقدمات يتم التوقيع على اتفاقية بين مصر والنمسا خلال شهر من ذلك التاريخ أى من تاريخ انتهاء تلك الدراسات .

١٠ ـ الروح العامة للتعامل بين مصر والنمسا : تأجير الأراضى المصرية للطرف النمساوى :

البروتوكول فى حقيقة الأمر على الرغم من أنه لا يفرض على الحكومة المصرية أية التزامات قانونية إلا أنه يعكس الروح العامة لهذا التعامل فهو ينص فى ديباجته على أن التكوين الجيولوجى للأراضى المصرية ابتداء من المعلومات المتوفرة حالياً يجعل من تلك الأراضى موضعاً صالحاً لبناء مخازن تحت الأرض لتخزين أو إيداع مخلفات المواد المشعة المستخدمة فى عمليات إنتاج الطاقة . وهنا علينا أن نلحظ فى الصياغة ما يأتى :

أولا : استخدمت فى الفقرة الثانية كلمة « التعاون الوثيق » بين

مصر والنمسا بخصوص عملية تخزين هذه المواد المشعة[1] . ومن المعلوم أن التعاون الذى أضحى موضة العصر له مفهوم محدد يدور حول نقطة أساسية . التزام من كلا الجانبين لتقديم قسط من الخبرة إلى الجانب الآخر حيث أن هذا الجانب الأخير لا يملكها. وهكذا اتفاق التعاون يعنى الالتزام بأداء عمل معين فى شكل خبرة يقدمها أحد الطرفين إلى الجانب الآخر فهل هذا هو مضمون تلك الاتفاقات ؟ أم أن جوهر هذه الاتفاقيات هو إنشاء مخازن تصلح لدفن المخلفات وبعبارة أكثر صراحة « الزبالة » النووية مقابل قسط من المال ؟

إن هذه الاتفاقية لاتعدو أن تكون تأجيراً لبعض الأراضى المصرية لصالح الطرف النمساوى ومن الخطأ الفنى استخدام كلمة التعاون للتعبير عن مثل هذا الاتفاق . وسوف تتأكد هذه الملاحظة عندما نعود إلى هذه الاتفاقية وبصفة خاصة على ضوء الملاحظة الثانية .

---

(١) Storage and/or disposal.

ثانياً — أضف إلى ذلك أن الفقرة الأولى من البروتوكول تتحدث عن تخزين و/ أو إيداع . استخدام لفظ الضم مقترنا بحرف أو الذى يبدو لأول وهلة بمعنى التخيير إنما يستر أهدافا أخرى سوف تبرز فى الاتفاقية حيث سوف نجد النص صريحا واضحا فى حق النمسا لسحب تلك المواد مرة أخرى .

وهذا يعنى أن العملية لا تعدو أن تكون تأجيراً وإيداعا وأن الجانب المصرى ليس له أية حقوق إزاء تلك المواد بأى معنى من المعانى .

ثالثا — كذلك علينا أن نلاحظ أن البروتوكول يعلن بلغة تبدو لأول وهلة تحتمل الكثير من الشك فى صلاحية التكوينات الجيولوجية للأراضى المصرية حيث يستخدم العبارة التالية : « حيث أنه يبدو أن مصر تملك تكوينات جيولوجية يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار تبعا للمعلومات الجيولوجية المتوفرة حاليا على أنها صالحة . » وهكذا الطرف النمساوى حريص على أن يعلن أن المعلومات المتوفرة ليست قاطعة[١] وعلى أنها تحمل على الاعتقاد بل ويؤكد بأن ذلك

---

(١) يقول النص :

« since it appears that Egypt has geological formations which can be considered according to the presently available geological information as suitable... ».

خاص بالمعلومات المتوفرة حاليا . ومع ذلك فهو يعود فى الفقرة التالية ويتحدث عن دراسات نستطيع أن تجيب على ذلك الإستفهام خلال فترة لاتتجاوز الستة أشهر ، فهو ينص على أن تبدأ تلك الدرسات فى الأسبوع الأول من يوليه عام ١٩٧٨ وهو ينص على أن الاتفاقية سوف يتم التوقيع عليها فى نهاية العام بل ينص بصراحة على أن ذلك التوقيع سوف يتم خلال شهر من انتهاء تلك الدراسات وهو يعلن بصراحة قاطعة فى الفقرة الرابعة : « هذه الدراسات سوف تنتهى فى نهاية هذا العام » ويعود فى الفقرة الخامسة فيضيف : « اتفاق بين الحكومتين المصرية والنمساوية سوف يتم خلال شهر من ذلك التاريخ » .

هذه الملاحظات العامة التي تفصح عن حقيقة الروح السائدة من الجانب المصرى فى التعاون ومن الجانب النمساوي فى التلاعب بالطرف المصرى سوف تبرز أكثر وضوحا من خلال متابعة نصوص الاتفاق المعد للتوقيع . وعلى الرغم من ذلك وقبل أن ننطلق فى تحليل الاتفاق فان إعداده منذ شهر يوليه الماضي يعكس النية الواضحة فى أن الاتفاق قد أعد دون اهتمام بتلك الدراسات التى يفترض القيام بها وأن تلك الدراسات ليست إلا تمثيلية مقنعة .

١١ ـ خلاصة الاتفاقية : تأجير بعض الأراضي المصرية لاقامة مخازن لدفن النفايات النووية وحق النمسا في استرداد النفايات في الوقت الذي تريده :

مشروع المعاهدة التى سبق أن وصفناها بالمعاهدة الأساسية يتكون من ثمانية مواد وملحق . تحليل هذه المواد الثمانية يمكن أن نوجزه فى كلمات قليلة قبل أن نتعرض لجزئياته : التزام مصر بتأجير بعض أراضيها لدفن النفايات الذرية المنخفضة والمتوسطة الإشعاع على أن تتحمل النمسا نفقات نقل تلك المواد إلى الأراضى المصرية وذلك فى مقابل التزامين من الجانب المصرى ، أحدهما بإعفاء الجانب النمساوى من الضرائب والرسوم المتعلقة بإدخال المواد والأدوات اللازمة وعلى أن تلتزم مصر أيضا بتمكين النمسا من سحب تلك المواد المشعة لو أرادت الحكومة النمساوية ذلك وعندما تريد . وفى مقابل هذه الالتزامات من جانب الحكومة المصريه فان الحكومة النمساوية تتعهد بأن تقدم لمصر مبلغ مليار شلن لبناء مستشفى لعلاج الحالات الخطرة التى يمكن أن تنشأ عن العمليات الإشعاعية .

قبل أن نعلق على هذه الاتفاقية لتأكيد ليس السذاجة والاستهتار

من الجانب المصرى فحسب وكيف قلبت حقائق التعامل الدولى وكيف استطاع الطرف النمساوى أن يصوغ اتفاقية هى نموذج واضح للتعقيد والغموض ، فلنترك جانبا جميع المصالح القومية والمخاطر والتى سوف نتعرض لها فى المبحث التالى ولنتناول هذه الاتفاقية من منطلق المبادىء العامة للتفاوض وبصفة خاصة عند ما تتعرض الاتفاقيات لمشاكل الأمن القومى .

وهناك منطلقان أساسيان يجب أن نجعل منهما المسارات المنطقية لفهم وتحليل هذه الاتفاقية .

أولا : هذه الاتفاقية تتعلق بالأمن القومى المصرى بما يعنيه ذلك من تعرضها لبعض أبعاد السيادة المصرية على أراضيها .

ثانيا : هذه الاتفاقية تتضمن تعاملا تجاريا حيث أن التأجير لبناء المخازن للدفن إنما يتم لقاء مقابل نقدى .

نتابع هاتين الناحيتين بشىء من التفصيل .

١٢ – الاتفاقية المقترحة والأمن القومى المصرى :

هذه الاتفاقية ورغم أنها تعنى فقط تأجير بعض الأراضى المصرية دون أن تتضمن أى تنازل عن السيادة المصرية إلا أنها ترتبط بالأمن القومى المصرى فهى ليست مجرد عمل تفاوضى خارجى ولكنها تعنى خلق وضع معين يجعل الأمن المصرى فى أكثر من بعد واحد موضع المخاطرة .

(أ) فهذه الاتفاقية تتضمن إدخال مواد مشعة فى الأراضى المصرية وتنص كما سوف نرى فيما بعد على أن عمليات نقل المواد المشعة سوف تخضع لرقابة من جانب إحدى الهيئات الدولية لضمان تحقق المواصفات التى تمنع المخاطر وهذا يعنى خلق نوع من أنواع التبعية من قبل الجانب المصرى لغير الإرادة المصرية .

(ب) بل وتزداد هذه التبعية وضوحا عند مانعود إلى الفقرة ٩–ب من المادة الثالثة التى تنص على أن « شرطا مسبقا لذلك إزالة المتفجرات والألغام العسكرية وهو مسئولية الجانب المصرى » . وهذا يعنى ليس فقط أن هناك مخاطر معينة كنتيجة لأن هذه المنطقة بها مثل هذه المتفجرات ولكن أيضاً فى المستقبل لانستطيع فى

مناطق دفن تلك النفايات، أن نقيم أية عوائق دفاعية لو فرضت علينا الظروف ذلك. إن ذلك يعني تخليا عن اعتبارات الأمن القومي وتزداد الحقيقة خطورة عند ماتتذكر أن منطقة الدفن المحتملة تقع حول القاهرة شرقا وحول السويس غربا .

(ج) ويأتي فيؤكد هذه المخاطر ماتنص عليه المادة الخامسة في فقرتها الأولى وهو إنشاء لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية وتتقابل مرة كل عام بطريقة دورية بين مصر والنمسا على أن يرأس هذه اللجنة من يمثل الدولة التي يتم داخلها الإجتماع .

وتنص الفقرة الثالثة على إمكانية عقد اجتماع غير عادي إذا طلبت ذلك إحدى الدولتين المتعاملتين . مشاكل إجرائية ولكنها تعكس حقيقة واضحة وهي أنها تجعل الطرف النمساوي يقف من الطرف المصري موقف التكافؤ رغم أن الأرض المصرية سوف تتحمل جميع المخاطر . يبدو تعارض هذه المفاهيم مع مشاكل الأمن القومي عند ما ننتقل للفقرة الرابعة من المادة الخامسة ونقارنها بالفقرة الثالثة من المادة السابعة . فالفقرة الأولى تحدد تواريخ انعقاد هذه اللقاءات وتكوين أعضائها على أن يتم خلال مفاوضات ويجب أن يتم الانعقاد عقب ثمانية أسابيع من تاريخ الإعلان بها

على الأقل . هذا يعنى أنه من الممكن إثارة مشاكل مصطنعة تمنع من الانعقاد لهذه اللجنة أو تؤجل ذلك الانعقاد .

الفقرة الأخرى تعلن بصراحة : « فى حالة ظهور موقف يتضمن مخاطر أو أضرار بالنسبة للأمن القومى المصرى أو حيث الإطار الطبيعى يصير معرضا لإشعاعات مبالغ فيها كنتيجة لعملية التخزين والإيداع للمواد المشعة فإن الحكومتين عليهما أن يتشاورا فى الحال بقصد اتخاذ القرار المتعلق باتخاذ الإجراءات الصالحة والسريعة لمواجهة الموقف » . أى استهتار وبله بلى به المتفاوض المصرى لينص على أنه فى حالة تعريض الأمن القومى المصرى مخاطر من هذا النوع يتعين عليه أن يبدأ باستشارة الحكومة النمساوية ليحدد الإجراءات الواجب اتخاذها ؟ أنه بمثابة حق ارتفاق على السيادة المصرية . ولعل الأخطر من ذلك أنه يجعل ذلك الحق من الجانب المصرى قاصرا فقط على حالة الإشعاعات المبالغ فيها وتقول المادة بصراحة « excessive radiation » . وهو منطلق لإثارة الكثير من التساؤلات سواء حول معنى هذه الكلمة أو حول إمكانية الشك فى مضمونها من الجانب النمساوى أو التساؤل الآخر عن لماذا فقط فى حالة الإشعاعات المبالغ فيها ؟

١٣ ـ التوازن الاقتصادى فى الاتفاقية واختلاله لصالح الطرف النمساوى :

المنطلق الثانى هو الذى أساسه أن أى اتفاقية دولية يجب أن تتضمن توازنا بين المنفق والعائد . وقد سبق أن ذكرنا ذلك بخصوص قواعد التفاوض فى أبسط التعاملات الدولية وهو مايعبر عنه « cost-benefit analysis » فما هى عناصر هذا التوازن فى الاتفاقية ؟

(ا) مصر تقدم أرضها للتخزين وهو مانص عليه صراحة فى جميع نصوص الاتفاقية وتعرض أهلها للإشعاع الذرى ودون الحديث عن النتائج المختلفة وما يحمله هذا الإشعاع من مخاطر بيولوجية وإيكولوجية فإن المادة السابعة تنص أيضاً على احتمالات تهديد الأمن القومى وعلى احتمالات تعريض حياة أبنائها لمخاطر هى فى حقيقة الأمر لا يمكن حسابها .

(ب) كذلك مصر تعلن فى نص المادة السادسة بأن : « جميع الضرائب والرسوم المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية فى مصر سوف تتحملها الحكومة المصرية » .

(ج) وفى مقابل ذلك فإن الحكومة النمساوية تتعهد بأن تقدم

لمصر بليون شلن نمساوى سوف يقدم لإنشاء مستشفى بمصر يحدد موقعها فيما بعد بالاتفاق بين الطرفين (الملحق الأول للاتفاقية) .

أين التوازن بين المنفق والعائد ؟ حتى أجر تأجير الأراضى المصرية بما تضمنه من تنازلات عن السيادة لاموضع له ؟

فلنتابع قراءة نصوص الاتفاقية .

١٤ ـ طبيعة الاتفاقية : هل هى اتفاقية تعاون فنى بين مصر والنمسا أم عقد تأجير من جانب مصر لجزء من أرضها ؟

أول مايلفت النظر فى هذه الاتفاقيه هو جعل تلك الاتفاقية تنطلق من مبدأ التعاون بين الحكومتين المصرية والنمساوية .

صدر الاتفاقية يعلن رغبة الحكومتين فى التعاون فى نطاق دفن وإيداع المواد المشعة ثم يعود فى الفقرة الثانية من ديباجة الاتفاقية فيعلن أن الحكومتين وقد اتفقت رغباتهما على : « تعميق التعاون بين الدولتين » وينتهى صدر تلك الاتفاقية بتكرار المفهوم حيث تنص الفقرة الاخيرة : « الحكومتان تتفقان على التعاون فى نطاق دفن وإيداع المواد المشعة الناتجة مباشرة أو بالتبعية عن محطات الطاقة النووية » .

وتبدو السذاجة الواضحة إلى جانب ما سبق وذكرناه عندما نعود إلى الفقرتين الثالثة والرابعة من ديباجة الاتفاقية . فهما تعلنان أن المتفاوضين وهما على وعى بالمسئولية الخطيرة التى ترتبط بدفن النفايات الذرية وعلى وعى بضرورة الاهتمام بالمرحلة المقبلة للتطور الاقتصادى والتكنولوجى للعالم حيث إنتاج الطاقة الكهربائية سوف يستند أساساً إلى الطاقة الذرية ، بجريان تلك الاتفاقية . يكمل فهم هذه الفقرات الدلالة غير المباشرة من الفقرة ب/١ من المادة الثالثة والتى تنص على أن الدفن بالنسبة للنمسا يتم بخصوص النفايات المترسبة من محطة « زفندورف » النمساوية بينما بالنسبة لمصر فلا تذكر الاتفاقية سوى الكلمات التالية المعبرة عن حقيقة موقف الطرف المصرى « محطة نووية فى حدود مايعنى الطرف المصرى » .

وهنا علينا أن نطرح التساؤلات التالية :

أولا : هل مصر وهى تنتمى إلى العالم العربى فى حاجة إلى الالتجاء للطاقة النووية للاستغناء عن البترول على الأقل فى الأمد القريب ؟ أم أن هذا هو وضع النمسا ودول أوربا الغربية ؟

ثانيا . هل مخاطر دفن النفايات تنصب على مصر أم تنصب على

النمسا التى سوف تتخلص من تلك النفايات ؟ بل وتسرع فى التخلص منها وهى تعلم بإمكانية استخدامها مرة ثانية فى المستقبل ؟

ثالثا : وهل يصير هذا تعاونا ومصر ليس لديها بعد كما يفهم من المادة بوضوح محطة نووية بهذا المعنى ؟

الأسئلة تتزاحم ولكن هل هناك من هو على قسط من الشجاعة ليجيب على تلك الاستفهامات ؟

١٥ ـ القواعد المنصوص عليها فى الاتفاقية : حق الطرف النمساوى فى سحب المواد المدفونة ونقلها الى خارج الاقليم المصرى :

إذا انتقلنا إلى مضمون الاتفاقية من حيث عناصرها المختلفة نلاحظ أن المادة الأولى تنص بصراحة على مجموعة من القواعد أيا منها فى منتهى الخطورة :

(ا) القاعدة الأولى وقد وردت فى الفقرة الثالثة تعلن بأن من حق الطرف النمساوى أن يسحب المواد المشعة المستخلصة من محطاته النووية من أماكن التخزين وأن ينقلها خارج الإقليم القومى المصرى .. وهكذا يعنى النص أن مصر لا تملك التصرف أو التعامل

بأى شكل كان مع تلك المواد المشعة الواردة من الجانب النمساوى (١).

(ب) كذلك تنص الفقرة الأولى على أن الحكومة المصرية تتعهد بقبول تخزين وإيداع المواد المشعة ذات الاشعاع المتوسط والبسيط والمترسبة من عمليات محطات الطاقة النووية. ثم تضيف عقب ذلك بالجمع مستخدمة فى الفقرة الأولى «و» بأن الأطراف المعنية سوف تناقش فى اتفاقيات لاحقة مشكلات دفن المواد المشعة ذات الاشعاع البسيط والمتوسط والعالى المستخلصة من إعادة المعالجة للمخلفات الذرية (٢).

أن هـذه الناحية الثانية فى غايه الخطورة ليس فقط لأنها تتعرض للمواد العالية الاشعاع وكل متخصص يعلم مدى ما تمثله هذه من مخاطر بل وأيضا تتعرض للمخلفات التى خضعت لاعادة

---

(١) يعلن النص بصراحة مطلقة :

« entitle the Austrion partner to withdraw the radioactive materials derived from its power stations from the storage facilities and to transport them outside the national territory of Egypt... ».

(٢) « low, medium and high-level radioactive materal resulting from the reprocessing of spent fuel elements... ».

المعالجة . ومعنى ذلك أنه من الممكن تصور دفن مواد فى مصر ثم سحبها لاعادة معالجتها مرة أخرى ثم إعادة دفن ماتبقى منها مرة ثانية . وهكذا تصير مصر « مزبلة ذرية » للدولة النمساوية

(ج) كذلك نلاحظ على جميع فقرات هذه المادة وهو أمر سوف يرد فى جميع نصوص الاتفاقية أن الدفن والتخزين أو كلاهما لايتجه فقط إلى المادة المترسبة مباشرة من استخدام الطاقة الذرية بل وكذلك وبنص العبارة إلى المادة المشعة المترتبة أيضاً بطريق التبعية « resulting directly or subsequently » إن حرف العطف « أو » يعنى التمييز فما الذى يقصد بكلمة بطريق التبعية ؟ هل فقط تلك المترتبة على إعادة المعالجة ؟ غموض واضح ورغم ذلك فحتى ذلك الغموض مدعاة للقلق .

١٦ ـ التزامات الأطراف المتعاملة : تدخل الوكالة الذرية ، دراسات الجدوى ، امكانيات توسيع التعاون ، وتحمل مصر الضرائب والرسوم الجمركية :

المواد الخمس التالية للمادة الأولى تنص على مجموعة من الالتزامات نستطيع أن نجملها فى العناصر التالية :

(ا) المادة الثانية تحدد اتفاق الحكومتين على أن تلجأ إلى

الوكالة الدولية للطاقة النووية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحماية ليس بالنسبة لبناء أماكن التخزين ولعمليات التخزين والنقل فحسب وكذلك وكما تعلنه بصراحة الفقرة الأولى من تلك المادة بخصوص « عدم استخدام المواد المشعة لأهداف عسكرية » .

وهنا يتعين علينا أن نتساءل : مامعنى ودلالة العبارة الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الثانية بخصوص عدم استخدام المواد المشعة فى الأهداف العسكرية ؟ هذا التساؤل مرده أن الاتفاقية فى المادة الأولى نصت على حق الحكومة النمساوية فى سحب المواد المشعة المدفونة من جانبها ومعنى ذلك أن مصر لاتملك بخصوصها سوى التزامات إيداع وليس حقوق التصرف . ثم تأتى الفقرة الأولى من المادة الثانية وتتحدث عن ذلك الذى يودع من جانب مصر أو النمسا وعن التزام الطرفين بأن يخضعا لإشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية فى عدم الاستخدام العسكرى للمواد المشعة .

ألا يعنى هذا التزاماً مصرياً بعدم الاستخدام العسكرى للنفايات التى قد تنتج من معاملاتها الذرية لو قدر لها ذلك .

(ب) المادة الثالثة تذكرنا بأن الدراسات المتعلقة بجدوى تلك

العمليات يجب أن تتضمن النواحي القانونية والصحية والفنية والاقتصادية والسياسية دون الحديث عن مشاكل الأمن القومي والسلام. على أن هذه المادة في فقرتها الأولى تثير نوعاً من التساؤل. إنها في الوقت الذي تجعل القوة الكهربائية للمفاعل النمساوي تصل إلى ٧٣٠ WM فإنها تقصرها بالنسبة للمفاعل المصري المحتمل الإنشاء على ٦٦٠ وحدة فقط. كذلك تنص هذه المادة على أن تبدأ عمليات الدفن في عام ١٩٨٥، وعلى أن الحكومة النمساوية إعلاناً منها عن حسن نواياها سوف تقدم ذلك المبلغ الذي سبق وذكرناه على ثلاثة أقساط سنوية بقصد بناء المستشفى. وهنا نلحظ نوعاً من التلاعب في صياغة هذه المادة لو قورنت بالملحق السابق ذكره فبينما الفقرة التاسعة في شطرها الاول تذكرنا بأن الحكومة النمساوية تتعهد في مقابل الخدمات التي تقدمها مصر بدفع مبلغ بليون شلن تنص في نهاية الفقرة على أن التفاصيل المتعلقة باستخدام ذلك المبلغ سوف يحدده الملحق الأول والملحق الأول يقصر استخدام هذا المبلغ على إنشاء المستشفى. وهكذا فمن حيث الواقع نستطيع القول بأن مصر لم تحصل على أي مقابل لتأجير أرضها لدفن « الزبالة » الذرية.

(جـ) كذلك فان المادة الرابعة والفقرة الثالثة من المادة الثالثة تشير إلى إمكانية توسيع التعاون بهذا الخصوص سواء من جانب

مصر بصدد عمليات الدفن والإيداع . دلالة الفقرة الثالثة تسمح بالاعتقاد بأن توسيع التعاون بين مصر والنمسا يدور حول أنواع الدفن ومصادره على عكس المادة الرابعة التى يجب أن تفهم على أنها تعنى إمكانية إدخال دول أخرى فى هذا النشاط المتعلق بدفن النفايات فى مصر .

(د) المادة السادسة تذكرنا بأن جميع الأدوات والتسهيلات التى سوف تقدم بخصوص إنشاء هذه المخازن سوف تصير ملكا لمصر . وهى تقرن ذلك بتحمل مصر للضرائب والرسوم الجمركية . وهنا علينا أن نلحظ كيف أن هذا النص يكاد يصير لامعنى له حيث أن الفقرة التاسعة من المادة الثالثة فى شطرها الأول تنص بصراحة على أن الحكومة النمساوية سوف تقدم بليون شلن كمقابل للخدمات والأدوات المستخدمة وتقيد مصر فى مقابل ذلك باستخدام ذلك المبلغ لبناء المستشفى ، بعبارة أخرى فان مجموعة النصوص يمكن أن تفهم بالمعنى التالى : الحكومة النمساوية تفتح لمصر اعتماداً بمبلغ بليون شلن مقابل الخدمات والمواد التى سوف تتعهد الحكومة النمساوية بتقديمها لبناء المخازن والمستودعات . ولكن من حيث الواقع فان الحكومة المصرية سوف تستورد مايماثل قيمة هذا المبلغ أو أقل وذلك لبناء تلك المستودعات . مايتبقى من المبلغ إن وجد

مضافا إليه مايكمل قيمة البليون شلن أو تلك القيمة كاملة يتعين على مصر أن تنفقها لإنشاء المستشفى . وهنا يبرز التلاعب الحقيق بعقلية المتفاوض المصرى إذ أنه من حيث الواقع يعنى أن مصر سوف تتحمل مبلغ البليون شلن لبناء المستشفى[1] .

١٧ — الاتفاقية التنفيذية والمبادىء التى سوف تسودها :

سبق أن ذكرنا أن الإطار العام التعامل يتضمن أيضاً ماأسميناه بالاتفاقية التنفيذية . هذه الاتفاقية رغم أنها لم تعلن بعد إلا أن المبادىء العامة التى تسودها وردت فى المادة السابعة من مشروع الاتفاقية الأساسية .

فقد نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الاتفاقية التنفيذية

---

(١) انظر حول مفهوم للتعاون من منطلق التنظير السياسى :
Touscoz, Les accords bilatéraux de coopération scientifique et technique, in Annuaire Français de Droit International, 1968, p. 682.

كذلك جدير بالاهتمام المؤلف المشهور الذى اثار المسئولية الدولية بخصوص الاستخدام للذرى فى النطاق العسكرى ورغ مقدمه نسبيا حيث يطرح طبيعة التطور السياسى الذى تعيشه الاسرة الدولية :
Jaspers, La bombe atomique et l'avenir de l'homme, 1963.

سوف تحدد الكميات القابلة للتخزين وكذلك شروط ومقابل ماأسمته « نفقات التأجير » . الفقرة الثانية من تلك المادة أضافت بأن المشاكل القانونية والتعاقدية المتعلقة بفترة الاتفاقية وكيفية إنهاء الاتفاقية وكذلك مراجعة هـــذه الاتفاقية وتنظيم حالات الطوارىء وفض الخصومات سوف تخضع لمفاوضات لاحقة تتناولها الاتفاقية التنفيذية ، كذلك يمكن أن نضيف إلى هذه النواحى المختلفة أنه سوف يكون موضع مفاوضات لاحقة ماسبق وذكرناه بخصوص معالجة النفايات الذرية الواردة فى الفقرة الرابعة من المادة الأولى الى جوار بعض تفصيلات أخرى .

وهنا يجب علينا أن نلحظ أن معاهدة من هذا النوع كان يجب أن يتم الاتفاق عليها عقب أن تحدد جزئياتها لأن مفهوم التوازن بين المنفق والعائد يجب أن يتم على ضوء الجزئيات وهو أمر قد تجاهله تماما الجانب المصرى فى صياغته لهذه الاتفاقية .

على أننا لو تركنا جانبا التفصيلات والجزئيات وحاولنا أن نكتشف الفلسفة العامة التى تربط هذه النصوص لكان علينا أن نلاحظ بعض المبادىء التى تحكمت فى تلك الصياغة التى لابد وأن تخلق الكثير من القلق :

أولا : أول ملاحظة لابد وأن تلفت الانتباه هي كيف أن مجموعة هذه النصوص بما فى ذلك المادة السابعة التى تتضمن مبادىء الاتفاقية التنفيذية لم تحاول أن تخلق أية أداة محلية مصرية قادرة على تقديم الخدمات التى تفترضها الاتفاقية وبحيث تصير الإدارة المصرية ليست فى تلك الحاجة المستمرة للاعتماد سواء على العنصر النمساوى أو على العنصر الذى تقدمه وكالة الطاقة الذرية . ويدخل فى هذا المضمار مايجب أن يلاحظه المتتبع للنصوص من عدم إعطاء أى دور أساسى للعلماء المصريين فى متابعة تنفيذ الاتفاقية ولعله من الغريب أن نلاحظ كيف أن رئاسة اللجنة المشتركة تكون لعالم نمساوى حين تعقد فى الأرض النمساوية رغم أنها لاتتعرض أساسا للمخاطر التى سوف يتعرض لها المواطن المصرى والأرض المصرية .

ثانيا : كذلك فان الالتزامات المالية الواقعة على عاتق النمسا ليست واضحة ومحددة ، يحيطها الغموض بل ويمكن القول بصفة عامة أنه غموض متعمد يكاد يأخذ باليسار مايقدمه باليمين . صحيح أن هناك نصا صريحا يفترض اتفاقية تنفيذية لاحقة وكما ورد فى الفقرة الأولى من المادة السابعة والتى سبق وذكرناها والتى تحدد نفقات التأجير إلا أن النص غامض من جانب بحيث يمكن أن يفهم على ضوء

الفقرة التاسعة من المادة الثالثة ومن جانب آخر فكان يجب أن يحدد ابتداء من هذه الاتفاقية أنه المحور الحقيقي لجميع هذه العمليات . فقد رأينا أنه من حق النمسا سحب جميع هذه النفايات الأمر الذى يجعل جوهر هذه الاتفاقيات عملية تأجير مقنعة . فكيف يمكن عقد تأجير لجزء من الأرض المصرية دون النص الصريح الواضح على مقابل تلك الإجارة . حتى لو تركنا جانبا كل مايعنيه ذلك من مخاطر حول الأمن القومى المصرى وما يفرضه من اعتداء على حقوق السيادة ؟

الفصل الثاني ٠

دفن النفايات الذرية وآثارها المتوقعة

خـــلاصة :

الأبعاد الإقليمية لموضوع دفن النفايات النووية ونتائجها على تطور المنطقة — التعريف بالنفايات الذرية وكيفية التخلص منها : تساؤلات — الحقائق المتعلقة بالنفايات الذرية — أخطار دفن النفايات الذرية — كيف يمكن التخلص من النفايات الذرية ومخاطرها .

★ هذا الفصـل قامت بكتابته الاسـتاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد وقد تولى جمع المعلومات الميدانية فريق من طلبة كلية الاقتصاد وبصفة خاصة فينان طاهر ، منى صلاح الدين ٠

١٨ — الأبعاد الاقليمية لموضوع دفن النفايات النوويه ونتائجها على تطور المنطقـــة :

العرض السابق لنصوص الاتفاقيات الدولية بين مصر والنمسا سواء المتعلقة بالبروتوكول أو بمشروع الاتفاقية يؤكد بصفة عامة ما نريد أن نطرحه من خلال هذه التساؤلات :

موضوع دفن النفايات الذرية ليس مجرد مشكلة سياسية داخلية فحسب بل أنها تتعلق بمختلف أبعاد سياسة مصر الخارجية لا من حيث التعامل بين مصر والنمسا فقط بل بين مصر وأغلب دول أوربا الغربية . سبق أن رأينا أن نصوص مشروع الاتفاقية تسمح بتوسيع نطاق تطبيق تلك الاتفاقية . أضف إلى ذلك أن النمسا بدورها مرتبطة فى مشروع الاستغلال الأوربى للطاقة بجميع دول السوق الأوربية المشتركة . والذى نعلمه أن الطاقة التى سوف تتولد عن الاستخدام الذرى فى النمسا لن تكون قاصرة فقط على النمسا بل سوف تنتقل منها إلى أجزاء أخرى فى المناطق المحيطة بها . لقد سبق أن ذكرنا أن مشروع الاستغلال الأوربى فى الطاقة من خلال استخدام الذرة أساسه إنشاء محطات ضخمة قليلة العدد تتولى تموين محطات صغيرة منتشرة فى مختلف أجزاء القارة الأوربية . وعلى

كل فعلينا أن نضيف بأنه لم يرد فى تلك المعاهدة ما ينص على منع النمسا أو تقييد حريتها فى بيع أو نقل الطاقة الكهربائية المستخرجة من مفاعلاتها الذرية والذى نعلمه من الاعلام المتخصص أن هذه المفاعلات الضخمة سوف يتم بناؤها فى كل من النمسا وألمانيا الغربية وسويسرا بسبب الخصائص الجغرافية لمناطق تلك الدول الثلاث. كذلك هى ليست مشكلة سياسية مصرية فقط، أنها ترتبط بالسياسة الإقليمية العربية فنتائج هذا الاستقبال للنفايات الذرية من حيث الإشعاعات المبينة وانتشارها ومن حيث التلوث وتقلباته لن تقتصر على الإقليم المصرى بل سوف تتعدى ذلك إلى جميع أجزاء المنطقة المحيطة بمصر وبصفة خاصة المطلة على البحر الأحمر. أضف إلى ذلك أن هذه المشكلة ليست مجرد تقديم بعض تسهيلات إلى دولة أجنبية قد توصف بأنها صديقة ولكنها تتعلق بإحدى جزئيات ومقومات الأمن القومى المصرى .

تحليل هذه النواحى المختلفة يبرز بشكل أكثر وضوحاً من خلال متابعة النتائج المختلفة المتوقعة من أى خطأ فى تغليف النفايات أو دفنها. ومما لا شك فيه أن خير من يقول الكلمة النهائية فى هذا الخصوص هم أولئك الذين يمكن أن يوصفوا بأنهم المتخصصون وهم علماء الذرة والمشتغلون بذلك النوع من أنواع الأبحاث العلمية

فى بلادنا . ونحن لذلك لم نتردد فى أن نسأل كل من استطعنا أن نصل إليه طالبين منه أن يقدم معلوماته بحرية وصراحة . ولكن ما اكتشفناه كان مخيفاً فى أكثر من بعد واحد . فمن جانب : هناك تهيب من جانب العلماء فى الإدلاء بكلمة الحق كما لو كان هذا الموضوع هو نوع من أنواع الأسرار القومية التى لا يجوز التعرض لها.

لقد عانينا فى استخلاص الحقيقة من جانب أولئك العلماء الذين كان يتحتم عليهم أن يتصدوا لذكر الحقيقة وأن ينشروها بكل الوسائل ولو على حساب حياتهم.

والملاحظة الثانية وهى أننا قد اكتشفنا حتى هذه اللحظة أنه لم يتم إعداد ما يسمى بدراسة الجدوى من الجانب المصرى . .

ترى ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم يرفض الشعب النمساوى الاتفاقية ودعيت مصر للتوقيع على المعاهدة طبقا لما التزمت به فى البروتوكول ؟ هل كانت توقع دون دراسة جادة سابقة ؟

ثم اكتشفنا ثالثاً وفى نهاية الأمر أنه ليس هناك من يجرؤ على أن يجاهر بالشك فى المخاطر المخيفة التى لابد وأن يتحملها المواطن المصرى إلى أجيال متعددة لو قدر لهذه النفايات أن تدفن فى تلك المنطقة .

والسؤال الذى دار فى كل ذهن وعلى كل لسان فى محاولة هروب من المواجهة : حيث توجد هذه المخاطر فما هى المنافع ؟ مشروع المعاهدة صريح كما سبق ورأينا فى أنه لايعود بأية منافع على مصر سوى ذلك المبلغ الذى سوف يخصص لبناء مستشفى حيث يصير المصرى حقلا للتجارب مثلما يحدث مع الفئران والقطط والكلاب فى أكثر من بقعة من بقاع العالم .

فلنتابع خلاصة سريعة للانطباعات التى تجمعت من خلال هذه المناقشات التى استغرقت قرابة شهر كامل ودارت مع حوالى عشرين متخصصاً فى الطاقة النووية يعملون فى الأجهزة المسئولة ولا يمكن أن يرقى الشك إلى كفاءة وقدرة أى منهم من الناحية العلمية.

١٩ ـ التعريف بالنفايات الذرية وكيفية التخلص منها ، التساؤلات :

أول تساؤل يفرض نفسه : ما المقصود بكلمة النفايات الذرية ؟ وماهى الاستفهامات التى تثور بخصوص عملية دفنها ونتائج ذلك على الإطار الاجتماعى والإيكولوجى والصحى الذى يحيط بمواقع دفن تلك النفايات ؟

فلنحاول أن نبسط المفاهيم .

أول تساؤل : هل من الممكن التحكم فى نتائج دفن النفايات الذرية فى مكان معين ؟

هل دفن النفايات فى الصحارى ، هو خير أسلوب ؟ وما هى ضماناته ؟ وما الذى يضمن لمصر تطبيقاً دقيقاً تاماً لهذه الضمانات ؟

وحتى التطبيق الكامل - إذا تحقق - هل يعصم من خطورة النفايات على طول المدى ؟

- ما قيمه الضمانات إذا كانت النظائر المعشة من الممكن أو المحتمل أن تتولد بعضها من بعض ؟

- هل هناك ضمانات محلية لو تحققت الضمانات السابق ذكرها؟

- إذا جاز الدفن فى صحراء مقفرة ظاهراً وباطناً ، هل يجوز الدفن فى صحراء مصر الشرقية والغربية بثرواتها المؤكدة علمياً ، وبحتمية الخروج السكانى إليهما فى المستقبل القريب أمام الضغط الضاغط على الشريط الضيق الأخضر وهو الوادى ؟

- الأجزاء الخالية من الصحراوات المصرية ، لا تبعد كثيرا عن المناطق الآهلة بالسكان فهل أجريت على هذه الصحراوات دراسات جيولوجية مكثفة تصل إلى حد الجزم القاطع بأصالحة للدفن الذرى ؟

وكيف يتفق هذا مع النص فى الاتفاقية المبدئية على إنشاء مستشفى يتكلف بليون شلن نمساوى ؟

ألا يرسم هذا النص علامة استفهام كبيرة ؟

— هل يقابل الأخطار المؤكدة ، والمحتملة والمبهمة ، إمكان دخولنا بهذه النفايات عصر الذرة ؟

وكيف يتوام هذا (التسويغ) الملوح به مع ما ورد فى الاتفاقية من النص على حق النمسا فى استرداد هذه النفايات إذا توصل العلم إلى الاستفادة بها مستقبلا ؟

— هل يتوقف الأمر عند قبول دفن نفايات النمسا ، أم يمتد مبدأ القبول بداهة وبمقتضى الوئام السياسى ، فتصبح مصر مقلبا نووياً للعالم؟ وقد سارعت فرنسا وألمانيا إلى إستغلال الوضع [فطلبت إلى مصر قبول دفن نفاياتها أيضا ؟]

— هل هناك دراسة شاملة لإبعاد الصحراء من حيث إمكان تأثرها فى وقت من الأوقات بالزلازل والبراكين ، وكذلك مستقبل إمكانية التنقيب عن المناجم وثروات باطن الأرض ؟

— هل درست مشاكل المياه الجوفية وتياراتها وتغيراتها ومنابعها ومصابها ونوع التربة ومدى ثباتها جيولوجيا ، وتأثر هذا كله بالدفن النووى؟

— هل هناك دراسات حقيقية وجادة للموضوع يحتشد لها خبراء متعددو الاختصاصات من أطباء ، وكيمائيين ، وجيولوجيين ، وبيولوجيين ، واجتماعيين ، واقتصاديين وقانونيين ، وأساتذة علوم سياسية ... علوم صنع القرار وشرعيته ؛ وأساتذة علوم العلاقات الدولية ؟

— هل درست الاتفاقيات السابقة المزعومة مثل اتفاقية الأردن وإتفاقيه إيران ؟

— هل هناك دراسات معملية وتجريبية إلى جانب الدراسات العلمية والنظرية ؟

— كيف تتحقق مصر من نوع المواد المطلوب دفنها؟

— كيف تتحقق مصر من الاحتياطات المتعلقة بالتغليف ؟ إذا كان هذا سيتم فى النمسا ؟

إن التحقق من نوع المواد المدفونة ، والاحتياطات المتعلقة بالتغليف يتطلب حتميا إشراف علماء متخصصين مصريين وهنا يطل سؤال : هل لدينا علماء قادرون على الاضطلاع بهذة المسئولية ؟

— هل نملك نحن حياة هذه الأجيال ومصيرها لنقرره مقابل مبلغ من المال أو مقايضات أخرى ؟

— إذا تجاوزنا الاعتبارات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛ هل هذا العمل « قيمة » حضارية ؟ هل هو قيمة إنسانية ؟

لقد عارضته المعارضة الاشتراكية فى النمسا ذاتها واعتبرته عملا لا أخلاقياً ولا إنسانياً !!

— ما دلالة أن تدفع النمسا صاحبة النفايات (ثمنا) خارج أرضها ؟ والنمسا مساحتها ٨٣٫٧٥٠ كيلو مربع ؛ وعدد سكانها ثمانية ملايين أى بمعدل ٨٩ شخصاً للكيلو متر المربع بينما نجد مساحة الوادى أو الشريط الأخضر الذى نعيش عليه إذا استثنينا الصحراوين الشرقية والغربية ٣٥٫٥٠٠ كيلو متر مربع أى بكثافة ٧٣١ شخصا للكيلومتر المربع . فتستطيع النمسا وهى أقل كثافة ، الاستغناء عن قطعة من الأرض بغرض حماية بقية الأرض وأهلها . ثم إن هذه مشكلتها لا مشكلتنا . إن الذى ينشىء مفاعلا نووياً يتحمل وحده تبعته وما ينجم عنه .

وأخيراً وهو أولا لا آخراً :

فى البداية نسأل : هل قرار فى مثل هـذا الحجم ، تصنعه السياسة وحدها ؛ أو بضعة خبراء محدودون ؛ يحتمل رأيهم الصواب والخطأ ؛ إذا افترضنا انتفاء المؤثرات من أى نوع وحجم ؟ أم مثل

هـذا القرار تصنعه الأمة بهيئاتها العلمية والطبية ؛ والقانونيـة والاقتصاديه ؛ والنيابية ؛ وجامعاتها مجتمعة ؟ ثم طرح هذا كله على الرأى العام ؟ كما فعلت النمسا المستفيدة من الاتفاقية لا المعرضة لأخطار ساحقة ماحقة ؟

أسئله تطوح نفسها على الضمير المصرى أمام هذا الموضوع .

ولـكى نواجه المشكلة فى تحديد ، وتقنين ، وتقييم علمى ، خرجنا بها إلى الجهات العلمية فى مختلف التخصصات التى يمتد إليها بحث (النفايات) فكانت هذه الإجابات .

٢٠ ـ النفايات الذرية : الحقائق :

يقصد بالنفايات بقايا التفاعلات النووية المستخدمة فى المفاعلات الذرية لأغراض عديدة منهـا الأبحاث ، وإنتـاج نظائر مشعة لاستخدامات سلمية وعلاجية وحربية .

كذلك فهى بقايا العناصر المشعة بعد فقد النشاط الإشعاعى لها (لكل عنصر مشع فترة نصف حياة يفقد العنصر بعدها نصف نشاطه الإشعاعى) .

طول نصف العمر الإشعاعى للنظير المشع قد يتراوح بين ثوان ودقائق ، وبين آلاف السنين ، حسب العنصر ونوع النظير .

هناك بعض المواد . نصف العمر لها طويل جداً ٢٠٠٠ ، ١٦٠٠ سنة مثل Radium .

والنفايات أيضاً بقايا النظائر المشعة المستخدمة فى علاج الأمراض الخبيثة بعد فقد صلاحيتها العلاجية ، واستنفاد أغراضها .

وقد تكون النفايات فى شكل غازى أو سائلى أو صلب .

وتنتج النفايات عن تشغيل المفاعلات النووية التى يحتوى وقودها على مادة انشطارية هى يورانيوم — ٢٣٥ . وهذه المادة هى التى تنشطر أو تنقسم داخل المفاعل وتنطلق منها الطاقة . وتكون نواتج هذا الإنقسام مايسمى بالمخلفات النووية Nuclear Waste . والأخيرة عبارة عن عناصر جديدة نشأت عن إنقسام ذرة اليورانيوم .

واليورانيوم — ٢٣٥ يوجد فى الطبيعة بنسبة ٧ فى الألف فقط فى عنصر اليورانيوم . فمصادر اليورانيوم محدودة . وقد وجد العلماء الحل فى استخدام مفاعلات تنتج المواد الإنشطارية ؛ وذلك كما يقول الدكتور إبراهيم فتحى حموده ، بتحويل النسبة الكبيرة من اليورانيوم غير الانشطارى . وهو اليورانيوم - ٢٨٣ إلى مادة انشطارية وهى البلوتونيوم - ٢٣٩ .

والمفاعلات الحرارية المستخدمة حاليا على نطاق واسع تنتج أيضا البلوتونيوم — ٢٣٩ ؛ وهى تنتج حوالى ٦٠ ذرة من هذا العنصر مقابل كل مائة ذرة تحرقها من اليورانيوم — ٢٣٥ ؛ أما المفاعلات المولودة فإنها تنتج من المادة الانشطارية أكثر مما تحرق ، وفائض الإنتاج يمكن أن يمون مفاعلات جديدة بالوقود وتستمر الدورة ليتضاعف رصيد البلوتونيوم كل عشر سنين تقريبا.

واذا صحت التقديرات الحالية فإن عدد المفاعلات الولود سوف يصل فى الولايات المتحدة إلى خمسمائة مفاعل عام ٢٠٠٠ تنتج حوالى مائة الف كيلو جرام من البلوتونيوم سنويا !!

والبلوتونيوم من أخطر المواد السامة المعروفة للانسان ، وقد أثبتت التجارب أن الكميات الضئيلة من هذه المادة تسبب سرطان الرئة عند الحيوانات ويجب إلا يتعرض الإنسان إلى ما يزيد على ١ر٦ ٪ من الميكروجرام من هذه المادة .

كما أن البلوتونيوم يتحد بشراهه مع الأكسوجين وهو من هذه الناحية يمثل خطرا كامنا للحريق ... والكتلة الحرجة من البلوتونيوم ... وهى الكتلة التى إذا تجمعت على شكل خاص يمكن أن تؤدى إلى إنفجار نووى ، هى بضعة كيلو جرامات مما يقتضى

عناية كبيرة فى التعامل مع البلوتونيوم عند التخزين والنقل لتلافى أى إحتمال لتجمع كتلة حرجة هذا بالاضافة إلى الخطر الإشاعى للبلوتونيوم . فعمر النصف الإشعاعى له هو ٢٤ ألف عام، والتلوث الذى يحدث عنه سوف يكون تلوثا له صفة الدوام .

ويحدث أثناء تشغيل المفاعل نتيجة للانشطار ، أن تتراكم المواد الإنشطارية fission product داخل أعمدة الوقود إلى درجة تعوق التشغيل مما يتحتم معه اخراج أعمدة الوقود واستبدالها بوقود جديد .

ونتيجة لتراكم نواتج الإنشطار وما فيها من إشعاعية ؛ تصير أعمدة الوقود المحترق شديدة الإشعاع بما يحتم تداولها بوسائل تكنولوجيه معقده .

ويتم تخزين هذه الأعمدة فترة من الزمن حتى تخمد نسبة كبيرة من اشعاعيتها ؛ فتنقل هذه الأعمدة إلى ما يسمى بمصانع اعادة المعالجة ؛ وذلك لا ستخلاص المواد الانشطارية المفيدة الموجودة داخل الوقود ، وأيضا المواد الخصبة وهى المواد التى يمكن أن تتحول إلى مواد انشطارية ؛ ويتم فى هذه المرحلة فصل نواتج

الانشطار المشعة على شكل ما يسمى بالمخلفات أو النفايات النووية . (قليل منها يستخدم علميا ويفضل التخلص منها) .

وليست المشكلة فى حجم النفايات[١] ولكن فى فداحة خطورتها من أى حجم ونسبة فقد سبقت الإشارة إلى أن بضعة كيلوجرامات من البلوتونيوم تؤدى إلى انفجار نووى .

والمخلفات النوويه التى هى نتيجة انقسام مادة اليورانيوم — ٢٣٥ تكمن خطورتها فى الذرات المشعة .

وطالما يحدث الإنقسام فإن من نتيجته يكون :

٩٠ ٪ من الذرات المتبقية غير مشعة و ١٠ ٪ مشعه .

وهذه الذرات المشعة تبقى عمرها (عمر النصف) . وعمر النصف هذا بالنسبة لليورانيوم ٤ ١/٤ بليون سنة .

---

(١) ان محطة قدرتها ألف ميجا وات كهربائى ، اذا استخدمت هذه المحطة ، الفحم ، وقودا ، فانها تستخدم فى السنة ثلاثه ملايين من أطنان الفحم ، ينتج عنها حوالى ٣٣٠ الف طن من رماد الفحم وحوالى خمسة ملايين طن من العوادم الغازية مثل ثانى أكسيد الكربون • أما بالنسبة لمحطة نووية بنفس القدرة فانها لا تستهلك سوى طن واحد من المادة الانشطارية ينتج عنها طن واحد من المخلفات النووية •

من أجل هذا أصبحت اقامة محطات نووية — وهى التى فوق سطح الأرض ويمكن مراقبتها مراقبة دقيقة والإحتياط لها — تلقى مقاومة عنيدة من بعض قطاعات الرأى العام فى أوربا وامريكا ، مثل كاليفورنيا التى بادرت إلى اتخاذ قرار منع ازدياد المنشآت النووية.

لقد بلغ حجم النفايات النووية فى دولة واحدة ، فى مرحلة البدايات ، أو مرحلة طفولة التصنيع الذرى ، ٤ر٩ مليون قدم مكعب !!

٢١ — اخطار دفن النفايات الذرية :

ومن الطبيعى أن نعود إلى نقطة البداية لنتساءل : وما هى اخطار دفن تلك النفايات النووية ؟

ومن المعروف علميا منذ سنوات طويلة أن الإشعاعات المؤينة مسببة لاضرار كثيرة وذات خطورة على الكائنات البيولوجية ومن أهمها الإنسان .

ويحيق الضرر بالانسان باحدى وسيلتين :

الأولى : هى التعرض الخارجى وذلك بسقوط اشعاعات

مؤينة ناتجة عن مصدر اشعاعي بعيد عن سطح الجسم أو على سطح الجسم نفسه .

الأخرى : التعرض الداخلي وهو دخول نظائر مشعة داخل الجسم عن طريق التنفس أو البلع أو عن طريق الجلد فى بعض الحالات .

والتعرض الخارجي والتعرض الداخلي كلاهما مصدر خطر على الإنسان والحيوان والنبات ... ويحدد الدكتور شوقى الحداد أستاذ مساعد الطب النووى هذه الإخطار فى :

(١) نشر السرطان بأنواعه .

(٢) تشوه الجنين .

(٣) تلوث النبات والحيوان .

(٤) تغيرات فى عدسة العين .

وهذه الأضرار الفادحة لا تقف عند جيل واحد بل إنها

---

(١) لقرا جريدة La Presse التى تصدر فى مونتريال ــ عدد الجمعة ١٨ / ٨ / ١٩٧٨ .

ستؤثر ، فى حالة تسرب الإشعاع على الحياة الحاضرة وعلى الحياة المستقبلة للاجيال القادمة .

وتسرب الإشعاع خطر ماثل وجاثم لسببين :

(أ) أسلوب التخزين فى الصحراء لم يستخدم من قبل .

(ب) المعلومات المتاحة عن معدلات الإشعاع تحت ظروف العزل والتخزين سواء فى قاع المحيطات أو خلافه أقل من الواقع وتحافظ عليها الدول المتقدمة ، كما يقول الدكتور عبد الرازق عبد الفتاح رئيس جامعة حلوان ، كأحد الأسرار ، وبالتالى يصعب علينا تقدير نتائج المستقبل .

لقد بلا العالم هذه الإشعاعات عندما ابتلت بها هيروشيما وتخلف عنها تشوية الأطفال والكبار .

ان الأضرار العامة للنفايات الناتجة عن المواد المشعة — خاصة العالية — high activity تؤثر على مكونات الدم بل يتأثر بها النخاع الموجود فى العظام وتؤثر الإشعاعات كما يقول الدكتور فاروق عبد العزيز (١) على الاخصاب عند الرجل والمرأة والأوعية الدموية .

---

(١) رئيس قسم التجميل بمستشفى المعادى وزميل كلية الجراحين بلندن ، وتؤكد نفس النتائج الدكتورة بهية المصرى استاذة التحاليل بجامعة القاهرة .

ويؤكد الدكتور سمير محمد طلعت استاذ جراحة التجميل أن الإشعاعات الذرية تحدث حروقا شديدة أصعب من الحروق العادية وعلاجها أصعب من الحروق العادية .. وتأثيرها شديد المدى . وتنقلب هذه الحروق إلى مرض غير حميد « خبيث » كالأورام غير الحميدة .

هذا بخلاف التأثير على باقى الجسم : حيث يؤثر على النخاع الشوكى فيقلل من قابلية الجسم للمناعة .. ويحدث عند الإنسان الذى يتعرض للإشعاعات فقر دم .. وهزال .

وبالنسبة للمنطقة المحيطة لأى إشعاع ذرى ، فإنها تعتبر ، منطقة إعدام كامل للإنسان ... حيث يصير كالفحم ، والبيوت تختفى كما حدث فى هيروشيما .

أما بالنسبة للمناطق البعيدة عن الإشعاع ، فإن هذا يؤثر على الإنسان ويترك أثره متأخراً فى الزمان ، وتظهر نتيجته بعد أشهر وقد تكون سنينا ، فى هيروشيما ظهر أن الإشعاع على الإنسان بعد ١٥ عاما إذ بدأت بعض الأمراض تظهر ...

ولم يصل العلم بعد إلى كلمة ، فى درء خطر النفايات النووية أو تفاديه فإن تقرير وزارة الطاقة الأمريكية الذى صدر فى أغسطس

سنة ١٩٧٨ يفيد أنه بعد مضى ثلاثين عاما من التصنيع النووى فى الولايات المتحدة ، لا يوجد لديها حتى الآن سياسة أو استراتيجية سليمة للتخلص من النفايات الناتجة عن التصنيع النووى ... فى الوقت الذى يتسع فيه هذا التصنيع اتساعا وصولا ، وفى بلدان كثيرة من العالم ، مما ينذر بالخطر الداهم حيث أن مشكلة التخلص من النفايات النووية والمخلفات الذرية الناتجة عن التصنيع ما زالت قائمة وبعيدة جدا عن الحل الأمثل . ودونها صعوبات كثيرة تجعلها دون المستوى المطلوب للأمان سواء فى الحاضر أو المستقبل .

وهنا يتعين علينا أن نستمع إلى قول بربارا وورد : «فى استطاعتنا أن نتآمر على الأخلاقيات ، ونستطيع أن نكذب فى السياسة وفى مقدورنا أن نخدع أنفسنا بالأحلام والأساطير ولكننا لا نستطيع أن نعبث بحامض ديزوكسير النووى والأشطار النووى أو آثار الإشعاع بالنسبة للكائنات الحية ...» .

٢٢ ـ كيف يمكن التخلص من النفايات الذرية ومخاطرها ؟

ومن الطبيعى إزاء هذه المخاطر أن نتساءل : كيف يمكن التخلص من النفايات بحيث يتم تقليص حجم مثل هذه المخاطر ؟

فى الواقع ، هناك عدة طرق للتخلص من النفايات الذرية :

تركيز المادة المشعة فى أصغر حجم ممكن ، ثم تحويلها إلى مواد ثابتة مثل الزجاج ثم تغلف هـــذه المواد داخل أغلفة من stainless steel والخرسانة تغليفا محكما يمنع تسربها أو تسرب الإشعاعات منها ، ويتم التخلص من هذه الأغلفة بدفنها أما تحت قاع المحيطات فى أماكن مناسبة ، وعقب عمل حفر تغطى بعد ذلك بالخراسانة .

ويمكن أيضاً إعداد أماكن مناسبة لتخزين أو التخلص من ذه النفايات فوق سطح الأرض فى مواقع جيولوجية مناسبة وبعيدة عن السكان ، أو فى طبقات الصخور الجراتينية أو الملحية .

ويتحتم البعد عن أية مياه جوفية ، وعن مواقع البترول أو مناجم أخرى ...

ويفضل التخزين فوق سطح الأرض حيث تتسنى مراقبة المواد المخزونة والتحقق من عدم تسرب أية إشعاعات واتخاذ الإجراءات الضرورية الواقية فى مرحلة ما قبل إعادة التغليف أو النقل إلى أماكن أخرى إذا اقتضت الضرورة .

وهذه العملية تحتاج إلى إمكانيات تكنولوجية ليست سهلة المنال .

على أن الطريقة الأكثر فاعلية فى دفن النفايات النووية هى إن تدفن بقايا كل عنصر على حدة بعد تغليفه فى وعاء رصاصى له مواصفات خاصة تمنع تسرب أى إشعاع .

ويتفاقم الخطر فى حالة تجميع البقايا المختلفة فى وعاء واحد نظراً لاحتمال تفاعلات ذاتية بين العناصر بعضها وبعض وتمتد وخامة العاقبة إذا نفذت إشعاعات من داخل صخور بتركيبة معينة يمكن أن تشعع هذه الصخور .

وحتى فى حالة الدراسة الدقيقة لطبيعة العناصر والصخور فإن النتائج غير مضمونة .

لهذا يتحتم دفن النفايات فى صحراء مكوناتها من عناصر ثقيلة كافية لمنع تسرب الاشعاعات إذا نفذت من الوعاء الحالة به ... على أن تكون هذه الصحراء بعيدة كلية عن المناطق المعمورة . فصحراء سيبريا شمال الاتحاد السوفيتى منطقة قطبية منعدمة السكان .. بعيدة ممعنة فى البعد وهى بهذا منطقة صالحة للغرض ، ومثلها شمال كندا .

أما صحراء مصر الشرقية أو الغربية فهى مصدر الثروة المعدنية

فضلا عن أنها لم تكتشف اكتشافا كاملا يحدد الأماكن الخالية من الفائدة بل إن التقدم التكنولوجى قد يكشف فى المستقبل وعلى أعماق بعيدة منها ، جديداً من المعادن تمد الاقتصاد المصرى .

وهناك اعتبار آخر لو افترضنا خلوها من المعادن والمياه الجوفية وهذا عكس الواقع، أين سوف يذهب التزايد السكانى فى المستقبل؟

إن الدراسات التحليلية والتفصيلية التى قام بها معهد التخطيط القومى بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقول : « إن هناك ما يربو على عشرين مليوناً من السكان سيزيدون فى العقدين القادمين يحتاجون إلى تدبير فرص عمل ومصادر رزق وخدمات متنوعة وإن البديل المطروح لعلاج ذلك هو حتمية الخروج من وادى النيل ودلتاه إلى الصحراء الشرقية التى تمثل ٢٨ ٪ أو الصحراء الغربية التى تمثل ٦٨ ٪ من مساحة مصر أو الاتجاه لكلتيهما .

وقد أكد العالم الدكتور فاروق الباز ثمار استثمار الصحراوين(١).

فى الماضى كان الاستعمار السياسى أو الحربى يحتل قطعة من الأرض احتلالا زائلا فى حينه أو بعد حين .

---

(١) أهرام ١٩٧٨/٧/٢٥ ، روزاليوسف ١٩٧٨/٨/٧ .

ولكن الدفن النووى قضاء على الأرض موضع الدفن وما حولها لدائرة كبيرة ، إلى الأبد .

وبعد ... إن دفن النفايات النووية مشكلة يجب أن تواجه على الصعيد الدولى للاتفاق على طريقة ومكان للتخلص منها باشراف هيئة علمية عالمية ، يحترم معها الإنسان فى كل مكان فلا يعرض أرضه وأمته للخطر فى أى موطن .

الباب الثاني

القرار القومي
بين العلم والسياسة

٤٣ – العلاقة بين المهنة العلمية والممارسة السياسية :

العلاقة بين السلطة والعلم علاقة معقدة وهى تزداد تعقيداً عندما نضيف إليها ما أسميناه خبير السلطة الذى يمثل بدوره نوعية معينة من المهنة العلمية .

ما معنى العالم ؟ وما المقصود بطبقة العلماء ؟

بمعناه الواسع يفهم من كلمة العالم ليس ذلك المتخصص فى أى مهنة يومية ولكن المفكر الذى كرس حياته للكشف عن الحقيقة. بهذا المعنى العالم إلى جوار كونه يتميز بالتخصص المهنى فهو فى حقيقته مفكر . جوهو حياته لا يزال بعكس الطبيعة الفلسفية للعلم . السعى نحو اكتشاف الحقيقة بأوسع معانيها فرض عليه إزاء التطور الذى تعيشه الإنسانية التخصص المهنى بما يعنيه ذلك من انغلاق فى التعامل المرتبط بالحياة اليومية والاجتماعية . رغم ذلك فلا يزال العالم هو محور الطبقة المختارة التى بها ومنها تتحكم جميع خصائص التقدم الاقتصادى والتطور الحضارى للمجتمع السياسى(١) .

---

(١) Burnham, La rivoluzione dei tecnici, 1947, p. 95.

فى مواجهة العلماء نجد السلطة ومن يمارسها . الممارسة السياسية هى إدارة وقيادة : الإدارة هى الفاعلية حيث تستطيع السلطة أن تفرض الاحترام . القيادة هى المصالح العليا التى تفسر وحدها شرعية الممارسة السياسية . ما يربط الإدارة بالقيادة لتصير السلطة رمزاً له ومعبراً عنه هو مجموعة القيم التى تمثل الإطار الفكرى للجماعة السياسية(١) .

ويأتى خبير السلطة فيمثل أحد حلقات الوصل والترابط بين العلم والسياسة . هو عالم ولكن علمه يدور حول ظاهرة السلطة . وهو لا يمارس السلطة ولكنه يوجه ويرشد ويساند من يمارسها وهو مستقل عن صاحب السلطة ولكنه فى حاجة إلى رضاء الحاكم الذى يتوقف عليه وترتبط وتتحكم به تعاملات خبير السلطة مع الظاهرة السياسيه(٢) .

هذا الثالوث الذى يمثل محور التعامل بين القوى المتحكمة فى عصب

---

(١) قارن :

Bauer, Gergen, The Study of Policy Form., ation, 1971, p. 298.

(٢) انظر حامد ربيع ، للتعريف بعلم السياسة ، دار النهضة العربية ١٩٧٩ ، ص ٩٨ وما بعدها .

الجهاز الإدارى فى المجتمعات المتقدمة لابد وأن يثير الكثير من المشاكل ، فالسلطة لا تستوعب العلم ومع ذلك فهى لا تستطيع أن تقود دون العلم وبصفة خاصة دون خبير السلطة ، وخبير السلطة فى حاجة إلى التعامل مع السياسى ليؤدى وظيفته .

كيف نستطيع أن ننظم العلاقة بين هذه القوى الثلاث ؟

ويزيد من تعقيد هذه المشاكل بعض العناصر الجانبية التى تتضخم فى المجتمعات المتخلفة : فكلمة العالم وطبقة العلماء لا تعنى كل صاحب مهنة متخصصة . فالمهندس أو المحامى أو الطبيب فى ذاته لا يمكن أن يوصف أنه ينتمى إلى طبقة العلماء . كيف نميز هؤلاء أى العلماء عن غير العلماء ؟ التقاليد التى بدأت كثير من المجتمعات تتقبلها تربط العالم بالتدريس الجامعى أو الانتماء إلى مراكز البحوث أو ما فى حكمها . بل والبعض يعلق ذلك على مستوى معين فى سلم المهنة العلمية . ولكن هذا التقليد لا يمكن أن يقبل على إطلاقه . كذلك من جانب آخر رأينا خلال الفترة الأخيرة كيف أن التخصص فى الخبرة السياسية أى فى علم السياسة فتح باباً واسعاً للمارسة السياسية . كيسنجر فى الولايات المتحدة ،

البشوف فى الاتحاد السوفيتى ، ماسيه فى فرنسا ، ليست سوى بعض نماذج وتطبيقات[1] .

أين تقاليدنا المصرية من هذه المشاكل المختلفة ؟

---

(١) قارن حامد ربيع ، نظرية القيم السياسية ، محاضرات كلية الاقتصاد ، ١٩٧٧ ، ص ٣١١ وما بعدها .

الفصل الاول

عملية صنع القرار في تقاليدنا السياسية

خلاصـــة :

عملية صنع القرار القومى والواقع المصرى ـ مسئولية مصر القيادية والواقع السياسى فى المنطقة العربية ـ التخبط فى عملية إعداد القرار السياسى ونتائجه ، علم التدبر وتقاليدنا القومية ـ القرار السياسى القومى ومشاكل إعداده ـ المبادىء الأساسية لصنع القرار القومى ـ العلاقة بين القرار السياسى والحركة القومية الشاملة ـ موضع القوى الشعبية من عمليه صنع القرار القومى ـ اختفاء تقاليد التدبر والواقع المصرى

٢٤ ـ عملية صنع القرار القومي والواقع المصرى المعاصر :

متابعة خبرة الثلاثين عاماً الأخيرة تؤكد حقيقة تدعو إلى الكثير من القلق : الاضطراب فى اتخاذ القرار العام أو المتصل بالمشاكل القومية . فى أكثر من مناسبة واحدة اتخذت قرارات خطيرة على قسط ضخم من المسئولية وسرعان ماعدل عنها بالإلغاء الكلى أو الجزئى . وقد يبدو لأول وهلة أن هذا إعلان عن الاعتراف بالخطأ وأنه تعبير عن إرادة النظام فى عدم الإصرار على المضى فيما أثبتت الوقائع الجديدة عدم مواءمته أو صلاحيته . على أن هذا فى الواقع هو الشق الواضح من المشكلة .

هناك مشكلة أخرى أكثر خطورة . التسرع فى اتخاذ القرار وعدم التدبر الكافى والتأنى الذى لايبلغ حد الجمود قبل اتخاذ قرار معين ترتبط به مصالح معقدة فى حاجة إلى كثير من الدراسة والمعالجة الهادئة غير المتحيزة[1] . وفى أغلب الأحيان فإن العودة فى القرار قد تتعارض مع حقوق مكتسبة أو على الأقل قد تتضمن اضطرابات متعددة بما يعنيه ذلك من مصالح قد تهدر أو من تعويضات قد

---

(١) انظر على سبيل المثال :
Dekmejian, Egypt under Nasser, 1971, p. 229.

تضطر الدولة إلى تحملها . ولعله مما لاشك فيه أن اكتشاف الخطأ عقب ارتكابه قد لايقل خطورة عن الإتيان به . على أنه خير للدولة أن تعد نفسها مسبقا بحيث لا تقع فى أخطاء لا موضع لها أو فى استطاعتها أن تتجنبها ثم تعود بعد ذلك وتعتقد أنها قد أدت واجبها بإلغاء تلك القرارات .

الأوضاع التى تعيشها مصر قد فرضت عليها مشاكل معقدة لم يقدر لقياداتها أن تعد نفسها لمواجهتها . فمصر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن سوى دولة صغيرة تخرج فجأة وبتدرج واضح وبخطى متئدة من مرحلة الاستعمار إلى الاستقلال الكامل . فجأة وفى خلال مالايتجاوز عشرة أعوام فاذا بها تنتقل لالتصير صاحبة الحق فى تسيير أمورها وتحمل مسئولياتها فحسب بل وتصير مدعوة لأن تؤدى وظيفة قيادية فى منطقة متسعة الأرجاء وأن تتعامل مع قوى كبرى لم تتعود بعد أن تقف منها موقف الند والمصاولة . وبدلا من أن تسعى القيادات إلى أن تعمق تقاليد الخبرة التى عاشتها مصر منذ تقاليد محمد على ، انطلقت فى منهاجية غوغائية ما كان يمكن إلا أن تأتى بأسوأ النتائج .

فلنتذكر المتغيرات التى كانت تفرض على القيادات المصرية

المسئولة أن تصقل عناصر الخبرة السياسية لنرى كيف على العكس من ذلك أدخلت عناصر الديماجوجية القيادية فاذا بنا ننتهى إلى ذلك الوضع المهلهل الذى تعيشه مصر من هذه الناحية فى هذه اللحظة .

٢٥ ـ مسئولية مصر القيادية والواقع السياسى فى المنطقة العربية :

ماهى الأسباب التى كان يجب أن تفرض على مصر أن ترتفع بمستوى العمل القيادى بمعنى الإعداد للقرار السياسى ومعالجته من منطلق يختلف عما تعودناه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ؟

متغيرات خمس جاءت لتتضافر معاً لتفرض نظرة جديدة فى واقعنا المصرى على مشكلة صنع القرار السياسى :

أولا : الصراع العربى الإسرائيلى .

ثانيا : مسئولية قيادة العالم العربى .

ثالثاً : التعامل مع القوى الكبرى .

رابعاً : خطورة المشاكل القومية المحلية وبصفة خاصة مشاكل التنمية .

خامساً : طبيعة القيادة الناصرية .

أول هذه المتغيرات الصراع العربي الإسرائيلي الذى فرض نفسه على المنطقة بصفة عامة وعلى مصر بصفة خاصة منذ الأربعينات[١] . الصراع العربي الإسرائيلي لا يجوز أن ننظر إليه على أنه مرتبط فقط بمجموعة من الأقليات الممزقة التى خضعت لعمليات تعذيب وحشية والتى ذهبت تبحث عن موضع تستطيع أن تعيش فيه بأمان . هذه النظرة ليست إلا تعبيراً عن سذاجة سياسية . كذلك تصور فقط أن الصهيونية هى صراع بين قوميتين إنما يعنى معايشة المشكلة من الخارج دون التطرق إلى متغيراتها الدفينة . إنها أكثر من ذلك : إنها واجهة تستتر خلفها جميع التوازنات الدولية وحقيقة التعامل بين القوى الغربية الأوروبية الكاثوليكية الرأسمالية والعالم الشرقى فى واقعه العربى وإمكانياته الإسلامية . هذه الحقائق غابت عن الكثير من قياداتنا وغم أن البعض منها ظل واعيا بذلك[٢] .

العودة إلى المناقشات التى أثيرت بصدد دخول الجيش المصرى

---

(١) قارن : حامد ربيع ، تأملات فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ١٩٧٦ ، ص وما بعدها .

(٢) قارن المصادر التى أوردناها فى حامد ربيع ، من يحكم فى تل أبيب ؟ ، ١٩٧٥ ، ص ٦٢ وما بعدها .

فى فلسطين تثبت حنكة وبعد نظر المسئولين فى مصر . ولكن هذه الحنكة التى كانت مجرد نوع من النبوغ الفردى لم يقدر لها لا النجاح ولا التعمق . النجاح كان يعنى الاستجابة . والتعميق كان يفرض تحويل تلك الجهود الفردية إلى مؤسسات ثابتة . تاريخنا عقب ذلك ليس إلا مجموعة من الانفعالات غير الهادئة وغير المتأنية .

تزداد خطورة هذه الناحية أزاء مصر وقد قدر لها وعهد إليها ولو من خلال الواقع الذى أثبتته الأحداث قيادة العالم العربى .

العالم العربى عالم متخلف ومنذ العصر العباسى الأول دخل مراحل متتابعة من التدهور الفكرى والقيادى . وكان على مصر أن تقود العالم العربى إلى أعلى وأن ترتفع بالقيادات العربية الى مستوى أكثر وعياً وأكثر قدرة على فهم خصائص التعامل الدولى من منطلق الحنكة والتدبير . فاذا بالعكس هو الصحيح واذا بالعالم العربى ينزل بالقيادات المصرية الى مستوى الغوغائية والعشوائية فى التخطيط والتفاعل ، وبعبارة أخرى راحت تتبارى مصر مع العالم العربى فى الصوت المرتفع والمزايدة الكلامية . أن حرب عام ١٩٦٧ لم تكن الا خاتمة منطقية وطبيعية لهذا التدهور العام فى العمل القيادى .

المتغير الثالث يزيد من ضخامة هذه النقائص . منطقة الشرق الأوسط التى كان ينظر إليها حتى الحرب العالمية الثانية على أن قيمتها الاستراتيجية ليست فى ذاتها بقدر كونها حلقة وصل مع مواقع أخرى ذات أهمية خاصة بكل من الامبراطورية البريطانية والاستعمار الفرنسى أضحت فجأة وقد تغيرت مراكز الثقل الدولى لها أهميتها المطلقة فى ذاتها . كثيراً ما تنسى القيادات العربية حقيقة ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليه من نتائج لم نستطع أن نلمسها بوضوح إلا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة [1] . القوى الدولية العظمى حتى الحرب الثانية كانت قوى أوربية ، الشرق الأوسط بخصوصها ليس إلا امتداد طبيعى لنفوذها الأقليمى ، وقد تم تنظيم ذلك النفوذ منذ الاتفاق الودى فى مشارف القرن العشرين بين لندن وباريس . مراكز الثقل الدولى عقب الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى خارج أوربا : موسكو وواشنطن . وأضحت منطقة الشرق الأوسط بسبب أهميتها الاستراتيجية لهاتين الدولتين وما ارتبط بذلك من تطور خطير فى وسائل الاتصال الدولى ثم ما أعقب ذلك من ثورة فى التعامل الدولى بسبب الثروة البترولية جعل المنطقة تملك وظيفتها المستقلة . لقد أضحت المحور الذى حوله تتحدد

(١) انظر الموقف العربى ، أبريل ١٩٧٨ ، ص ٦٠ وما بعدها .

علاقة التوازن الكلية الشاملة على مستوى الاستراتيجية الكونية بين الدولتين الأعظم . وهذا يعنى أن العالم العربى أضحى عليه أن يتعامل مع دول كبرى لها تقاليدها الثابتة وإمكانياتها الضخمة وقد احتلت المنطقة أهمية خاصة (٢) فى المصالح القومية لتلك القوتين الأعظم .

وهذا يقودنا إلى المتغير الرابع،تراكم الثروات وما ارتبط بذلك من مشاكل التنمية جعل من الجسد العربى كياناً ضعيفاً عاجزاً غير قادر على مواجهةالقوى المتربصة به.فالثروات البترولية والأرصدة المالية جعلت من تلك المنطقة فريسة تملك أغراء معينا . والمنطقة لا تملك القيادات الواعية القادرة على الفهم الحقيقى لما يحيط بها من أخطار . إذاكانت جميع الدول النامية فى حاجة إلى المعونةوهى تمثل الطرف الضعيف الذى يجب أن يستمدمن الطرف القوى مساعدته فعلى العكس من ذلك العالم العربى يملك من مصادرالإغراء مايجعله صالحاً للانزلاق فى مطبات هو غير قادر على فهم حقيقة أبعادها وما تنطوى عليه من مخاطر . إنه بمثابة المرأةالجميلة الطائشةالتى يصير جمالها وبالا عليها وعلى مصيرها .

---

(٢) انظر أيضا :
Churra, The Politics of Defeat, 1977, p. 166.

ثم تأتى قيادة جمال عبد الناصر فتزيد عن تضخيم هذه العناصر القيادة الناصرية كانت أكبر من إمكانياتها الحقيقة : لقد استطاع الزعيم المصرى أن يحقق قيادة العالم الثالث وأن يرفع صوت الشعوب الملونة وأن يربط عناصر الرفض السياسى الدولى لا فقط بين أفريقيا وآسيا فحسب بل وكذلك مع أوربا من خلال تيتو ويوغسلافيا . عبد الناصر هو قيادة تاريخية ارتفع عن مستوى الأحداث اليومية والقيادات المحلية وكان هذا يفرض عليه أن يعد من حوله عناصر قيادية تصلح لتلك المواجهة بما تتضمنه من مخاطر. أحد الأخطاء الحقيقية التى وقع فيها الزعيم المصرى هو أنه لم يخلق من حوله الجهاز السياسى والإدارى الذى يستطيع أن يرتفع إلى هامته . ولنتذكر أننا لا نقصد بذلك أن الزعيم المصرى الراحل لم يوفق فى وضع أسس الديمقراطية السياسية ـ هذه مشكلة أخرى ولكن الذى يعنينا بهذا الخصوص هو فقط إنشاء الأداة ذات الفاعلية القادرة على أن تساند القيادة الناصرية بالقرار السياسى المدروس والمعد بالحنكة اللازمة(١).

ويحضرنا بهذا الخصوص المقارنة بين هتلر ونظامه وجمال عبد الناصر

---

(١) مشكلة صادفتها وتصادفها اغلب الدول النامية ، انظر : Guernier, La dernière chance du tiers monde, 1968, p. 143.

وأعوانه . بينما هتلر أخضع الاختيار القيادى والإعداد المهنى والادارى أيضاً فى داخل الحرب النازى لدراسات متأنية لاختيار أصلح العناصر الصالحة للمساندة السياسية ، فإن الزعيم الراحل المصرى ترك العشوائية والانطباعات الذاتية والعلاقات الشخصية تتحكم فى عملية الاختيار السياسى بجميع أنواعه وتطبيقاته .

٣٦ — التخبط فى عملية اعداد القرار السياسى ونتائجه ، علم التدبير وتقاليدنا القومية :

نتائج هذه المتغيرات ما كان يمكن إلا أن تتبلور حول ذلك التخبط الذى ميز أغلب إن لم يكن جميع القرارات السياسية القومية. ليس هذا موضع تقييم نظام جمال عبد الناصر فما لاشك فيه أنه يملك العديد من عناصر القوة . ولكن الأمر الذى لانستطيع أن نتجاهله هو أن إعداده للقرار السياسى لم يكن ينبع مما تفرضه مقتضيات العصر وقد تضخمت بسبب العوامل السابقة .

ولنتذكر بعض النماذج .

أولا : القرار بتأميم قناة السويس .

ثانيا : القرار بإنشاء السد العالى .

ثالثاً : القرار بإنشاء مصانع حلوان بالقرب من القاهرة .

رابعاً : القرار بحرب اليمين .

خامساً : القرار باقفال مضيق تيران .

لا نريد أن نعود إلى تحليل هذه القرارات تنديداً بها أو تأييداً لها. ولكن الذى يعنينا أن نتذكر أن هذه القرارات لم تخضع للدراسة العلمية الوافية التى كان يجب لا أن تعد للقرار فحسب، بل وأن تعد للآثار الجانبية السيئة والتى كان يمكن شلها بأسلوب أو بآخر. (١) إن أى قرار سياسى هو فى حقيقة الأمر تعبير عن انطلاق فى حركة واعية تملك من المزايا بقدر ما تملك من المساوىء - والزعيم الحصيف هو الذى يعرف كيف يضخم المزايا ويشل المساوىء عقب تقييم حقيقى ووزن واقعى لمجموعة العناصر المحيطة بتلك الحركة. سوف نرى كيف أن القرار السياسى يجب أن يخضع لما يسمى بالعلاقة بين الإنفاق والعائد وهذا ما نعبر عنه بلغة اقتصاديات الحركة (٢). كل قرار يتضمن جهداً معيناً أى نفقه معينة . وهذه النفقة تفترض أن بذلها يجب أن يعقبها عائد إن لم يكن أكبر منها فعلى الأقل مساوياً لها . هذا هو مفهوم القرار فى أبسط معانيه . والقرار بهذا

---

(١) انظر ملاحظاتنا فى حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الاسرائيلية بيروت ١٩٧١ ص ١٠٥ ، وما بعدها .

(٢) Economics of Action.

المعنى على مستوى الفرد العادى يجب أن يخضع لتقييم وتدبر. جميع القرارات السابقة لم تخضع لذلك التقييم أو التدبر الأمر الذى كان من الممكن أن يجنب مصر الكثير من المآسى أيضاً مع اتخاذ تلك القرارات . ويضاعف من تلك الحقيقة أن أى قرار خارجى يجب أن تسبقه عملية إعداد منظمة للإطار الدولى بحيث لا يفاجأ بالإطار وقد أضحى حاجزاً يمنع الحركة من الانسياب بحيث يكون رد فعله محسوباً ومتوقعاً . ولعله يكفى بخصوص هذه الملاحظة أن نتذكر ما أعقب سواء القرار بتأميم قناة السويس أو القرار بإقفال مضيق تيران من نتائج خطيرة كانت السياسة المصرية قادرة على أن تتجنبها .

الواقع أن القيادة القومية يجب أن تؤمن بعلم التدبر . وعلم التدبر يتبع من تقاليدنا بل أى متابعة لتاريخ هذه المنطقة سواء على المستوى المصرى الفرعونى أو على المستوى العربى الاسلامى يؤكد مدى ترسب تلك التقاليد فى تعاملنا الحكومى والدولى. فمصر الفرعونية أقامت الترع وخططت المصارف وبنت السدود لتواجه أخطار الفيضانات بما يعنيه ذلك من تضخم فى مياه النيل أو من نقص فى منسوبه غير متوقع . كذلك فإن تقاليدنا العربية تجعل من علم التدبر أحد الخصائص الثابتة للسياسة الإسلامية عندما جاء المعتصم وقدر له أن يحكم فى العصر العباسى الأول وهو ابن تركية

ليست له تقاليد سابقة فى التعامل مع العالم العربى لم يتردد فى أن يلجأ إلى خير حكماء عصره يكتب له نصائحه فى ممارسته لسلطاته فى الوثيقة المعروفة باسم « سلوك المالك فى تدبير الممالك » . فماذا أصابنا ؟

٢٧ — القرار السياسى القومى ومشاكل اعداده :

أحد خصائص الدولة العصرية يقوم على فكرة علمية صنع القرار السياسى . والواقع أن إعداد القرار السياسى وبغض النظر عن شكل الدولة وخصائص الممارسة السياسية يفترض مجموعة من المتغيرات على القيادة أن تكون واعية بها فى كل تحركاتها طالما ارتبطت بالصالح القومى .

فلنحاول أن نلخص هذه القواعد دون أن نتطرق إلى تفاصيل علمية ليس هذا موضع التحليل فى جزئياتها . أى قرار سياسى قومى يثير مشاكل ثلاث على الأقل :

أولا : كيف يتم إعداد القرار السياسى ؟ هل هو تعبير فقط عن إرادة الحاكم الأعلى أم أن هناك مجموعة من القواعد التى يجب أن تتبع لضمان تجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر إزاء قرار معين ؟

ثانياً : وهذا يقود إلى سؤال آخر : كيف ينظم التعاون بين

رجل الدولة أى السياسى المحترف للعمل السياسى والذى يفترض فى شخصه أنه لايلم بجميع خفايا المشاكل المرتبطة بأى قرار مهما ارتفعت قدراته ومواهبه ، والفئة المختارة من العلماء والقيادات الفكرية فى عملية الإعداد للقرار؟

ثالثاً : ويقودنا هذا بالتبعية إلى موضع السلطة الشعبية من صنع القرار[1] .

فلنتابع هذه النواحى المختلفة بكثير من الإيجاز .

٢٨ — المبادىء الاساسية لعملية صنع القرار القومى :

القرار السياسى يخضع فى تقاليد المجتمعات العصرية لتقاليد واضحة تكون مجموعة من المبادىء التى لم يعد من الممكن أن يناقش فى صحتها . مبادىء مسلم بها لايجوز لأى حاكم أن يتخطاها أو يتجاهلها ، وهى مبادىء ليست فقط لصالح المجتمع القومى بل هى أيضاً لصالح نفس الحاكم الذى يمارس قيادته القومية .

---

(١) المصادر التفصيلية يجدها القارىء فى :
Rasmussen, The Process of Politics, 1969, p. 207 ; Sidjanski, Political Decision-making Process, 1973, p. 51.

نستطيع أن نلخص هذه المبادىء فى خمسة قواعد أساسية :

أولا . القرار السياسى هو جزئية يجب أن تندرج فى إطار عام أكثر اتساعاً وهو الحركة السياسية أو السياسة القومية .

ثانيا : القرار السياسى هو دائما قرار جماعى سواء من حيث إعداده أو اتخاذه أو تنفيذه .

ثالثا : حيث القرار السياسى يتصف بالصفة القومية أو بالصفة الخلافية فيجب أن يطرح على أكبر قسط ممكن من عناصر المجتمع السياسى المستنير تبعا للظروف والمتغيرات للمناقشة وخلق المساندة قبل اتخاذه .

رابعا : إعداد القرار يجب أن يكون من صنع مؤسسات الخبرة السياسية المستقلة عن السلطة وذات الطابع المهنى المتخصص (١)

خامسا : عملية الاختيار فى القرار يجب أن تخضع أساسا لعلاقة التوازن بين المنفق والعائد .

متابعة هذه العناصر الخمس بشىء من الإيجاز يسمح بفهم مدى التعقيد الذى يفرضه كل ماله صلة بصنع القرار السياسى القومى .

---

(١) انظر عرضنا مبسطا لجميع هذه النواحى فى :
Rothstein, Planning, Prediction and Policy-making in Foreign Affairs, 1972, p. 21.

٢٩ – العلاقة بين القرار السياسى والحركة القومية الشاملة :

المبدأ الأول أساسه أن القرار ليس إلا جزئية يجب أن تتبع وأن تندرج فى إطار عام أكثر اتساعا . القرار السياسى على المستوى القومى أو المحلى هو جزء من سياسة كلية شاملة وجميع السياسات بجميع معانيها نوعية كانت أوغير نوعية ، داخلية كانت أم خارجية ، كلية كانت أم محلية ، إنما تمثل حقيقة واحدة متماسكة . لم يعد من حق رئيس الدولة أو الحاكم أن يتخذ قراراً أياً كانت فرعية نتائجه دون أن يدرج ذلك القرار فى السياسة القومية الشاملة . لماذا ؟

أولا . لأن أى قرار هو تعبير عن ارتباط بعيد المدى له نتائجه التى تتعدى اللحظة والفترة الزمنية التى يتخذ فيها القرار .

تعقيد المجتمع المعاصر وتشابك مختلف عناصر الوجود الإنسانى، فرض ذلك الترابط الذى يجب أن يكون موضع اعتبار .

أضف إلى ذلك أن الحاكم مؤقت وأنه مهما لقى من شعبية فلابد وأن ينتهى حكمه بل تثبت المعالجة الاحصائية للقيادات السياسية فى عالمنا المعاصر أن متوسط حكم القائد لم يتجاوز عامين . ومن ثم فإن القرار يجب أن يؤسس على خلفية أكثر اتساعا من مجرد قناعة

ذلك الحاكم (١) . الدولة العصرية تقوم على مبدأ التخطيط بعيد المدى حيث نظام القيم الكلى والشامل والذى يعبر اعنه فى بعض الأحيان بكلمة الأمن القومى والمصالح القومية يمثل الإطار الثابت لمفهوم الحركة السياسية القومية . وإذا كان التخطيط القصير المدى قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا فعلى العكس من ذلك فإن التخطيط البعيد المدى محوره الأساسى فقط البعد السياسى . لايجوز فصل القرار عن إطار الحركة ، وإطار الحركة هو الأمن القومى ، ومن ثم فإن أى قرار سياسى لايجوز أى يستند فى شرعيته إلا إلى مفاهيم الأمن القومى وضروراته . وإذا كانت هذه الناحية قد تبدو فى بعض الأحيان ضيقة محدودة المدى غير واضحة ، فإنها تصير مطلقة لا تقبل المناقشة ولا الاستثناء عندما تتعلق بالسياسة الخارجية . أى قرار خارجى لا يجد له إيجابيات مباشرة ، وقد تم تأسيسه على المعنى الضيق لمفهوم الأمن القومى لا شرعية له .

٣٠ ـ جماعية القرار وأهمية ذلك بخصوص المجتمع العربى المعاصر :

جماعية القرار تمثل العنصر الثانى . لم يعد من الممكن تصور

---

(١) انظر ملاحظات :
Benveniste, The Politics of Expertise, 1973, p. 23 ; Brinkers, Decision-making, 1972, p. 42.

الممارسة القيادية فى عالمنا المعاصر على ضوء مفاهيم العصور الوسطى والخبرة السابقة على العصر الذى نعيشه .

مجتمع الربع الأخير من القرن العشرين وبغض النظر عن مستويات التقدم الاقتصادى ، هو المجتمع الجماهيرى . قد يكون هذا النموذج من نماذج المجتمعات السياسية موضع نقد أو هجوم من جانب بعض فلاسفة السياسة ، ولكنه واقع يتعين على الحاكم أن يحترمه .

القرار السياسى قرار جماعى ولكن هذا لا يعنى أن القرار السياسى لا بد وأن ينبع من الإرادة الشعبية . إن الفكرة الأساسية التى يتفق حولها الجميع هى أن القرار السياسى فى إعداده واتخاذ تنفيذه لا بد وأن يخضع لعمليات متتابعة تقوم بها مجموعة متجانسة من القدرات الفردية .

الإعداد تتولاه مراكز الاستشارة والخبرة حيث هناك علماء متخصصون صفتهم المهنية هى الغالبة يمارسون عملهم من مقتضى التخصص العلمى وليس الممارسة السياسية . ويوصفون بأنهم خبراء

السلطة[١] . يقومون بعمليات متنوعة بقصد تقديم نماذج لحل المشاكل وبدائل لكل نموذج مع الدراسة الكمية للنتائج الإيجابية سلبية لكل من هذه البدائل .

أيضا اتخاذ القرار يجب أن يكون عملا جماعيا . الحاكم لم يعد فرداً وإنما فئة وحتى لو سيطرت على تلك الفئة شخصية فرد بعينه فإن أعوانه المقربين يمثلون النخبة الحاكمة التى يجب أن تتعاون مع الحاكم فى عملية الاختيار . أيضاً هتلر لم يكن ينعزل ليتخذ قراره وإنما كان ينعزل ليتشاور مع خبرائه ليستطيع أن يتلمس الصحيح من الطالح .

ومن هنا تبرز أهمية مايسمى بمجلس الأمن القومى وتقاليده. إن مجلس الأمن ليس مجرد مجلس وزراء مصغر ، إنه تجميع لمجموعة من القدرات المعبرة عن مفاصل المجتمع السياسى . وقد درجت التقاليد على أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمن القومى لا يمارسون السلطة الفعلية وعلى كل فيفترض من رئيس الدولة أن يترك مجلس الأمن ليناقش المشاكل بحرية كاملة بل وألا يحضر التصويت ورغم

---

(١) Technician of Power.

أنه استشارى بخصوص تفضيل قرار على آخر ، هذا التقليد الذى وضعه الرئيس كيندى يوصف بأنه علامة معبرة عن حنكة وبعد نظر الرئيس الأمريكى(١) .

كذلك تنفيذ القرار فى حاجة إلى العمل الجماعى ، إن نقل القرار من حيث الصياغة والاختيار إلى حيز التنفيذ والممارسة هو بمثابة دوائر متتابعة للإشعاع والتعامل مع الجسد السياسى بمعنى إعادة تطويع الجسد بما يتفق مع مسارات ذلك القرار . إن أى قرار سياسى مهما ضئلت أهميته هو تعديل لمسارات الأوضاع القائمة وهذه عملية تفترض مجموعة متتابعة من الإجراءات لا يمكن أن يتم تنفيذها إلا من خلال الفريق الذى يتولى تطويع الموقف ليصير الجسد أكثر صلاحية لاستقبال القرار .

جماعية القرار أحد خصائص الدولة العصرية ، على أن هذه الحقيقة تزداد خطورة فى المجتمع العربى . فرغم قومية الأمة العربية إلا أن هذه الأمة الواحدة ومن حيث الواقع تملك أدوات حكومية

---

(١) انظر للتفاصيل فى حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣ ، ص ١٢١ ومابعدها .

متعددة وكلا منها حريصة على استقلالها . هذا التعدد الذى لابد وأن يؤدى الى التناقض لا يمكن تخطيه فى القرارات القومية إلا من خلال جماعية صنع القرار .

٣١ – موضع القوى الشعبية من عملية صنع القرار القومى :

وهذا يثير موضوعا آخر على قسط عظيم من الأهمية . وهو موضع القوى الشعبية فى عملية صنع القرار . فمن المعلوم أن نزول رجل الشارع ليصير قوة سياسية أدى إلى نوع من التناقض بين منطق ذلك التطور السياسى من جانب وخصائص التقدم التكنولوجى العصرى من جانب آخر . لم تعد السياسة التشريعية أو عملية صنع القانون أو القرار بتلك السهولة أو بتلك البساطة التى عرفتها المجتمعات التقليدية . كيف نطرح على سبيل المثال مشكلة فنية للتصويت على رجل الشارع الذى لايدرك أبعادها وقد لا يستطيع فهمه أن يرتفع إلى مستوى ذلك الإدراك ؟ هذه المشكلة التى أثارت فقهاً متعدد الأبعاد الفكرية انتهت بحلول مختلفة . أحد هذه الحلول التقاليد الدستورية المعاصرة فى المجتمع الفرنسى والتى أساسها رفع سلطة سن القوانين من الهيئة النيابية ، فلنترك جانباً ما تثيره هذه النواحى من مناقشات . ولكن الجميع يسلم باتفاق كامل حول نقطتين:

الأولى : أنه حيث يتعين اتخاذ قرار يرتبط بمشكلة قومية فلابد من عرضه للمناقشة بأكبر قدر مستطاع قبل اتخاذه وكلما حدثت مشاركة من القاعدة السياسية فإن هذا أدعى لتأسيس الشرعية . الناحية الثانية أنه فيما يتعلق بالقرارات بصفة خاصة الفنية والتي يثور بخصوصها عدم اتفاق في وجهات النظر أي هي بطبيعتها خلافية ، فيجب أن تكون موضع مناقشة هادئة متأنية من جانب المتخصصين . يقال في العادة بهذا الخصوص أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تكون منتشرة بمعنى أن التصور يجب أن ينبع من الصراع الفكري حول المواقف ولو من جانب فقط المتخصصين بحيث ينتهي القرار فيصير بشكل أو بآخر ، وقد عبر عن حد أدنى من الرضا والقبول .

٣٢ — مؤسسات الخبرة السياسية واساليب التعامل بين رجل الدولة وطبقة العلماء :

هذه الناحية في حقيقة الأمر تقودنا إلى مشكلتين متشابكتين . من جانب خصائص مؤسسات الخبرة السياسية ومن جانب آخر طبيعة العلاقة وأساليب التعامل بين رجل الدولة أي القيادة السياسية والفئات التكنوقراطية أي طبقة العلماء . ما كتب في هذه الموضوعات

أضحى يمثل فقهاً غزيراً لا حدود له[١] ، ومسئولية العالم تثير الكثير من المناقشات على المستوى القومى والإنسانى . وحوادث الرفض التى وصل فيها بعض العلماء إلى تحدى السلطة السياسية القومية عديدة لا حصر لها . رغم ذلك فالذى يعنينا بهذا الخصوص هو فقط خصائص مؤسسات الخبرة السياسية .

فى المجتمعات القديمة بل والمعاصرة وحتى وقت قريب كانت الاستشارة السياسية تأخذ صورة النصائح التى يقدمها الحكماء. تعود ميكافيللى أن يقول أن على المستشار السياسى ألا يقدم رأيه إلا إذا طلب منه ذلك وأن يصوغ ذلك الرأى بشكل لا يفهم منه على أنه توجيه أو فرض لوجهة نظر معينة على الحاكم . والحاكم ما كان يلجأ إلا إلى أولئك الذين كان يشعر معهم بتجانس فكرى وبثقة شخصية . هذه القواعد لم يعد لها وضع فى عالمنا المعاصر . الخبرة السياسية أضحت مستقلة عن شخص الحاكم بل ومستقلة عن طبيعة الحزب الممارس للسلطة الحكومية ، تمثل بمؤسسات لها

---

(١) انظر أيضا وعلى سبيل المثال :

Hilsman, The Politics of Policy-making in Defense and Foreign Affairs, 1971, p. 151 ; Boisberranger, Domaine et instruments de la politique étrangère de la France, 1976, p. 44.

طابع الاستقرار والصفة اللاسياسية . إنها مؤسسات علمية قومية لا ينتمى إليها إلا أولئك الذين تنطبق عليهم صفة التخصص المهنى حتى فى نطاق التحليل السياسى حيث درجت التقاليد المعاصرة على وصفهم بخبراء السلطة يقدمون النصائح دون أن تطلب منهم وباستمرار وبغض النظر عن تغير شخص الحاكم .

عملية إعداد القرار تتم بهذا المعنى فى داخل هذه المؤسسات بأسلوب أساسه مجموعة من المبادىء ، يعنينا منها على وجه الخصوص مبادىء ثلاث : الصفة المتعددة الأبعاد للفريق الذى يعد القرار من جانب ثم من جانب آخر مبدأ التوازن فى تقييم القرار ثم من جانب ثالث العناية بمعالجة الآثار الجانبية لكل قرار على حده . معنى المبدأ الأول أن إعداد القرار يجب أن يتم من جانب فريق متكامل يجمع بين جميع التخصصات العلمية فى آن واحد . معنى ذلك بعبارة أخرى أن أى قرار سياسى ومهما تغلب عليه الطابع السياسى يجب أن يشارك فى إعداده المتخصص الاقتصادى والآخر الاجتماعى إلى جانب كل من له ارتباط بذلك القرار من قريب أو بعيد . إن أى قرار مهما كانت طبيعته له أبعاد متعددة ويجب أن يتم إعداده من جانب فريق متكامل يعبر عن جميع التخصصات بالقدر الكافى . وتبرز هذه الحقيقة أكثر وضوحاً فى التعامل الخارجى والدولى

حيث القانونى يجلس إلى جوار السياسى ودون أن ينسى أى منهما الاقتصادى والعلمى أوالفنى بمختلف نماذجه . المبدأ الثانى ويدور حول التوازن بين المنفق والعائد وقد سبق أن أبرزنا معنى ذلك ، والذى يعنينا بخصوصه أنه إذا كانت العاطفة قد تؤثر فى هذا التوازن فى التعامل الداخلى فإن لغة التعامل الخارجى لا تعرف سوى لغة المصلحة . كذلك فإن أى دراسة مستقبلية لأى قرار سياسى قومى من منطلق مبدأ التدبر يجب أن تفترض التصور الكمى والكيفى للآثار الجانبية لذلك القرار وكيفية معالجتها . أى قرار سياسى لابد وأن تكون له آثار سيئة غير مقصودة وعلى المخطط السياسى أن يعد تصوراً لمعالجة تلك النواحى . ولنذكر على سبيل المثال قرار تنظيم النسل الذى رغم بساطته لو ترك دون معالجة جانبية فلابد وأن يؤدى إلى زيادة وانتشار مهنة البغاء .

٣٣ ـ اختفاء تقاليد التدبر والواقع السياسى المصرى :

أين تقاليد التدبر السياسى فى مصر المعاصرة ؟ الأعوام الأخيرة خرجت علينا بمجموعة من القرارات تقطع بأن مصر لا تزال بعيدة عن فهم طبيعة التدبر السياسى . فلنتذكر على سبيل المثال بعض الوقائع التى لا نزال نعيش أحداثها :

أولا : هضبة الأهرام .

ثانيا : مشروع العامرية .

ثالثاً : مشروع دفن النفايات النووية .

فلنجعل من هذه الدراسة منطلقاً لفهم كيف كان يجب أن تتم عملية التدبر بخصوص نموذج واقعي بقصد بناء تقاليد للعمل القومي في دولتنا العصرية . ولنترك ونحن بهذا الصدد لغة العاطفة والشعور بالنقص . لقد أخطأنا كثيراً ومن الممكن أن يوصف ذلك بأنه كان بحسن نية . فلنحاول أن نقيم قواعد تسمح لنا بتجنب الخطأ .

هل من يستطيع أن يناقش ضرورة ذلك ؟

الفصل الثانى

العالم والسلطة

خلاصـــة :

العلاقة بين الطبقة السياسية وطبقة العلماء فى المجتمع المتخلف ـ الدولة العصرية وخصائصها : موضع الطبقة العلمية من مقوماتها ـ طبقة العلماء ومسئوليتها فى الواقع العربى المعاصر ـ العلاقة بين الممارسة القيادية والعلم السياسى ـ العلم والتقدم الحضارى والهيبة الدولية ـ الصبغة القومية للتكنولوجيا وأهمية الطقبة العلمية فى زرع التكنولوجيا محليا ـ الوظيفة الاتصالية الدولية للطبقات العلمية ـ وظيفة الطبقة العلمية المصرية فى العالم العربى ـ الذرة وعملية التوازن بين أداة التدمير وأداة التقدم السلمى .

٣٤ – العلاقة بين الطبقة السياسية وطبقة العلماء فى المجتمع المتخلف ومشاكل التنسيق والتعاون :

مجموعة من الحقائق يجب أن نكون على وعى بها ونحن بصدد تحليل العلاقة بين طبقة العلماء والممارسة السياسية فى مجتمعنا المصرى . فهم هذه العلاقة فى صورتها الحقيقية سوف يسمح لنا بأن نفهم الأخطاء التى ارتكبناها وكيف أنه آن الأوان لأن ندق جرس الإنذار وأن نذكر كلا الجانبين الحاكم والعالم بحقيقة مسئوليته .

أول هذه الملاحظات تدور حول الطبيعة المتميزة التى سيطرت على الممارسة السياسية من حيث علاقتها بطبقة العلماء . لقد درج العالم على أن يتعامل بلغة الحقيقة . فهو فيلسوف وسوف يظل كذلك . والسياسى قد أضحى ومحور منطقه الكذب والخداع . ومن هنا وبصفة خاصة فى المجتمعات المتخلفة سيطرت على علاقة العلماء بالطبقة السياسية عقدة مزدوجة . الاحتقار من جانب العلماء والرغبة فى الابتعاد الذى يتبلور فى أغلب الأحيان فى سلوك سلبى بعدم المشاركة وعدم الاهتمام والتقوقع فى إطار عاجى مجرد . ومن جانب آخر الغرور والادعاء الذى هو أسلوب إخفاء الجهل وعدم الصلاحية وقد دعم منه وضخم فيه مجموعة تقاليد الرياء والوصولية التى سيطرت على مجتمعنا المعاصر . تزداد مخاطر هذا الوضع عندما

نلاحظ العالم عندما يدعى لممارسة السياسة . خلال فترة طويلة درجت تقاليدنا على استيعاب أساتذة الجامعات فى مراكز السلطة . بغض النظر عن أن كل طائفة بها العناصر الطيبة والأخرى السيئة . وإن العنصر المختل له درجاته ، إلا أن علينا أن نعترف بأن العالم الحقيق لا يمكن أن يقبل على ممارسة السلطة والتعاون مع النظام السياسى فى المجتمعات المتخلفة . التخلف يفرض على القيادة الغوغائية حيث أن القائد لابد وأن يعكس خصائص المجتمع الذى يتربع على رياسته ، والفساد الذى بدوره لاينفصل عن الغوغائية لابد وأن يقود إلى ممارسة الرشوة من أوسع أبوابها(١) . فكيف يستطيع العالم الحقيق أن يتأقلم مع هذا الإطار ؟ وهكذا الملاحظة الأولى هى أن العالم الجامعى عندما يمارس السياسة ينسى صفته العلمية ولا يتذكر سوى صفته السياسية . وكما يقول بعض المعلقين عندما يدخل العالم كرسى الوزارة يفقد نصف عقله ثم يفقد نصفه الثانى عندما يغادر ذلك الكرسى .

---

(١) Tsurutani, The Politics of National Development, 1973, p. 82.

تحليل علاقة العلماء بالسلطة كمنطلق أساسى لفهم الأوضاع التى تعيشها مصر وكيف يجب أن تعالج من منطلق مختلف هو مشكلة متعددة الأبعاد وكل من أبعادها مركب المتغيرات . والواقع أن أهمية هذه المشكلة تتعدى موضوع دفن النفايات الذرية . العالم المعاصر يعيش سياسة عالمية أساسها عملية استئصال للشعوب الملونة أو على الأقل تعريض تلك الشعوب لمخاطر تقلل من فعاليتها الكمية[(١)] . ومصر هى قائدة ثورة العالم الثالث وقلب العالم العربى ومحور الالتقاء الاستراتيجى بين جنوب آسيا والقارة الأفريقية . وإذا كان الحديث اليوم يدور حول دفن النفايات الذرية فإن هناك أشياء أخرى تبدو فى الأفق : الأسلحة البيولوجية والحرب الكيميائية ليست سوى بعض تطبيقاتها .

فلنحدد الخطوط العامة بقدر ارتباطها بموضوع هذه الدراسة .

---

(١) جدير بالقراءة والتحقق :

Brzezinski, Below two Ages, 1970, p. 254.

٣٥ — الدولة العصرية وخصائصها ، موضع الطبقة العلمية من مقوماتها :

مما لا شك فيه أن علاقة السياسة بالعلم تقودنا فى أول منطلقاتها لمفهوم الدولة العصرية . فكلمة الدولة العصرية التى أضحت اليوم تمثل الهاجس الأساسى لكل قيادة سياسية هى فى حقيقة الأمر دولة العلم والتكنولوجيا . ما معنى الدولة العصرية ؟

كلمة تتردد على كل لسان رغم ذلك يكاد يستحيل التعريف بها . ونستطيع أن نحدد بهذا المفهوم اتجاهاً عاماً أساسه تطوير المجتمع السياسى ليستطيع أن يصير قادراً على أن يقدم أقوى ما تملكه الدول الأخرى من أدوات لتحقيق الفاعلية فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى . بهذا المعنى يعكس مفهوم الدولة العصرية حقيقة نسبية تحددت من حيث المكان والزمان . وهى حقيقة لا تبرز إلا من خلال المقارنة وهى تدور حول أدوات الفاعلية التى تنتهى فى حقيقة الأمر لأن تكون منطلقاً لمفهوم التكنولوجيا والتقدم العلمى[١]، وهذا يقودنا إلى التساؤل: ماهى خصائص الدولة العصرية من حيث علاقتها بطبقة العلماء .

---

(١) انظر التفاصيل فى :

Meynaud, La technocratie, 1964, p. 182.

ونستطيع أن نحدد فى عناصر خمس أساسية السياسة التى يجب أن تتبعها الدولة العصرية فى تعاملها مع الطبقات العلمية :

أولا : احترام التخصص

ثانياً : إطلاق مبدأ المشاركة

ثالثاً : احترام الحريات الفردية والاتصال المباشر مع السلطة السياسية .

رابعاً : تقديس مبدأ الانفتاح الخارجى فى التعامل العلمى

خامساً : تعبئة جميع القدرات القومية للتطوير العلمى

أول هذه المبادىء هو احترام التخصص .

العلم هو نظام اجتماعى ، ومعنى ذلك أنه يقوم على مبدأ تعدد الوظائف التى لا يحددها سوى الانتماء الفكرى والتعاون الثقافى . كل له موضعه وكل له وظيفته. العالم يعرف أن له كلمته ولكن حيث له اختصاصه وهو لا يقبل المهاترة مع من لا ينتمى إلى ذلك الاختصاص ولكنه أيضا يعلم بأن العلم له مستوياته وكما أن هناك حقائق لا تقبل النقاش فإن هناك أيضا مستوى آخر حيث أن كل وجهة نظر طالما صادرة عن متخصص لها احترامها .

المشاركة تعنى أن الحاكم فى أى قرار يتخذه عليه لا أن يسأل ذوى الرأى والخبرة فحسب بل وأن يعرف كيف يستمع وأن يكون ذلك فى اللحظة المناسبة وألا ينتهى القرار إلا عقب تمحيص مختلف وجهات النظر. تعود العلماء فى المجتمعات المتقدمة ألا يفرضوا آراءهم وألا ينزلوا إلى مستوى الحديث الجماهيرى، ولكن هناك أيضاً التزام دستوى وعرفى بأن تطرح المشاكل على أهل الاختصاص فى اللحظة المناسبة وبالقدر المناسب. وأن من يقدم المعلومات والإعلام العلمى ليس الحاكم وإنما طبقة العلماء. بهذا المعنى توصف تلك المجتمعات بأنها تقوم على أساس فكرة انتشار السلطة أى أن كل قوة اجتماعية لها وزنها ولها دورها فى أن تقول كلمتها بخصوص أى مشكلة ترتبط بمصالحها. وعندما تتعلق بالمصير القومى تصير جميع القوى الاجتماعية مدعوة لأن تقول كلمتها. تدفق المعلومات، والوظيفة القومية للإعلام اليومى فضلا عن الشعور بالتزام القومى من جانب الحاكم بأخذ المشورة يعفى العلماء من أن يحملوا سيوفهم وأن يخرجوا إلى الطريق العام.

يكمل هذه المنطلقات النظامية مبدأ الحرية لا بالمعنى السياسى فقط، بل وكذلك بالمعنى العلمى. رغم أن هذا المفهوم خضع

لتفسيرات مختلفة تبعاً لغلبة النظرة التقليدية أو الفلسفة الشيوعية إلا أن كلا النظامين الغربي والشرقي عندما ارتبط مبدأ الحرية بظاهرة الاتصال المباشر بين الحاكم والمحكوم انتهت تقاليد الممارسة إلى قواعد واحدة . إن باب الحاكم فى أعلى درجاته ومن يمارس السلطة فى جميع نماذجها يجب أن يكون مفتوحا أمام العالم فى أى لحظة . وإذا كان من حق السياسى الاختيار فإن عليه التزام أن يستمع وأن يجعل قنوات اتصاله بالعلماء دائمة وثابتة دون عوائق . مما لا شك فيه أن العلماء درجات ، وأنه لا يعقل أن يفتح رئيس جمهورية أبوابه لكل من انتمى لأسرة العلماء ، ولكن العبرة هو أن طبقة العلماء بوصفها كذلك قادرة على أن توصل مفاهيمها ومدركاتها وآرائها إلى الحاكم ودون عقبات فى أدق مراحل الحرب العالمية الثانية لم يجد عالم كأينشتين أو العالم الآخر « بوهر » صعوبة فى أن يلتق أياً منهما بروزفلت زعيم أقوى دولة فى العالم أو تشرشل ، على الرغم من عجرفته المعروفة بل يقال إن أينشتين تحدد لقائه مع روزفلت عقب نصف ساعة من طلب ذلك اللقاء .(١)

---

(١) راجع التفاصيل فى :

Born, La responsabilité du savant, cit., p. 129.

كذلك فإن جميع النظم المعاصرة التى تزعم بالعصرية تأبى إلا أن تجعل الاتصال بين الأسرة العلمية القومية والأوساط العلمية الخارجية ثابتة ودائمة ومطلقة. إن فكرة الانفتاح الخارجى هى محور التقدم العلمى. هذا الانفتاح هو الذى يسمح وحده لا بالتغذية الذاتية فقط ولكن أيضاً لقياس مدى التقدم القومى. رغم أن الصين ظلت ثابتة فى مبدأ الانغلاق حتى موت ماوتس تونج إلا أنها استثنت فى هذا الشأن وعلى إطلاقه كل ما له صلة بالتعامل العلمى. بل ويقال وبغض النظر عما يعنيه ذلك من مبالغات أن جميع علماء الصين الذين حققوا لها دفعتها الذرية إنما تمرسوا فى الجامعات الأمريكية.

تعبئة جميع القدرات القومية بقصد خدمة التطور العلمى يجب بدوره أن يفهم بأوسع معانيه، إن التطور العلمى لا يفهم فقط بمعنى الترابط بين رفاهية المواطن والإيناع التكنولوجى، إنه أيضاً مقدرة عسكرية وهو يفرض اليسر الاقتصادى. وهو يقود إلى الهيبة الدولية. التقدم العلمى هو العمود الفقرى لكل ما له صلة بالفاعلية القومية والنفوذ الدولى والتأثير فى العلاقة بين الشعوب، تعبئة جميع القدرات القومية تعنى الإنفاق ومعاملة العالم على أنه رأس الحربة الممكنة من التقدم الحقيقى، كذلك فإن الإنفاق لا يفرض فقط الدخل المتميز بل وأيضاً جميع الإمكانيات الإدارية

من مادية ومعملية ومكتبية(١) .

فأين من هذه الخصائص المجتمع العربى ؟

٣٦ – طبقة العلماء ومسئوليتها فى الواقع العربى المعاصر :

مما لا شك فيه أن السلطة السياسية فى الوطن العربى لاتزال عاجزة عن فهم حقيقة العالم المعاصر . وهى لذلك لن يقدر لها فى الأمد القريب وطالما ظلت هذه القيادة تمارس سلطاتها من منطق العقد التى تراكمت خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية أى خلال فترة الاستعمار الفرنسى والأوربى ، أن تبنى الدولة العصرية .

تحليل هذه الناحية بالتفصيل الكافى يخرج عن أهداف هذه الدراسة الموجزة . فلنقتصر على استقراء الحاضر فى أهم أبعاده المرتبطة بحقيقة العلاقة بين العلم والسياسة :

أولا : عالم السياسة ليس سوى أحد أعضاء الزفة السياسية .

ثانياً : العلاقة بين القيادة والعلم السياسى علاقة ضرورية ولازمة .

---

(١) انظر رغم ايجازه :

Billy, Les techniciens et les pouvoirs, 1960, p. 50.

ثالثاً : العلم فى معناه العام هو قوة المجتمع للتقدم والارتقاء .

رابعاً : ولكن العلم له مقتضيات : لا من حيث الإنفاق فقط بل ومن حيث خلق المناخ الذى يسمح بالايناع الحضارى .

خامساً : العلم لا يمكن أن يستورد ولابد أن يأخذ الطابع القومى .

سادساً : العلم هو أحد مسالك الاتصال الخارجى بل هو يمثل إحدى القوى الضاغطة الدولية الحاسمة .

تحليل هذه التضاريس المختلفة للعلاقة بين الطبقة العلمية والطبقة السياسية فى الواقع العربى حيث تتردد بين القائم فى صورته السيئة وذلك الذى يجب أن يكون فى تعبيراته المثالية سوف يوضح لنا أحد أسباب إخفاق الحركة العربية فى أهم أهدافها وهو خلق التكتل والتماسك خلف الإرادة القومية .

٣٧ ـ وظيفة عالم السياسة فى المجتمع العربى المعاصر :

درجت البلاد العربية ومصر كأحد تطبيقات ذلك العالم العربى، إلى النظر إلى عالم السياسة على أن وظيفته هى التصفيق الحاد المستمر. عالم السياسة ينتمى إلى طبقة العلماء وقد سبق وأسميناه خبير السلطة

لنرفع ذلك الخلط الذى قد يقع فيه القارىء . رغم ذلك فهو حلقة الوصل الحقيقة بين الثقافة العملية والمهنة السياسية . ومن هنا تزداد الخطورة التى يمثلها العالم السياسى . ليس من حق عالم السياسة أن يحيل علمه إلى أداة لتبرير القرار السياسى أو للدفاع عن الحاكم أياً كانت مكانته . ولعل ملحوظتين بهذا الخصوص تسمحان بإنارة معالم الطريق إزاء ذلك الغموض الذى يفرضه واقع التحليل السياسى فى المجتمعات المتخلفة . فى أول اجتماع لجماعة « الباجواش » وهى مؤسسة دولية لتكثيف جهود العلماء بقصد إقرار السلام ، عندما وقف أحد المندوبين الروس يهاجم بعنف وقسوة الحكومة الأمريكية، علق على ذلك العالم الإنجليزى المشهور «السير جورج تومسون باقتراح ألا يهاجم أحد من الحاضرين سوى الحكومة التى ينتمى إليها[1] ، وقد لقى هذا الاقتراح تصويتاً إجماعياً وهو يعبر عن هذه الحقيقة المخيفة وهى أن واجب العالم ليس فى أن يهاجم الآخرين بقدر أن ينتقد ويبرز معالم الخطأ للقيادة التى يتعامل باسمها .

فى إطار الحرب الباردة التى نعيشها والتى أصبحت نظاماً سياسياً مستقراً ، من السهل أن تتدفق الاتهامات على الآخرين . على أن

---

(١) بورن ، م.س.ذ. ، ص ١٤٤ وما بعدها .

هذه ليست وظيفة عالم السياسة . إنها وظيفة الدبلوماسى أو رجل السياسة العملية بل ونستطيع القول بأن عالم السياسة فى تقاليدنا المعاصرة أضحت وظيفة تذكرنا بوظيفة ممثل الشعب فى التقاليد الرومانية الذى كان يتعين عليه قبل التصويت التشريعى أن يقف لينقد وليجرح وليبرز أخطاء القانون موضع المناقشة .

الملاحظة الثانية التى تثيرها وظيفة عالم السياسة فى العالم العربى تقودنا إلى الخبرة التى تطرحها تقاليد التحليل السياسى فى المجتمع الأمريكى . مما لا شك فيه أن الإنسانية لم تعرف حتى اليوم إطارا قدم ذلك الثراء فى التعامل مع الثقافة السياسية كالنموذج الأمريكى . رغم أن ما قدمه الفكر الأمريكى من ثروة فكرية موضع المناقشة بل لايزال أكثر من عالم واحد ينظر إلى تلك التراكمات الأمريكية نظرة الهزء والسخرية ، إلا أن أحداً لايستطيع أن يشكك فى أن هذه التقاليد الأمريكية أعطت للتحليل السياسى دفعة حركية لم يسبق لها مثيل . فالوصول إلى السلطة أضحت أحد مسالك القدرة الأكاديمية : بريجنسكى ومن قبله كيسنجر على سبيل المثال . وإحدى وظائف علم السياسة هى الانطلاق الفكرى بقصد تدعيم وتضخيم الصورة الأمريكية كنموذج مثالى للنظام السياسى المتقدم فى العالم الخارجى . وأحد مسالك السياسة الخارجية الأمريكية هو إعادة

تطويع الطابع القومى من منطلق مفهوم التسميم السياسى[١] ، رغم ذلك فإن فكرة حياد علم السياسة لا تزال موضع خلاف : هل يتعين على المحلل السياسى أن يقف من السلطة موقف الوضعية المطلقة والمجردة أم أن واجبا عليه أن يحيل ثقافته إلى أداة للدفاع عن أيديولوجية الدولة التى ينتمى إليها ؟ هذا الخلاف ، وهنا الدلالة الحقيقية ، لم يتطرق إلى التشكيك فى واجب عالم السياسة فى المجتمع الأمريكى فى أن ينتقد ويقيم ويناقش السلطة الحاكمة فى كل ما يتعلق بقراراتها القومية . إذا كان الحياد غير مطلوب فيما له صلة بالدفاع عن الصورة الأمريكية فى العالم الخارجى فإن أحد عناصر هذه الصورة على العكس من ذلك هى قدرة العالم على أن يتحدى تلك السلطة وفى مقر دارها .

لو نظرنا إلى الواقع العربى لهالنا ما تعنيه هذه الملاحظات . ليس فقط أننا لم نعرف عالماً واحداً للسياسة وقف من إحدى السلطات القومية موقف المناقشة والتقييم . بل لقد أضحى هؤلاء أى علماء السلطة جزءاً لا يتجزأ من البوقة التى تصفق و «تزمر» بمناسبة وبدون مناسبة . وتطوع كل عالم وأستاذ جامعى بأن يكتشف فجأة فى

---

(١) حامد ربيع ، نظرية القيم ، م٠س٠ذ٠ ، ص١٧٩ ومابعدها .

نفسه القدرات والصلاحية للتحليل السياسى . ورأينا من قضى حياته وبإمكانيات فكرية محدودة يعيش مع نصوص الألواح الاثنا عشر الرومانية وقواعد البيع والشراء فى المجتمعات الفطرية وقد أضحى فجأة منظراً للوجود السياسى ولعالم الحركة السياسة فى الربع الأخير من القرن العشرين . ساعد على ذلك أن أغلب علماء السياسة فى عالمنا المتخلف لم يصلوا إلى مكانتهم إلا من الباب الخلفى ؛ دخلاء على الثقافة السياسة تسلقوا بفضل ظروف ما كان يمكن إلا أن تمكن الجهل من الإيناع وعدم التخصص من الازدهار .

٣٨ — العلاقة بين الممارسة القيادية والعلم السياسى ضرورة تفرضها طبيعة المجتمع المعاصر :

رغم ذلك فإن العلاقة بين القيادة والعلم السياسى علاقة ضرورية . إن علم السياسة ليست وظيفته مجرد تقديم الخبرة أو الاستشارة . علم السياسية يؤدى فى المجتمع المعاصر وظائف ثلاث لا يستطيع الحاكم أياً كان قدره من التخصص وأياً كانت مقدرته على التلاعب بالمواقف ، وأياً كانت صلاحياته لتكتيل الإمكانيات القومية أن يستغنى عنها .

أول هذه الوظائف عملية تنسيق القدرات وتنظيم التعامل بين القوى السياسية . الحاكم بطبيعته لا يمثل إلا قوة معينة وهو من ثم

يذكرنا بالفرد الذى يقف إزاء الغابة فلا يرى سوى الشجرة التى أمامه . العالم بفضل تجرده وثقافته يستطيع أن يخلق ذلك الإطار المتكامل الذى يسمح كبداية بخلق التماسك القومى من منطلق التعامل السياسى(١) . ولعل خير نموذج يعبر عن هذه الحقيقة الخبرة الإسرائيلية .

الوظيفة الثانية وهى تحويل الأهداف القومية إلى أسلوب للتعامل ، أيضاً القائد السياسى مهما قدم من تميز ونبوغ فهو فى حقيقته قائد قومى. التعامل الخارجى يفرض سعة أفق ومستوى من الثقافة لا يستطيع أن يملكه القائد القومي بسبب نسبة ثقافته وحدود مدركاته السياسية وخبرته فى التعامل . عالم السياسة بثقافته المتعددة النماذج يصير عونا بهذا الخصوص لا غنى عنه . ولنتذكر كنموذج واضح لهذه الحقيقة مدى ما أحدثته قيادة كيندى من صدمات حقيقية فى التعامل الدولى كنتيجة مباشرة لاستيعاب الفكر السياسى الأمريكي الذى لم يكن كيسنجر إلا أحد أقطابه .

التخطيط البعيد المدى أو الطويل الأجل يكون جوهر ما نستطيع أن نسميه بالوظيفة الثالثة . إذا كان التخطيط بمعناه الضيق والمتداول

---

(١) حامد ربيع ، التعريف بعلم السياسة ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٩٧ وما بعدها٠

أى الذى لا يتجاوز من ثلاثة إلى سبعة أعوام هو عملية اقتصادية بحتة أو يغلب عليها ذلك الطابع فان التخطيط الطويل الأجل حيث تمتد الفترة الزمنية إلى عشرين عاما أو أكثر لا يمكن أن يتولاه سوى خبير السلطة بالمعنى السياسى . إنه عملية سياسية بحتة تفترض تصورا معيناً لمفهوم الأمن القومى فى أبعاده الديناميكية المستقبلية وتحويل لذلك المفهوم إلى عناصر ومتغيرات تتابع فى ترتيب تصاعدى قبل أى محاولة لبناء خطط متكاملة اقتصادية كانت أم غير اقتصادية لتحقيق تلك الأهداف .

فهل تعرف القيادات العربية المسئولة هذه الحقائق ؟

٣٩ — العلم والتقدم الحضارى والهيبة الدولية :

كذلك فإن العلم بأوسع معانيه هو القوة الحقيقية للمجتمع فى سبيل التقدم . والعلم بهذا المعنى يجب أن يتسع ليشمل كل ماله صلة بالتعامل مع الواقع بقصد استخدام القدرات والإمكانيات استخداما أمثل . قد تختلط بهذا الخصوص كلمة العلم بالتكنولوجيا بالصناعة فتصير جميعها بمثابة الأوانى المستطرقة . والواقع أن الثورة العلمية التى تميز عالمنا المعاصر هى أساسا ثورة تكنولوجية وهى لم تكن إلا وليدة الثورة الصناعية (١).

---

(١) كاثيل ها سيكتز ، الثورة العلمية والسياسية العالمية ، ترجمة عمر القبانى ١٩٦٧ ص ٣٧ .

الذى يعنينا أن نتذكره بهذا الخصوص أن العلاقة بين هذه الحقائق الثلاث تمثل ترابطا ثابتا هو وحده الذى يعبر عن حقيقة التقدم الاقتصادى والرفاهية المدنية . فالعلم بمعناه الحقيق هو الاكتشاف أى اكتساب المعرفة الجديدة حيث تتفاعل الملاحظة والمشاهدة التجريبية بالقدرة والنبوغ الفردى على التفسير الكلى ، وبالتالى بناء النظرية التى تسمح وحدها بإمكانية التنبؤ . هذا الاكتشاف الذى يظل دائماً كما سبق وذكرنا قدرة فلسفية هو الذى يقود إلى الاختراع أى إلى خلق أدوات جديدة لتحقيق الأغراض العلمية ، وهذا هو مايقصد بالتكنولوجيا التى قد تسمى فى بعض الأحيان : هندسة التنمية . الاختراع أى تحويل الاكتشاف إلى أدوات لحل المشاكل العملية أى أدوات تسمح بالتدخل فى الظواهر والتخفيف من إنفاق الجهد البشرى فى التعامل اليومى يظل محدود الأهمية حتى يقدر له أن يتحول إلى سلعة متداولة فى أيدى الجماهير . وهكذا تصير التكنولوجيا مقدمة للصناعة . هذه العلاقة هى التى تفسر لا الرفاهية والتقدم واليسر فى الداخل فقط بل القدرة والمتعة فى التعامل الإقليمى والهيبة والسيطرة فى التعامل الدولى .

العلم هو محور التقدم الحقيقى ولن تستطيع جماعة تسعى إلى أن

تكون لها مكانة معينة فى إطار القوى الدولية دون أن تتسلح بالعلم .

رغم ذلك كل حقيقة مركبة فإن العلم له مقتضياته ولا يمكن أن يؤدى وظيفته دون أن تتحقق مجموعة من الشروط والمتغيرات التى تسمح بخلق الجماعة العلمية . سبق أن ذكرنا بعض هذه المتغيرات ونحن بصدد التحديد بموضوع الدولة العصرية من الطبقة العلمية ، والبعض يحدد العناصر الأساسية التى لابد وأن تتوفر لتستطيع الجماعة العلمية أن تؤدى وظيفتها بعشرين متغير على الأقل(١) . نذكر من بينها على سبيل المثال : اتجاه التجارة والتعامل الاقتصادى إلى التوسع الخارجى ، الحاجة إلى أسطول أو نقل بحرى ، التهديد العسكرى من الشعوب الأخرى ، الاستقرار السياسى ، دولة الرفاهية أو على الأقل سيادة مفهوم الاستهلاك الشعبي والجماهيرى . لا تعنينا جميع هذه العناصر فإن الحقيقة التى يجب أن نسلم بها هى أن الظاهرة العلمية وهى ظاهرة اجتماعية تتصف بطابع نسبي . ولكن الأمر الذى يجب أن يفهمه الحاكم بوضوح وأن يعترف بنتائجه هو أن الايناع العلمى لا يمكن أن يتحقق دون إيناع حضارى .

---

(١) انظر تفاصيل ذلك فى :
Schooler, Science, Scientists and Public Policy, 1971, pp. 276-277.

الإيناع الحضارى هو الخلفية العامة التى تنبع منها تعبيرات ثلاث: النهضة العلمية ، الوظيفة الإعلامية ، التماسك السياسى . وعلى الحاكم أن يسعى لخلق ذلك الإطار الذى يسمح وحده للعلم أن يرسب تقاليده وللعلماء أن يعيشوا رسالتهم ويؤدون دورهم أداء حقيقياً وعالياً .

٤٠ ـ الصيغة القومية للتكنولوجيا وأهمية الطبقة العلمية فى زرع التكنولوجيا محليا :

كذلك فإن التكنولوجيا لا تستورد ، وإذا كان العلم فى حاجة إلى الانفتاح حيث أنه فقط من خلال ذلك التعامل مع الخارج يستطيع العلم أن يغذى نفسه فإن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون إلا قومية . منذ عدة أعوام وعلى وجه التحديد مع بدء الحوار العربى الأوربى سمعنا عن بدعة نقل التكنولوجيا التى لم تكن فى حقيقة الأمر سوى نوع من التمويه والتلاعب بالإرادة العربية . التكنولوجيا هى لغة للتعامل اليومى . وكما أن كل لغة تختلف وتتنوع لأنها تعبير عن مفاهيم ومدركات من منطلق الطابع القومى حيث التفاعل المطلق مع التراث التاريخى والخصائص الجغرافية فكذلك التكنولوجيا لغة لا بد وأن تتبلور على ضوء تلك المتغيرات المختلفة . التكنولوجيا تزرع ولا تستورد . ومن ثم فإن الطابع القومى للتكنولوجيا بل والمحلى فى بعض الأحيان هو المتغير الأساسى والصفة الثابتة التى لا بد وأن تدخلها القيادات العربية فى الاعتبار .

٤١ ـ الوظيفة الاتصالية الدولية للطبقات العلمية :

كذلك فإن الوظيفة الاتصالية للطبقات العلمية لم تستطع القيادات العربية حتى هـذه اللحظة أن تفهمها وأن توليها أهميتها الحقيقية . الانفتاح الخارجى ليس لمجرد التنمية الذاتية . هو شرط لازم ولكنه أيضاً وظيفة ترتبط بالتعامل الدولى : هو أولا ينظف ويزيل الرواسب والشوائب بخصوص الصورة القومية . إن مجرد تواجد عالم مصرى على سبيل المثال له قدرة معينة فى الإقناع وعرض المشاكل أو مناقشة المنحنيات الفكرية فى لقاء دولى ، أكثر أهمية وفاعلية من حملة دعائية كاملة . كذلك فان القيادات العملية هى أخطر أدوات مسالك التأثير فى الإرادات السياسية الخارجية . ومن هذه اللقاءات الدولية حيث يتم التعامل بين العلماء والخبراء ومن خلال تغيير المدركات ولو جزئياً تتم عملية جذب ذات أثر بعيد المدى على تلك القدرات العلمية الأجنبية التى بدورها تمثل عناصر للقوة فى المجتمع الخارجى بحيث تستطيع من خلالها أى دولة أن تصل إلى التأثير ولو بطريق غير مباشر فى الإرادة القومية الأجنبية ، وخير قوة سياسية فهمت هذه الحقائق واستطاعت أن تتلاعب بها بذكاء وحنكة هى الدولة الإسرائيلية .

فى أواخر الستينات أى منذ قرابة عشرة أعوام صدر مؤلف

لعالم فرنسى لم يحظى باهتمام الكثير من علمائنا بعنوان « الفرصة الأخيرة لدول العالم الثالث » . وقد تفتق ذهن مؤلفه المحلل الفرنسى الذائع الصيت « جرنييه » فى سبيل رصد مستقبل العالم الثالث أن خير منهاجية لذلك أن يتساءل أولا : ماهى حقيقة الاختراعات الكبرى التى سوف تسمح بالتغيير الكلى والشامل لدول العالم الثالث بحيث تنقلها إلى حالة من عدم التخلف ولو نسبياً ؟ وقد استطاع أن يحصر ثلاثة وثلاثين اختراعاً قد وضعت جميعها تحت مجهر البحث والدراسة وهى فى طريقها لأن تؤتى ثمارها إن آجلا أم عاجلا بل واستطاع من خلال معلومات دقيقة أن يحدد التاريخ التقريبى الذى سوف يبدأ حوله كل هذه الاستكشافات وقد تحول من نطاق البحث والتجريب إلى مستوى الاستخدام اليومى ، أى وقد غادر المعمل ليتحول إلى الممارسة الجماهيرية . ومن خلال التحديد الكمى لمدى تقدم هذه الأبحاث فى الدول المختلفة نستطيع أن نحدد ولو تقريبيا احتمالات المستقبل بالنسبة لأى من تلك الدول التى نصفها بالمجتمعات النامية . ألم نعلنها مسبقا أن التكنولوجيا لايمكن أن تكون إلا قومية ؟ ومن متابعة هذه الاختراعات نجد أن ثلاثه وعشرون منها — وذلك منذ أكثر من عشرة أعوام — فى منتهى التقدم فى مراكز البحوث ودوائر البحث العلمى فى إسرائيل ، بل والبعض منها

وصل إلى مستوى من التقدم لم تصل إليه أى دوائر علمية أخرى فى أى بقعة من العالم . ولنتذكر على سبيل المثال بحوث الزراعة المنزلية والمركزة وبحوث تنقية مياه البحار . كذلك ستة أنواع أخرى فى درجة عالية من التقدم . ويكمل هذا الملاحظات التى صاغها عالم آخر عقب زيارة لإسرائيل منذ مالا يتجاوز سبعة أعوام إذ خرج يتساءل : كيف استطاع العلماء الإسرائيليون أن يتفوقوا على زملائهم الفرنسيين فى تطويع الطائرات الميراج لتصير هذه أكثر صلاحية لمنطقة الشرق الأوسط والأرض المحيطة بالدولة العبرية ؟

ترى هل آن لنا أن نفهم معنى ودلالة هذه الحقائق ؟

٤٢ ـ وظيفة الطبقة العلمية المصرية فى العالم العربى :

الدولة العصرية تقوم على العلم وتنطلق من مفهوم الوظيفة الاجتماعية لطبقة العلماء. هذه الحقيقة تزداد وضوحا فى الواقع المصرى. طبقة العلماء فى مصر هى فى حقيقة الأمر العمود الفقرى للأسرة العلمية فى العالم العربى وهى أيضا محور الطبقة المثقفة ، ومن هنا تبرز حقيقة المسئولية السياسية التى آن للعلماء فى مصر أن يفهموا أبعادها ومتغيراتها .

أول ما يجب أن نتذكره أن طبقة العلماء فى مصر هى فى حقيقة الأمر المحور الذى تتمركز حوله الطبقات العلمية فى العالم العربى. فالعلماء فى مصر يمثلون كما معينا، ورغم أن الإحصاءات لا تسعفنا وهى فى أغلب الأحيان غير دقيقة وغير كافية إلا أننا نستطيع أن نتصور أن مصر بها من العلماء ما يمثل ٣٪ من المجتمع العامل. بطبيعة الحال كلمة علماء بهذا المعنى تتسع لتشمل كل ما يمكن أن ينتمى إلى الطبقة العلمية دون تحديد لمستويات ذلك الانتماء. لو تركنا مصر جانبا لوجدنا طبقة العلماء فى جميع البلاد العربية بلا استثناء لا تمثل سوى كما يكاد يكون لا وزن له. تزداد هذه الملاحظة وضوحا عندما نتذكر كيف أن العلماء وأساتذة الجامعات فى أغلب البلاد العربية مع استثناء محدود لا قيمة له فى بعض الأقطار كالمغرب وكلبنان هم علماء مهاجرون أو معارون من مصر. وليست مبالغة قول البعض بأنه لو سحبت الخـــبرة المصرية من بعض البلاد كالكويت والسعودية لتوقفت الحياة. كذلك فإن تلك الدول التى لا تستقبل الهجرة المصرية للعلماء لم تخلق مدارسها العلمية بعد وهى قد عاشت على العلم المستورد من بعض الدول الأوربية ولا تزال غير قادرة على أن تتخلص بصفة خاصة من الاستعمار الفرنسى كما هو حادث فى شمال أفريقيا.

أهمية التقاليد العلمية المصرية تنبع كذلك من أن الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى استطاعت أن تخلق مدارس علمية قومية فى عالمنا المعاصر هى مصر. فلنذكر على سبيل المثال تقاليد البحث البترولى ثم مدرسة طب المناطق الحارة فى نطاق العلوم البحتة ومدرسة علم النفس المصرية فى نطاق العلوم الاجتماعية: هذه التقاليد هى التى خلقت المنطق العلمى الذى تسرب ولايزال يتغلغل فى المنطق والوعى العربى. ضخامة آثار هذه الناحية تبرز عندما نتذكر كيف أن التطور العلمى الحقيقى إنما ينبع من التعامل القومى كمنطلق لخلق التكنولوجيا المحلية.

ولعل هذه الحقيقة التى نغفل عنها فى كثير من الأحيان تفسر لماذا عندما أرادت السياسة الأمريكية أن تقيم وتفهم حقيقة التطورات فى المنطقة العربية خلال فترة حكم جمال عبد الناصر دفعت مؤسسة فورد لأن تتعاقد مع مركز البحوث الدولية بروما للقيام ببحث اجتماعى عن: «أثر هجرة العلماء المصريين وانتشارهم فى العالم العربى على تحقيق ظاهرة الاندماج السياسى». هذا البحث الذى لم تنشر نتائجه حتى هذه اللحظة والتى قدر لنا أن نطلع عليها شخصياً فى لقاء تحكيم بميلانو عام ١٩٧٥ أجرى فى لحظة لم تكن السياسة الأمريكية قادرة على أن تتعامل مباشرة مع مصادر المعلومات المصرية بصفة خاصة وعقب حرب الأيام الستة.

هذه الأهمية تزداد خطورة عندما نضيف إلى ذلك مجموعة من المتغيرات لانستطيع بصددها سوى أن نذكرها لتأكيد ماتعنيه :

أولا : كل ماله صلة بزرع التكنولوجيا فى العالم العربى يتوقف على العلماء المصريين وعلى نجاحهم فى تطويع أدوات التعامل مع مشاكل الحياة اليومية من منطلق الواقع العربى .

ثانيا : التحدى الإسرائيلى وما يفرض من مسابقة ضد الزمن إزاء تقدم علمى باهر فى المجتمع الصهيونى وقدرات قومية يهودية تنبع من الاتصال المباشر بتقاليد ثابتة بين العلماء الإسرائيليين والأوساط العلمية الأوربية والأمريكية .

ثالثاً : أضف إلى ذلك ظروف معينة خاصة بالواقع المصرى مردها من جانب الوقت الضائع الذى فقدته مصر خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية وبصفة خاصة منذ الثورة التى لانزال نعيش نتائجها والتى كانت أحد أسباب التدهور العلمى فى واقعنا المحلى . ومن جانب آخر طبيعة المشاكل التى يواجهها المجتمع المصرى بخصوص التنمية القومية حيث أن الثروات الطبيعية محدودة والانفجار السكانى يتجاوز المعدلات المتقبلة .

رابعاً : فإذا أضفنا إلى ذلك وظيفة مصر القيادية فى المنطقة العربية لمالنا ماتعنيه جميع هذه المتغيرات من أهمية خاصة يجب أن تكون الطبقة العلمية واعية بخطورتها .

٤٣ — لماذا تتعدى وظيفة العلماء فى مصر النطاق العلمى والدائرة المحلية المحدودة ؟

وظيفة العلماء فى مصر تتعدى النطاق المحلى ، وهى من جانب آخر فى داخل نفس المجتمع المصرى مزدوجة : إن العالم فى مجتمعنا هو فى حقيقة الأمر محـور الطبقة المثقفة . فالطبقات المثقفة فى المجتمعات المتقدمة تمثل شريحة ضخمة حيث يصير العلماء فئة إلى جوار فئات أخرى كالمفكرين ورجال الإعلام والصحافة ورجال الفن على سبيل المثال . مجموعة من المتغيرات تأتى فتضفى على الطبقة العلمية فى الواقع المصرى مسئولية سياسية لايزال العلماء غير قادرين على فهم حقيقة أبعادها :

(١) اختفاء المهنة الإدارية المتخصصة حيث لاتزال تعيش على أوضاع متعفنة تجعل مهارة العمل الإدارى وقد اكتسبت من خلال الممارسة اليومية .

(ب) قوقعة أو فساد المفكرين : المفكر فى عالمنا العربى استثناء وإن وجد فهو واحد من اثنين إما أن يعيش فى عزلة ويسلك سلوك حكماء الصين ، وإما أن يسير فى زفة الحاكم .

(ج) انقطاع الصلة بين الداخل والخارج : من العبث الحديث عن الانفتاح فتقاليد القوقعة والانغلاق التى وضعتها الثورة المصرية لم تتحطم ويصعب أن تزال إزاء الواقع الذى أساسه نقص القدرة المادية للمواطن المصرى واستحالة تعامله بإمكانياته الشخصية مع المجتمعات الخارجية . ألا يدعو هذا التساؤل عن معنى فرض ضريبة ١٠٠ ٪ على ثمن تذكرة السفر إلى الخارج ؟ والا يعنى ذلك زيادة فى عبء هو فى أصله يكاد لا يستطيع المواطن أن يتحمله بسبب انخفاض المستوى الاقتصادى ؟

(د) اختفاء الوعى المنطقى فى السلوك السياسى : فى المجتمعات المتقدمة يوصف سلوك الحاكم على الأقل بأنه ينبع من التجانس بين الرأى والاتجاه ورد الفعل . فى المجتمع المصرى بصفة خاصة والعربى بصفة عامة لا يزال السلوك القيادى سلوك عاطفى لا يخضع لذلك التجانس الذى هو وحده محور المنطقية فى التعامل ، ولا يستطيع أن يقدم مسالك تطوير ذلك السلوك سوى الطبقة العلمية ومنطق العلماء .

أين علماؤنا من هذه المسئولية السياسية ؟ سؤال الإجابة عليه ذات شجون .

والواقع أن العلماء المصريين لم يستطيعوا حتى اليوم أن يحققوا أى وظيفة خلاقة جماعية فى تاريخنا المعاصر . ورغم أنهم يملكون نقابة واتحادات فإن الملاحظة العامة هى التقوقع والسلبية ، وحتى عندما أنشأت جماعة الباجواش السابق ذكرها فرعا لها فى مصر انتهت تلك الجماعة فإذا بجهودها لا تعدو أن تكون تبرير رحلات لبعض السادة الوزراء أو أصدقائهم الذين تطوعوا للحضور فى اجتماعات تلك اللجنة المصرية للباجواش . وهكذا رأينا محامياً يمثل مصر فى اجتماع الباجواش المشهور فى باريس عن السياسة البترولية لم يقدر له قبل ذلك أن يستمع ولو لمحاضرة واحدة عن مشكلة الطاقة .

فهل آن أيضاً لعلمائنا أن يفهموا مسئولياتهم الحقيقية ؟

٤٤ — المخاطر التى تفرضها المسئولية السياسية للعلماء والواقع المصرى :

العلماء فى مصر عليهم أن يدركوا حقيقة وظيفتهم ، وهى أنها لا تقتصر على قيادة الثقافة الوضعية فى العالم العربى بل إنها تتعدى

ذلك إلى المسئولية السياسية فى جميع أجزاء المنطقة . رغم ذلك ورغم دعوتنا لهؤلاء العلماء أن يتقبلوا ما فرضته عليهم الظروف فعلينا أن نكون واعين بحقيقة المخاطر التى تفرضها تلك الوظيفة . الوظيفة السياسية للعلماء وللطبقات العلمية تتضمن مجموعة من المخاطر يجب أن تحدد أبعادها وأن نبرز معالمها حتى يقبل أولئك العلماء على أداء مسئوليتهم من منطلق الوعى الحقيقى بمخاطر الممارسة . ولعله مما يخفف من هذه المخاطر أن نتذكر أن جميع المجتمعات الأخرى بما فى ذلك تلك المتقدمة عرفت نفس هذه المخاطر وتقبلتها بسعة أفق وباستبعاد للمغامرة . من جانب آخر ماهو العلم إن لم يكن قدرة على المغامرة والتحدى الفكرى ؟

فلنذكر أهم هذه المخاطر :

أول هذه المخاطر والذى ينقلنا إلى صلب هذا الموضوع ويدور حول الاكتشافات الذرية والنووية هو مايرتبط بإمكانية القضاء على الإنسانية بإرادتنا الذاتية . قد يبدو أن هذه المخاطر لا علاقة لها بالمسئولية السياسية . ولكن هذا غير صحيح لأن استخدام الذرة أو بعبارة أكثر دقة استخدام التفجيرات النووية هو سلاح قابل لأن يصيب الخصم فى مقتل فهل يتعين على عالم الذرة أن ينسى

فى حساباته المخاطر ليحقق أهداف رجل السلطة أياً كانت تلك الأهداف ؟ لقد سبق أن رأينا مايعنيه العلم من تقدم فى أدوات التدمير : أسلحة ذرية ، أدوات فتاكة بيولوجية ، تعاملات كيمائية مدمرة ، ليست سوى بعض النماذج والتطبيقات . الأخطر من ذلك أن هذه الأسلحة ليست قاصرة على العالم الذى نعيشه بل تمتد إلى آلاف السنين ، وآثارها لاتقف عند القتل والإفناء بل ذلك يتم من خلال آلام مخيفة ونشر أمراض مستعصية لايعرف حقيقتها إلا الخبراء .

ثانياً : وذلك فى نفس الوقت الذى أضحى فيه استخدام العلم بإمكانياته ضرورة لم يعد من الممكن إرجاؤها للتقدم البشرى . الإنسانية وبصفة خاصة فى عالمنا العربى وكنتيجة للمتغيرات السابق ذكرها مدعوة لأن تقبل التحدى ، ولا تستطيع أن ترجىء الاختيار إلى مالا نهاية . إن تطورنا الحالى لا يستطيع إلا أن يعتمد على العلم بجميع إمكانياته بما فى ذلك تلك التى تفرض المخاطر . فكيف التوفيق ؟

ثالثاً : وهنا يبرز المحور الحقيقى لهذه المخاطر : ضرورة تجرد العلماء من جميع مقتضيات السياسة بمعناها المتداول بحيث يصير

المحور الوحيد لصنع القرار هو الضمير العلمى المهنى حيث توزن الأمور بميزانها الحقيقى وتستبعد لغة الغوغائية وتكون السياسة وقد تمت صياغتها دون تدخل ممتهن حرفة السياسة . هل من الممكن أن يتم ذلك ؟ إن الخبرة التى عاشتها الجماعات الأوروبية والأمريكية رغم تقدمها العلمى والقيادى تؤكد الصعوبات الحقيقية ومدى التعقيد الذى يرتبط بالارتفاع إلى هذا المستوى من مستويات التجرد القيادى .

ولنتذكر بعض الحقائق .

(ا) تدخل السياسة فى عملية الإنفاق على البحث العلمى أمر ضرورى حيث البحث العلمى أضحى فى حاجة إلى موارد لا يستطيع الفرد العادى أن يتحملها . ومن ثم يصير العالم لعبة فى يد السلطة سواء فى توجيه البحث أو فى تمييز باحث عن باحث آخر .

(ب) كذلك فإن العلماء وهم بشر يخضعون للإغراء . والسلطة فى ذاتها عنصر جاذب لا نستطيع أن نقلل من شأنه . فكيف نحمى العلماء من إغراء ممارسة السلطة ؟

(ج) فإذا أضفنا إلى ذلك كيف أن العالم يميل بطبيعته إلى ما يمكن أن يوصف بأنه نوع من السذاجة حيث تسيطر عليه ظاهرة الميل

إلى اعتقاد الصدق فيما يسمع وإلى الارتفاع عن مستوى الصغائر لفهمنا كيف أن العلماء بطبيعتهم يمكن أن يتحولوا إلى لعبة سهلة فى أيدى من يسعى إلى ذلك . فى التحقيق المشهور الذى أجرى مع أكبر علماء الطاقة النووية فى عالمنا المعاصر « أوبنهيمر » والذى انتهى باستبعاده من المؤسسة الأمريكية ، وعندما سئل عن بعض تصرفاته أجاب بكلمته المشهورة : « لقد تصرفت بحماقة وما كان يستطيع أى عالم سوى أن يفعل ذلك » .

(د) أضف إلى ذلك النظرة السائدة على أن العلم هو نوع فقط من الاستثمار السريع العائد . العلم هو بحث عن الحقيقة لا عائد له سوى الاينياع الحضارى .

رابعاً : ويزيد من هذه المخاطر ويضخم منها أن المشاكل العلمية بطبيعتها خلافية وأنه لا توجد مشكلة علمية إلا نادرا ، وقد اتفق حولها الجميع . وهنا تبرز المخاطر الحقيقية حيث إمكانية لا القناعة الذاتية والضمير والوعى العلمى المجرد هو الذى يتحكم فى ترجيح رأى على آخر ، بل قد تتدخل اعتبارات غير علمية حتى ولو كانت تنبع من ولاء سياسى أو قومى لتحدث آثارها فى اختلال التوازن فى ترجيح كفة وجهة نظر على أخرى . يشير علماء السياسة العلمية بهذا الخصوص إلى الصراع الذى نشب بين « أوبنهيمر » وعالم آخر

« تيللر » . وإذا كانت هذه الصراعات تبدو خطيرة غير محدودة من حيث النتائج فى العالم الأمريكى والأوربى حيث هناك أدوات أخرى تسمح بخلق التوازن فكيف بنا الحال ولا موضع لأى أداة حقيقية قادرة على ضبط الممارسة القيادية ؟

٤٥ ـ الذرة وعملية التوازن بين أداة التدمير وأداة التقدم السلمى:

والخلاصة أن وظيفة العلماء فى المجتمع المصرى أكثر بعداً من أن تتقد بالبحث والكشف عن الحقيقة العلمية والمعرفة المجردة وأكثر اتساعا من أن تقتصر على المجتمع المصرى بمعناه الضيق وأكثر تعقيداً من أن نتصور إمكانية أن تتحقق من منطلق الجهود الفردية بأى معنى من معانيها .

إن على العلماء وبصفة خاصة فى نطاق التعامل الذرى أن يتذكروا أنهم هم ، وهم وحدهم ، محور التضامن الإقليمى : الذرة كأداة للتدمير لن تقتصر فى أبعادها السيئة على الإقليم المصرى ، بل سوف تتعدى ذلك إلى جميع أجزاء الوطن العربى ، وهى كأداة للتطوير سوف تكون المنطلق الحقيقى لخلق التحدى والقدرة على المناطحة مع ما يفرضه الوجود الإسرائيلى فى المنطقة من مخاطر .

بقيت عملية التوازن بين أداة التدمير وأداة التقدم السلمى ولا يستطيع أن يقول الكلمة النهائية فى هذا الشأن سوى الضمير العلمى الواعى الذى لا ينطلق إلا من مسئوليته الكبرى الإنسانية والقومية على حد سواء .

فهل من مستمع ؟

خاتمة

خلاصة :

المتغيرات الأساسية التى يجب أن تتحكم فى تقييم اتفاقيات دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية — حقيقة النتائج المتوقعة والمحتملة لدفن النفايات —منطق اقتصاديات الحركة وتحديد موقف الجانب المصرى — دفن النفايات فى صحراء مصر الشرقية وأبعاد التعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط - هل هناك آثار محتملة لدفن النفايات فى صحراء مصر الشرقية على مختلف أنواع التعامل بين العالم العربى والدولة العبرية فى المستقبل ؟ دفن النفايات فى الإقليم المصرى والتطورات المستقبلية للعلاقات الدولية .

٤٦ – المتغيرات الاساسية التي يجب ان تتحكم في تقييم اتفاقيات دفن النفايات الذرية في صحراء مصر الشرقية :

والخلاصة التى يجب أن نصل إليهامن خلال هذا التحليل المتعدد الأبعاد نستطيع أن نبلورها حول المتغيرات الخمس التالية :

أولا : أن تقدير النتائج الحقيقية لعملية دفن النفايات النووية فى الصحراء الشرقية لم يخضع بعد لأى دراسة جادة ، وإن أى دراسة جادة ان تستطيع مهما بلغت من الدقة أن تقدم ذلك القسط من الضمانات الذى يسمح بالثقة والطمأنينة إزاء مثل هذا القرار .

ثانياً : كذلك فإن الاتفاقية بين مصر والنمسا والتى هى من حيث حقيقتها لا تعدو أن تكون عملية تأجير مقنعة لبعض المناطق المصرية بقصد استخدام تلك المناطق كمخازن مؤقته للتخلص من مخاطر النفايات الذرية على أهالى النمسا تتضمن وتنطوى على اختلال خطير فى التوازن بين المنفق والعائد من الجانب المصرى .

ثالثاً : رغم أن الاتفاقية موضع المناقشة هى عملية تأجير لبعض أجزاء الإقليم المصرى إلا أنها تنطوى على تعامل خارجى يرتبط بالأمن القومى . وتزداد خطورة هذه الناحية عندما نتذكر أن الآثار المترتبة على ذلك الاتفاق لا تقتصر على المصالح القومية المصرية بل

تتعدى ذلك بأنها تؤثر فى منطقة الشرق الأوسط بما يعنيه من اتساع فى آفاق التعامل مع الواقع العربى .

رابعا : ديناميات التحرك الدولى فى منطقة الشرق الأوسط تفرض علينا أن نوسع آفاق التصور وأن ندخل فى الاعتبار آثار أخرى تتعلق وتتحدد بالجانب الإسرائيلى : أين الإرادة العبرية من احتمالات التواجد النووى فى هذه المنطقة ؟ سؤال آخر لم يطرحه الحاكم المصرى وكان عليه أيضاً أن يناقش أبعاده واحتمالاته .

خامساً : وهكذا الدوائر تتسع : مصرية ، دائرة شرق أوسطية ثم دائرة عربية : على أنها فى حقيقة الأمر لاتقف عند تلك الدائرة الأخيرة بل علينا أن ندخل فى الاعتبار تلك التصورات التى بدأت تتداول فى الخفاء منذ قرابة عشرين عاما ، والتى بدأت فى الفترة الأخيرة تتبلور فى أصوات مرتفعة لتعبر عن تطورات دقيقة يجب أن نأخذها فى الاعتبار : أين كل ذلك من السياسة الدولية العامة التى تسعى إلى استئصال الأجناس الملونة ووضع حد لتضخمها الكمى والكيفى ؟

فلنتابع هذه النواحى الخمس بقصد وضع النقط أسفل الحروف

فى تحليل متكامل موجز لموقفنا من اتفاقيات دفن النفايات الذرية فى مصر وللدلالة التى يجب أن نصل إليها من مجرد احتمال مثل تلك الاتفاقيات .

٤٧ ـ حقيقة النتائج المتوقعة والمحتملة لدفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية :

النقطة الأساسية التى تدور حول عملية دفن النفايات الذرية من منطلق النتائج المتوقعة والمحتملة نستطيع أن نحددها فى أربعة أبعاد أساسية :

أولا : فعملية دفن النفايات فى الصحراء المصرية تفترض دراسات متعددة ليست فقط جيولوجية بجميع ماتعنيه هذه الكلمة من معان سواء خاصة بخصائص التربة المصرية أو بإمكانيات تشرب الإشعاعات النووية إلى المياه الجوفية ومدى ارتباط عملية التسرب هذه على مسارات مياه النيل وإقليم حوض البحر الأحمر بل وكذلك جغرافية حيث خصائص المناخ فى المنطقة لابد وأن تدخل فى الاعتبار ودون الحديث عن الدراسات الأخرى المتعلقة بالنواحى الصحية والإيكولوجية والتى لابد وأن تلقى بنا فى متاهات عديدة فى حاجة إلى حشد فريق كامل من الخبراء .

ثانياً : وإذا اعتمدنا على تلك الدراسات التى أجريت فى الدول

الأخرى أو فى المناطق الأخرى فإن علينا أن نقف منها موقف الحذر وعدم الطمأنينة . ليس فقط لاختلاف الخصائص الجغرافية والمناخية والبيولوجية بل وكذلك لأن أغلب الأبحاث التى أجريت لم تنشر ونتائجها الحقيقية لاتزال تعتبر من الأسرار القومية .

ثالثاً : وتبدو خطورة هذه العملية عندما نتذكر أن الكميات التى سوف يتعين علينا أن نستقبلها تمثل حجما مخيفاً . وتعلق على هذه الحقيقة مجلة « أنباء من فرنسا » فى عددها الصادر بتاريخ أول سبتمبر عام ١٩٧٨ بقولها : « تقدر مفوضية الطاقة الذرية أنه فى عام ١٩٨٥ سيوجد فى فرنسا خمسة وعشرون ألف متر مكعب من هذه النفايات التى تحتوى على إشعاع ضعيف وستة آلاف متر مكعب على إشعاع متوسط، وقرابة ألف متر مكعب على إشعاع قوى ، ويمثل ذلك عبودية طائلة » فإذا تذكرنا أن فرنسا لم تتجه بكل قواها إلى الذرة كبديل للطاقة البترولية لاستطعنا أن نتصور مدى الحجم المخيف الذى سوف تمثله تلك النفايات لو قدر لهذه الاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ وبصفة خاصة عندما يتسع تطبيقها لتشمل ألمانيا الغربية وسويسرا إلى جوار النمسا . إنها إعداد لتحويل مصر حقيقة إلى « مزبلة » للقارة الأوربية .

رابعاً : أضف إلى ذلك أن دراسة البروتوكول ومشروع الاتفاقية تثبت أنه فى نهاية الاتفاقية لن يقدم لمصر أى شيء حقيقى. إنها توصف بأنها معاهدة تعميق للتعاون وهى ليست سوى اتفاقية تأجير. فى نطاق الخبرة الفنية أو التكنولوجيه تقف هذه المواثيق موقف الصمت التام إن لم يكن الرفض الضمنى. إنها لا تقدم لمصر أى معونة أو تبذل أى مجهود لتطوير القدرة العلمية أو الصلاحية الفنية أو لزرع أى نوع من التكنولوجيا المتقدمة بخصوص أى نشاط مرتبط بالاستخدام العلمى للذرة فى نواحيه المدنية أو العسكرية بل إن الاتفاقية تكاد تعلن من منطلقات متعددة ليست فى حاجة إلى مجهود معين لفهم النصوص التى تتضمنها بأن الدور الذى تقوم به مصر لن يعدو أن يكون عملية مادية فقط قاصرة على التخزين المؤقت. فكل ما له صلة بالإجراءات المتعلقة بضمانات الأمن الخاصة بنقل تلك النفايات وتغليفها المسبق إنما يتم بإشراف خبراء الوكالة الدولية . والنفايات ذاتها إنما تودع فقط فى مصر دون إمكانية استغلالها من الجانب المصرى . وعندما تحدث حالات طوارىء بسبب تلك العمليات المختلفة فحقوق مصر هى فى أن تدعو السلطات النمساوية لدراسة الموضوع. لماذا لم تتضمن الاتفاقية الإعداد لخلق جيل من الخبراء المصريين الصالحين لمواجهة تلك المشاكل ولو فى المدى البعيد ؟

٤٨ ـ منطق اقتصاديات الحركة وتحديد موقف الجانب المصرى:

لو تركنا جانبا حقيقة المخاطر المخيفة التى تتضمنها تلك الاتفاقية وتعاملنا مع هذا التبادل فى المصالح بمنطق اقتصاديات الحركة لانتهينا إلى نتيجة واحدة : لايوجد أى توازن بين المنفق والعائد. لو تصورنا أن هذه الاتفاقية لاتعدو أن تكون عملية بيع لبعض أطنان من البطاطس أو الطماطم ، ولو افترضنا أنها لاتتعلق من بعيد أو قريب لا بأمن مصر القومى ولا بالمصالح القومية للمنطقة لكان علينا أن نصل إلى نتيجة واحدة : إنها معاهدة مرفوضة . من المعروف أن اقتصاديات الحركة فى أبسط مفاهيمها تقوم على مبدأ التوازن بين مايقدمه وما يستقبله كل طرف من الأطراف المتعاملة . وأن هذا التوازن يفترض أن يكون هناك زيادة نسبية فى الكم العائد إزاء الكم المنفق ، وإلا فلاموضع لذلك التعامل . فلو نظرنا إلى اتفاقيات ومواثيق دفن النفايات الذرية فى مصر لانتهينا بأنها لاتعدو أن تكون قسطاً من المال الذى لم يحدد بعد فى مقابل تأجير مناطق معينة لإقامة مخازن لدفن تلك النفايات . كل ما نص عليه مشروع الاتفاقية هو تقديم مبلغ لإنشاء مستشفى وبغض النظر عما يتضمنه النص المتعلق بذلك من غموض يدعو للتساؤل ، فكيف يتم اتفاق على تأجير دون تحديد مقابل لذلك التأجير ؟ لمن

سوف يترك تحديد المقابل وكيف يتم تقديره إزاء تلك المخاطر العديدة التى يتضمنها مثل ذلك التأجير ؟ ويكفى أن نتذكر ما سوف تتحمله مصر بهذا الخصوص ودون مقابل .

(ا) نفقات تنظيف المنطقة من كل ما بها من مخلفات قتالية ـ يمكن أن تخلق مخاطر معينة كنتيجة لاستخدامها لهذا الهدف ـ من متفجرات أو ما فى حكمها قد تركتها الحروب السابقة التى شهدتها تلك المنطقة .

(ب) العدول نهائياً عن إمكانية استخدام المنطقة سواء فى البحث عن معادن أو ما فى حكمها بل وكذلك العدول نهائياً عن احتمالات تحويلها إلى مناطق سكنية وعلينا أن نتذكر بهذا الخصوص أن التخلى لن يقتصر على الأماكن التى دفنت فيها تلك النفايات بل سوف يتعداها إلى مساحات شاسعة محيطة بموضع دفن النفايات .

(ج) كذلك فلنتذكر أيضاً التزام مصر بتحميل الرسوم والعوائد الجمركية التى كان يمكن أن تخضع لها المواد والأدوات المستوردة لبناء تلك المخازن .

ولعل هذه الملاحظة أى الاختلال فى اقتصاديات التعامل تبدو

واضحة لو انتقلنا إلى الطرف الآخر فى التفاوض العقدى : النمسا. فالحكومة النمساوية ترفع عن عاتق الشعب النمساوى كل ما يعنيه دفن نفايات نووية فى أرضه من مخاطر للتلوث على البيئة الجغرافية أو الثروة السمكية والحيوانية أو الإنتاج الزراعى حالياً ومستقبلياً فى مقابل قسط من المال الذى لم يحدد والذى لا يمكن أن ينظر إليه إلا على أنه شريحة فى تكاليف المشروع الذرى لإنتاج الكهرباء . وتصل حصافة الحكومة النمساوية إلى حد أنها تنص على إمكانيات سحب هذه النفايات عندما تريد لأنها تعلم أن هناك مشروعات جادة لإمكانية استغلال النفايا المشعة . وهناك مشاريع حالية وصلت حداً معيناً من التقدم والنجاح فى إمكانية استخدام تلك النفايات بتحويلها إلى مواد أخرى صالحة للاستهلاك اليومى كالزجاج وتخبرنا الصحافة المتخصصة بأن مشروعات بهذا المعنى قائمة على قدم وساق بنجاح فى فرنسا . وهكذا فإن النمسا تحفظ صحة أبنائها وإطارها الإقليمى والجغرافى ولا تخسر ماتعنيه تلك النفايات من إمكانيات الاستغلال المستقبلى .

هل نستطيع أن نجرى مقارنة بين المفاوض المصرى والمفاوض النمساوى ؟

٤٩ ـ دفن النفايات فى صحراء مصبين الشرقية وأبعاد التعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط :

على أن للتقييم الحقيقى لهذه المواثيق الدولية لا يمكن أن يقتصر فقط على البعد الاقتصادى بمعنى العائد المالى . إن الحقيقة التى يبدو أنها غير واضحة فى ذهن الطرف المصرى هى أن هذه الاتفاقية تتعرض للمصالح القومية المصرية وللأمن القومى المصرى فى أوسع معانيه .

وعندما نتحدث عن المصالح القومية المصرية والأمن القومى المصرى فإن هذا يفرض إدراج المعاهدات والبروتوكولات التى وقعت وسوف توقع عليها مصر فى إطار التعامل الإقليمى بكل ما يعنيه ذلك من نتائج فى مستويات ثلاث : إقليمى أولا وعربى ثانيا ودولى ثالثاً .

البعد الإقليمى يرتبط بنتائج الإشعاعات الذرية المتوقعة على منطقة يشقها البحر الأحمر حيث تتواجد حوله قرابة عشر دول كل منها ذات مصالح حيوية فى ضمان نقاء مياه ذلك البحر . أن احتمالات تسرب نتائج ذلك الإشعاع إلى مياه البحر الأبيض المتوسط يجب أن ندخلها فى الاعتبار ، وهنا يحضرنا أن نتساءل : لماذا وقف

الرأى العلمى الألمانى فى مواجهة استخدام الذرة لتنفيذ مشروع منخفض القطارة بسبب احتمالات تلوث البحر المتوسط بما يعنيه ذلك من نتائج بالنسبة للسواحل الأوربية الجنوبية وهى جميعها تنتمى إلى دول السوق المشتركة ؟ ألا يدعونا هذا إلى إعادة النظر وطرح أكثر من علامة استفهام واحدة ؟

هذا البعد الإقليمى يجب ألا يختلط مع البعد العربى الذى تفرضه عملية دفن النفايات فى تلك المنطقة . الأمن القومى العربى وقد تبلور حول موضع الجزء الإقليمى الذى يمتد من السويس إلى القاهرة يثير مشكلتين أساسيتين : الاتصال المكانى من جانب والقدرة على الدفاع عن شمال الدلتا فى مواجهة الخطر الصهيونى من جانب آخر .

الناحية الثانية واضحة ليست فى حاجة إلى تفصيل : فأحد أهداف الحركة الصهيونية من منطلقات مفاهيمه التقليدية هى الاستيلاء على المثلث الذى تحده ترعة الاسماعيلية جنوباً وفرع دمياط غرباً والدفاع عن تلك المنطقة يفترض لا فقط تركيز قوى أمامية حول قناة السويس بل تدعيم خط دفاع جنوبى يمتد ما بين السويس والقاهرة ، بل إن — متابعة استقراء الخبرة التاريخية

يؤكد أن الدفاع عن الدلتا من غرب قناة السويس لا طائل منه : فلنتذكر طومان باى وهزيمته وعرابى وانكساره . إن خط الدفاع الحقيق يجب أن يمتد ما بين خليج السويس شرقا وجبال المقطم غربا . دفن النفايات فى هذه المنطقة ولو فى جزء منها يعنى تفريغها من أى احتمالات عسكرية دفاعية فى المستقبل ولعدة قرون كاملة ، ترى هل من المبالغة تصور أن خلف مواقف كرايسكى مستشار النمسا ، والمتفاوض الأول فى هذه العملية ، عملية توزيع أدوار مقنعة المستفيـــد الأول منها فى خاتمة الأمر هى الصهيونية العالمية ؟

الاتصال المكانى بمعنى التدفق المستمر بين المنطقة العربية غرب قناة السويس والمشرق العربى شرق سيناء يمثل الركيزة الحقيقية لمفهوم التكامل فى عناصر الأمن القومى العربى . بهذا المعنى يوصف الوجود الإسرائيلى بأنه أحدث الفرقة والانشطار فى الجسد العربى . التساؤل الجدير بأن نطرحه ولو على الأمد البعيد عندما يقدر للصراع العربى الصهيونى أن يصفى سواء بالسلم أو بالحرب ، ألا يعنى دفن النفايات فى هذه المنطقة خلق نوع من تلك القطيعة وشل الطريق المتصل بين المنطقة المحيطة بالقاهرة وباقى أجزاء المشرق العربى عبر صحراء مصر الشرقية ؟

البعد الدولى يقودنا إلى دائرة ثالثة أكثر تعقيداً وفى حاجة إلى تصورات تنبع من مفاهيم مختلفة .

٥٠ ـ هل هناك آثار محتملة لدفن النفايات فى صحراء مصر الشرقية على مختلف أنواع التعامل بين العالم العربى والدولة العبرية فى المستقبل ؟

إن أى تعامل خارجى من جانب السياسة المصرية يجب أن يدرج تحركه فى دائرة ديناميكية تطرح جميع احتمالات مستقبل المنطقة . لقد سبق أن فصلنا فى غير هذا الموضع كيف أن مصر تمثل التقاء بين أربعة دوائر كل منها متميزة عن الأخرى : دائرة الشرق الأسط أولا ثم دائرة البحر الأبيض المتوسط الشرقى ثانيا ثم الدائرة العربية ثالثا والدائرة الإسلامية رابعاً لتنتهى هذه الدوائر إن أطلقناها بالدائرة الكبرى وهى العالم الثالث . أى تحليل لأى حركة من الجانب المصرى فى النطاق الدولى يجب أن تنطلق من تصورات واضحة على الأقل للدوائر الثلاث الأولى : الشرق الأوسط : البحر المتوسط الشرقى ، الجسد العربى . هذه الدوائر من الممكن أن تخضع فى تعاملها مع المشاكل السياسية لأكثر من نموذج واحد . ولكن يظل دائما النموذج الثابت والذى لا يزال يمثل المحور الحقيقى للتعامل مع المنطقة يدور حول الصراع العربى

الإسرائيلى بمعنى الصدام الكلى أو الجزئى بين القوى العربية من جانب والقوى الصهيونية من جانب آخر ولايجوز أن يخدعنا بهذا الخصوص الحديث عن السلام أو توقيع معاهدات سلام : فى مثل هذا الصراع وبحكم طبيعته الواضحة وخصائصه المعروفة فإن عدو الأمس قادر على أن يصير صديق اليوم ، ومتحالف اليوم صالح لأن يحمل عداوة الغد . أى صداقة ليست دائمة وأى عداوة قابلة للتطويع ، لأنه فى نهاية الأمر لابد وأن يحتوى أحد الطرفين ويتبع الطرف الآخر . ومن ثم تصير ضرورة لازمة بناء احتمالات لعكس القائم حتى ولو كان سلما والاستعداد لقتال الغد أيضا فى لحظة التحالف مع العدو .

ولنصل إلى لب المشكلة : إسرائيل تملك قنابل ذرية ومن المعروف أن هذه الناحية أثارت عاصفة من الاستياء فى القيادات الدولية وقد تحدث البعض بخصوصها عن المخاطر التى لابد وأن يقود إليها إدخال الحرب الذرية فى المنطقة . فهل دفن النفايات فى مصر بما يعنيه ذلك من تلويث المنطقة لايقدم لإسرائيل شرعية دولية معينة فى تعاملها بالسلاح الذرى بمعناه الواسع أو الضيق فى صراعها القائم أو المحتمل مع البلاد العربية .

تساؤل نطرحه ولا نجيب عليه ولكننا نعتقد أن صانع القرار

السياسي المصرى كان عليه أن يدخله فى اعتباره وأن يخضعه لتحليلاته. فهل فعل ذلك ؟

٥١ — دفن النفايات فى الاقليم المصرى والتطورات المستقبلية العلاقات الدولية :

الناحية الخامسة والأخيرة والتى نعتقد أن هذه الاتفاقيات بد وأن تثيرها تتعلق بالتطور المقبل والمتوقع للأسرة الدولية . قد يبدو أن هذا نوعا من الخيال ولكن التحليل العلمى الوضعى بمعناه الضيق لايستطيع إلا أن يدخل فى اعتباره جميع المتغيرات وأن يطرح فى تقديره جميع التساؤلات حتى ولو انتهى ذلك باستبعاد البعض منها واقتصر على أن يحيل الأخرى إلى نظام متدرج من النسيج المتكامل لمنطق التعامل .

من المعلوم أن الأسرة الدولية تعيش منذ عشرة أعوام على الأقل تطوراً خطيراً ذا أبعاد خفية لايعرفها ولا يدرك حقيقتها فى كثير من الأحيان إلا المتخصص الذى قدرت له مهنة الاحتراف لتحليل العلاقة بين القوى الدولية . هناك لعبة ضخمة يدور رحاها فى هذه اللحظة بين القوى الكبرى المتحكمة فى مصير البشرية من جانب وما يسمى بدول العالم الثالث من جانب آخر . قد يبدو

لأول وهلة أن محور الصراع الحقيقى هو الصدام بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . على أن هذا غير صحيح : يصف أحد المحللين لحقيقة العلاقة بين الكتلة الأوربية الشيوعية والعالم الرأسمالى الغربى بأنها مثل عقربين وضعا فى أنبوبة واحدة . إن أياً منهما لا يستطيع أن يميت الآخر . الصراع الحقيقى الخفى هو بين العالم الغنى والعالم الفقير ، المتقدم والمتخلف . قد تكون الدوائر غير واضحة وقد تختلط أوراق اللعبة ولكن الخط العام ليس موضع شك ؛ كلا الاتحاد السوفيتى من جانب وتلحق به أوربا الشرقية والولايات المتحدة من جانب آخر وتتبعها أوربا الغربية يقفان فى صف واحد فى مواجهة الشعوب الملونة ، الهاجس الذى يمثل كابوساً مسيطراً على جميع القيادات الأوربية والأمريكية هو ما يمثله الفيضان المتوقع ، من جانب هذه الشعوب الفقيرة . وهنا تتفاعل المتغيرات الاقتصادية والملامح الحضارية والتراث الكاثوليكى وتنصهر فى بوتقة واحدة . إزاء هذا الموقف خرجت علينا تعبيرات مختلفة تعكس فى حقيقة الأمر الوعى الذى يسيطر على العالم المتقدم : حوار الشمال مع الجنوب ، حرب الطبقات الدولية ، تحالف الشعوب الصناعية ضد الشعوب الفقيرة . نحن نعيش مرحلة توارد خواطر أساسها الخوف من العالم الملون

تغلفها عنصرية خفية تسيطر على جميع التغيرات السلوكية الدولية في العلاقة بين الدول البيضاء ودول العالم الثالث . هذه المرحلة تعيد إلى الذهن القرن التاسع عشر الذى رغم أنه خرج يعلن عن مبادىء الثورة الفرنسية باسم الحرية والإخاء والمساواة إنما دعم وبنى المنطق العنصرى وكل دراسة متعمقة بحياد ووضعية لحقيقة الفكر السياسى الذى ساد ذلك القرن تقودنا إلى تأكيد مدى ترسب تلك المفاهيم فى القيادات المسئولة . إن الذى يخيف القيادات البيضاء هو الاختلال المخيف الذى يتوقعه جميع المحللين للأوضاع الديموغرافية لعالم القرن الواحد والعشرين ، ويكفى أن نتذكر أن آسيا فقط سوف تصل فى نهاية القرن الذى نعيشه إلى حوالى أربعة آلاف مليون فى مواجهة أقل من ألف مليون فى أوربا بما فيها الاتحاد السوفيتى ويمكن القول إجمالا بأنه عقب قرابة عشرون عاما سوف تكون العلاقة بين الأبيض والملون بمثابة واحد إلى أربعة . والتاريخ يحدثنا أن الحروب الساحقة والانتصارات المدمرة ارتبطت بانفجارات ديموجرافية . فى مواجهة جميع هذه الاحتمالات ، والقيادات الغربية عودتنا الشراسة فى الدفاع عن ذاتها لابد وأن تطرح التصورات .

من هذا المنطلق نستطيع أن نفهم ظواهر ثلاث : إحداها

استراتيجية تدور حول نقل محور الصدام المقبل أو المحتمل من غرب أوربا إلى المحيط الهندى ، لماذا حتى فى لحظة القتال تعرض الجنس الأبيض لمخاطر الحرب النووية ؟ أليس أكثر مدعاة للطمأنينة أن تنقل ميدان الصدام إلى قلب العالم الملون ؟ تتوارد فى الخواطر حتى ولو كان دون اتفاق مسبق يعلن حقيقة الخلفيات الفكرية التى تتحدد بها أبعاد الحركة . السعى نحو استقبال اليابان ثم الصين فى دائرة الدول الغنية أو القوية هو أضعاف للعالم الثالث أو للدول الملونة ولو مؤقتا لتحقيق أهداف عديدة تدور جميعها حول تقليص السلم الذى تمثله تلك الدائرة المنذرة بأكثر الاحتمالات خطورة ، ثم تأتى إسرائيل فى ذلك الإطار العام فإذا بها إحدى الأدوات التى تسمح بتحقيق أهداف الشعوب البيضاء ولو من خلال الاستئصال المباشر لبعض عناصر تلك الشعوب الملونة .

قد يبدو هذا القول مبالغا فيه . وقد يتساءل البعض : أليس هذا نوع من الخيال القصصى ؟ ولكن هل يقتنع القارىء بصحة واحتمالات هذا التصور لو ذكرناه بأن بريجنسكى مستشار الرئيس كارتر لمشاكل الأمن القومى أصدر مؤلفا كتبه عام ١٩٦٩ أنهاه بتساؤله عن حقيقة التطور المتوقع حول اتجاه الأسرة الدولية لتكوين معسكر من الدول المتقدمة يضم الولايات المتحدة وأوربا

الغربية والمعسكر الشيوعى واليابان يمثل خطا ثابتة ينطلق من المحيط الهادي شرقا لينتهى بالمحيط الهادى غربا حيث تتكتل القوى المتحضرة في مواجهة عالم الهمجية الملون ؟

أليس دفن النفايات الذرية فى الصحراء الشرقية هو بدوره تعبير آخر عن هذه القناعة وامتداد لهذا التصور؟ الدول الملونة لم تخلق إلا لتتلقى نفايات وقاذورات العالم المتقدم ؟ وأليس واجبا على مصر وهى زعيمة العالم الثالث وإحدى قيادته أن تدخل ذلك أيضا فى الاعتبار أم أنها أضحت أداة فقط لخدمة الأمبريالية العالمية ؟ إن أدوات استئصال الشعوب الملونة عديدة والتجارب تدور على قدم وساق بخصوص الحرب الكيماثية والاستخدامات البيولوجية فهل سوف تأتى الإشعاعات النووية ليكتمل هذا الإطار .

استفهام لا إجابة عليه .

ملحق الوثائق

نلحق بالمؤلف الوثائق الثلاث التى كانت موضع تحليل فى صلب الكتاب وهى مشروع الاتفاقية ثم مشروع البروتوكول وأخيراً البروتوكول الذى تم التوقيع عليه من جانب الطرفين المصرى والنمساوى . ونشكر بهذا الخصوص زملائنا بوزارة الخارجية الذين أمدونا بهذه الوثائق .

I

DRAFT AGREEMENT

Between the Government of the Arab Republic of Egypt (in the following referred to as Egypt) and the Government of the Republic of Austria (in the following referred to as Austria) concerning cooperation in the field of storage and/or disposal of radioactive materials, resulting directly or subsequently from nuclear power stations in the two respective countries.

Whereas the Governments of Egypt and Austria :

— are united in their desire to deepen the cooperation between their two countries ;

— are convinced that in the present and future phase of the economical and technical development of the world, the production of electric energy by means of nuclear fission cannot be ignored ;

— and are aware of the responsibility to deposit the radioactive materials obtained through the utilization of nuclear fission energy for the purpose of producing electric energy, in a way which is totally

safe and in full keeping with the protection of the Biosphere.

The two Governments agree to cooperate in the field of storage and/or disposal of radioactive material, resulting directly or subsequently from the nuclear power stations of their respective countries, on the basis of the following :

Article I

(1) On account of the fact that according to the geological knowledge available today, Egypt has geological formations which are considered suitable for the building of storage and/or disposal facilities for spent fuel elements and for the storage and/or disposal of low and medium level radioactive material, resulting from the operation of nuclear power stations.

(2) On the basis of the results of the technical feasibility and site selection studies Egypt is prepared to establish joint storage facilities in such a way that they are suited to accommodate the radioactive materials, resulting directly or subsequently from Austrian nuclear power stations located in Austria and

accepts the storage and/or disposal of such material in accordance with the stipulations of this Agreement and the implementation Agreements related thereto.

(3) In the implementation agreements there will be provisions to entitle the Austrian partner to withdraw the radioactive materials, derived from its power stations from the storage facilities and to transport them outside the national territory of Egypt, provided that the conditions contained in the implementation agreements to the present Agreement are met and that the respective costs have been paid by Austria.

(4) As concerns the storage of low, medium and high level radioactive material resulting from the reprocessing of spent fuel elements, the two Governments will enter into discussions on the matter in the light of the development in international and national policies and taking due account of the international obligations entered upon by any one of them in this respect.

Article II

(1) Upon implementation of this agreement Egypt shall be prepared to place these storage and/or disposal facilities, where radioactive material from Egyptian and Austrian nuclear power stations shall be stored, under the safeguards of the International Atomic Energy Agency (in the following referred to as IAEA), with regard to the non-use of radioactive material for military purposes, as well as, with regard to the safe and secure layout of the buildings, the technical equipment, and the operation of the storage and/or disposal facilities concerned, in particular with referrence to a permanent protection of the biosphere against the contamination by radioactive material. The safeguards activity by the IAEA shall also extend to the transport of radioactive material resulting directly or subsequently from Austrian nuclear power stations to the site on Egyptian national territory and to the inspection of health protection measures for the personnel working the storage and/or disposal facilities concerned or for the transport of these materials.

(2) Upon meeting the requirement of paragraph (1) the Governments of Egypt and Austria shall jointly approach the IAEA, so that the IAEA can take up without delay and in an appropriate manner the required procedures and activities to review the measures prepared or undertaken by the partners to this Agreement and the partners to the Implementation Agreements and to advise on their suitability.

(3) The costs of the safeguards activities of the IAEA according to paragraph (1) shall be borne by Austria.

Article III

(1) The scope of the implementation agreements to the present Agreement, shall cover the following :

a. The feasibility and site selection studies. These shall comprise legal aspects and treaty obligations, health and safety matters, technical aspects, economic aspects and political and security aspects.

b. The planning, construction and operation of ap-

propriate storage and/or disposal facilities for :

(1) The spent fuel elements from the nuclear power station at 'Zwentendorf, as far as Austria is concerned, which is provided with a light-water reactor (B.W.R.) for an electric capacity of 730 MW (gross output).

(2) The spent fuel elements from a nuclear power statiion, as far as Egypt is concerned, which is provided with a light-water reactor (P.W.R.) for an electric capacity of 660 MW (gross output).

They shall also relate to other radioactive material resulting from the operation of these power stations.

(2) Austria nominates as partner for the implementation agreements mentioned in paragraph (1) of this Article

....

....

Egypt nominates as partner for the implementation

agreements mentioned in paragraph (1) of this Article.

....

....

(3) Extension of the cooperation between Egypt and Austria in the light of Articles I and II of this Agreement beyond the scope determined in paragraph (1) of this Article shall be reached by mutual agreement between the two governments.

(4) The partners of the implementation agreements referred to in paragraph (2) of this Article shall establish at the earliest convenience a joint body with headquarters in Egypt, which shall arrange for the feasibility and site selection studies and for the planning of eventual storage and/or disposal facilities, their construction and operation, including the organisation of the necessary transports.

(5) Whenever possible « Egyptian-Austrian » joint ventures companies shall be called upon to carry out the work referred to in paragraph (4) above. Austrian services and Austrian deliveries shall be enlisted as much as possible for the planning, the construction

and the technical equipment of the storage facilities.

(6) Negotiations concerning the implementation agreement on the feasibility and site selection studies shall be taken up one month at the latest, after the ratification of this Agreement and shall be carried out in such a way as to allow for the beginning of the geotechnical and other work concerning the final determination of the site or sites of the storage and/or disposal facilities within the required period of six months at the latest after the ratification of this Agreement.

(7) Provided that the feasibility technical studies are successfully concluded and approved by the experts of both sides and by the IAEA, work on the implementation of the storage and/or disposal facilities shall start as soon as possible thereafter to enable the storage of spent fuel and radioactive material by 1985.

(8) All costs required for the implementation of this Agreement including all costs in connection with the studies, planning, construction and operation of the storage and/or disposal facilities in the scope as re-

ferred to in paragraph (1) above are borne by the Austrian partner referred to in paragraph (2) above who shall also bear the costs for the transport of radioactive material from Austria to the site on Egyptian national territory. The Austrian partner shall also bear the costs arising from the establishment of the undertaking referred to in paragraph (4) above.

(9) As an expression of good will the Austrian side will:

a) Provide by the partner to be nominated according to paragraph (2) above for the payment of services and material deliveries to the total amount of Austrian Shillings 1 Billion (1,000,000,000 OS). For these services and material deliveries the provisions of paragraph (5) have to be applied. The amount mentioned above is to be provided in 3 annual instalments in accordance with requirements. The details for the utilization of the above-mentioned sum has been stated in Appendix I.

b) Provide for the completion of the feasibility study by the Verbundplan for the pump storage

power station near Suez, and the preparation of all technical specifications. A precondition for this is the removal of the military explosives and mines from the site which is the responsibility of the Egyptian side. For construction of this pump storage power station including equipment, civil construction and erection, the Austrian side will arrange, and give all assistance according to the Austrian laws for a long term credit. For all the work, including the supervision of the construction, the stipulations as outlined in paragraph 5 above shall also apply.

Article IV

This Agreement shall prejudice neither Egypt nor Austria to reach agreements with other governments concerning the co-operation in the field of storage and/or disposal of radioactive materials.

Article V

(1) Egypt and Austria shall set up a joint commission to the implementation of this Agreement, which shall meet at least once a year, alternately in one

of the two countries, and which shall be chared by the head of the delegation of the host country of the meeting.

(2) The conclusions of such meetings of the commission shall be laid down in a protocol which shall be brought to the attention of the respective governments. The protocol shall be drawn up by the host country of the meeting.

(3) In addition to the ordinary meetings of the joint commission, which shall take place at least once a year, extraordinary meetings shall be convened when so desired by one of the two Governments.

(4) The dates for the ordinary and extraordinary meetings, as well as the composition of the commission shall be negotiated through the usual diplomatic channels in each case. The dates must be made known at least eight weeks in advance of the respective meeting.

Article VI

All facilities and equipment included in the projects to be implemented under this agreement shall be the property of the Egyptian Government.

All taxes resulting from the implementation of this agreement in Egypt shall be borne by the Egyptian Government.

Article VII

(1) In the implementation agreements, the storage quantities, conditions and appropriate rental fees shall be specified.

(2) Other legal and contractual points such as the duration of the agreements, their termination, the review of their provisions, liability and damages, emergency situations, settlement of disputes, etc... are still to be negotiated and will be covered in the implementation agreements.

(3) In the event of a situation emerging in which the national security of Egypt is endangered or in which the natural environment of Egypt is exposed to excessive radiation, as a result from the storage and/or disposal of radioactive materials, the two Governments will immediately consult with a view to decide on appropriate and urgent measures to be taken.

Article VIII

This Agreement shall enter into force immediately after completion of the ratification procedures in Egypt and Austria according to constitutional provisions for such agreements in both countries.

APPENDIX I

Concerning the 1 Billion (1,000,000,000 OS) mentioned in Article 9 (a) this will be earmarked for the construction of a hospital in Egypt, the location of which will be agreed upon later by both parties.

II

DRAFT PROTOCOL

The Vice Prime Minister and Minister for Electricity and Power of the Arab Republic of Egypt, H.E. Eng. Ahmed Sultan and the Federal Minister for Trade, Commerce and Industry of Austria, H.E. Dr. Josef Staribacher, in their desire to deepen the cooperation between their two countries, have held a series of formal discussions as of April 1978 on the question of storage and/or disposal of radioactive materials resulting directly from nuclear power stations operating in Egypt and Austria.

Since it appears that Egypt has geological formations which can be considered, according to the present available geological information, as suitable for the building of underground storage and/or disposal facilities for spent fuel elements and for low and medium level radioactive material resulting from the operation of nuclear power stations, President Mohamed Anwar El Sadat and Federal Chancellor Dr. Bruno Kreisky have agreed to pursue the matter further with a view to bring about a closer cooperation between Egypt and Austria in the field of storage and/or disposal of radioactive materials.

In their present round of formal meetings H.E. Eng. Ahmed Sultan and H.E. Dr. Josef Staribacher have agreed, as a first step towards achieving the said cooperation, to undertake technical, economic and other feasibility and site selection studies in order to ascertain the above mentioned possibilities in Egypt, and to ensure that these will be adequate for the purpose, totally safe to mankind and in full keeping with the protection of the Biosphere.

To that effect, a team of Austrian experts will leave

in July for Cairo to draw up with their Egyptian counterpart an implementation agreement covering the scope of the feasibility and site selection studies, planning, operative and administrative details, the extent of the participation to be requested jointly by Egypt and Austria from the International Atomic Energy Agency, target dates as well as other relevant matters.

It was, furthermore, agreed that once the feasibility and site selection studies have been carried out and their conclusions unanimously accepted by the Egyptian and Austrian experts as being positive, and approved as well as by the IAEA, the Governments of Egypt and Austria will decide within a period of .... months thereafter on the next step to be taken. The negotiation of an agreement between the two governments as well as the negotiation of an implementation agreement between partners to be designated by the two respective governments for the execution of the project, could then be envisaged.

Throughout the discussions held, the earnest desire of the two governments for the closest, long-range co-operation on this important issue has been repeatedly stressed.

III

PROTOCOL

The Vice Prime Minister and Minister for Electricity and Power of the Arab Republic of Egypt, H.E. Eng. Ahmed Sultan and the Federal Minister for Trade, Commerce and Industry of Austria, H.E. Dr. Josef Staribacher, in their desire to deepen the cooperation between their two countries, have held a series of formal discussions as of April 1978 on the question of storage and/or disposal of radioactive materials resulting from nuclear power stations operating in Egypt and Austria.

Since it appears that Egypt has geological formations which can be considered, according to the presently available geological information, as suitabe for the building of underground storage and/or disposal facilities for radioactive material resulting from the operation of nuclear power stations, President Mohamed Anwar El Sadat and Federal Chancellor Dr. Bruno Kreisky have agreed to pursue the matter further with a view to bring about a closer cooperation between Egypt and Austria in

the field of storage and/or disposal of radioactive materials.

In their present round of formal meetings H.E. Eng. Ahmed Sultan and H.E. Dr. Josef Staribacher have agreed, that, as a first step towards achieving the said cooperation, technical, economic and other feasibility and site selection studies have to be undertaken in order to ascertain the above mentioned possibilities in Egypt, and to ensure that these will be adequate for the purpose, totally safe to mankind and in full keeping with the protection of the biosphere.

The Vice Prime Minister and Minister for Electricity and Power of the Arab Republic of Egypt, H.E. Eng. Ahmed Sultan and the Federal Minister for Trade, Commerce and Industry of Austria, H.E. Dr. Josef Staribacher note with satisfaction that to that effect, the Gemeinschafsskernkraftwerk Tullnerfeld Ges.m.b.h. has decided to nominate a team of Austrian experts who will leave in the first week of July 1978 for Cairo to negotiate with their Egyptian counterpart, the Nuclear Power-Station Authority, an agreement covering the scope of the feasibility and site selection studies,

planning, operative and administrative details, target dates as well as other relevant matters and to discuss the extent of the participation which may be requested jointly by Egypt and Austria from the International Atomic Energy Agency. It is envisaged that this work shall be finishd till the end of this year. All possible support to reach this goal wil be given bv the respective governments.

It was, furthermore, considered that once the feasibility and site selection studies have been carried out and their conclusions unanimously accepted by the Egyptian and Austrian experts as being positive, and provided that International Atomic Energy Agency, following an appropriate request by the two governments would approve those conclusions, an agreement between the governments of Egypt and of Austria within a period of one month could be envisaged.

On the basis of the negotiations of the governmental delegations committee between the two parties dated 19th April 1978, a draf agreement will be submitted by the Government of the Arab Republic of

Egypt to the Government of Austria for consideration and further discussion.

Negotiations of an implementation agreement between partners to be designated by the two respective governments for the execution of the project should start as soon as possible after the finalizing of the agreement between the two governments.

Throughout the discussion held, the earnest desire of the two governments for the closest, long-range cooperation on this important issue has been repeatedly stressed.

Vice Prime Minister and Minister
for Electricity and Power of the
Arab Republic of Egypt
Eng. Ahmed Sultan
Federal Minister for Trade,
Commerce and Industry of the
Republic of Austria
Dipl. Vw. Dr. Josef Staribacher

الفهرست

رقم الايداع ٢٦٩٩ / ١٩٧٩